المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة

2027

تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

تقرير الميزانية القائمة
على النتائج
من منظور النوع

"... وبموازاة مع النهوض بالمجال الاقتصادي، نواصل تنزيل العديد من المبادرات وبرامج التنمية البشرية، وتعميم الحماية الاجتماعية، من أجل تحسين ظروف عيش المغاربة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة
الذكرى السابعة والعشرين لتربع جلالته على
عرش أسلافه الميامين.
29 يوليوز 2026

الفهرس

مقدمة عامة 1

I. من تشخيص الفوارق في الولوج للفرص الاقتصادية إلى النهوض بالنشاط الاقتصادي للنساء 3

1. التقدم المحرز في تنمية الرأسمال البشري النسوي لم ينعكس بالقدر الكافي على مشاركتهن الاقتصادية 3
2. إكراهات متعددة تتطلب حلولا منسقة لدعم الإدماج الاقتصادي للنساء 15

II. الأسس القانونية والمؤسساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين 21

1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 21
2. وزارة العدل 23
3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 27
4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 31
5. وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة 34
6. وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية 38
7. وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة 45
8. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي 48
9. القطاع المكلف بالتواصل 52
10. المندوبية السامية للتخطيط 54
11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 59

III. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية 62

1. القطاع المكلف بالطاقة 62
2. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة 64
3. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة 66
4. وزارة النقل واللوجيستيك 70
5. القطاع المكلف بالماء 73
6. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية 74
7. القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي 80
8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 86
9. القطاع المكلف بالتكوين المهني 89

IV. الولوج المنصف لعوامل الإنتاج لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء 93

1. القطاع المكلف بالتشغيل 93
2. القطاع المكلف بالفلاحة 99
3. القطاع المكلف بالصيد البحري 105
4. قطاع الصناعة والتجارة 109
5. القطاع المكلف بالسياحة 111
6. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني 113

الملحقات : 118

لائحة الرسوم البيانية

مبيان 1: نسبة الإناث حسب مستوى التمدرس (بـ%) 4
مبيان 2: تطور معدل النشاط حسب الجنس على المستوى الوطني 5
مبيان 3: تطور معدل النشاط حسب الجنس ومستوى الدراسة 5
مبيان 4: تطور معدل النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة 6
مبيان 5: معدل النشاط حسب الفئات العمرية 7
مبيان 6: تطور معدل نشاط النساء (بـ%) حسب عدد الأطفال دون سن 15 سنة في الأسرة 7
مبيان 7: تطور بنية ساكنة المغرب حسب الفئات العمرية (بـ%) 7
مبيان 8: تطور معدل إعالة كبار السن 7
مبيان 9: تطور معدل البطالة على الصعيد الوطني 8
مبيان 10: تطور معدل البطالة حسب الجنس ووسط الإقامة 8
مبيان 11: تطور معدل البطالة حسب الجنس وحسب المستوى الدراسي 9
مبيان 12: تطور نسب الشباب و الشبات غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب 10
مبيان 13: تطور تشغيل النساء حسب القطاع 11
مبيان 14: توزيع التشغيل في القطاع غير المنظم حسب الجنس والقطاع 11
مبيان 15: التوزيع القطاعي للمشتغلين في القطاع غير المنظم حسب الجنس سنة 2023 11
مبيان 16: تطور الوضعية المهنية للنساء والرجال المشتغلين 12
مبيان 17: تحليل ولوج المشتغلين والأجراء إلى التغطية الصحية حسب النوع 13
مبيان 18: مقارنة دولية لنسبة المقاولات المملوكة للنساء سنة 2024 (%) 13
مبيان 19: التوزيع القطاعي للمقاولات التي تديرها النساء سنة 2024 14

مقدمة عامة

يندرج تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2027 في سياق وطني متميز، يتزامن مع افتتاح ولاية تشريعية جديدة، والتي تشكل محطة مؤسساتية تاريخية للمشاركة النسائية في تدبير الشأن السياسي، حيث تعززت بتعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أول امرأة رئيسة للحكومة في تاريخ المملكة.

ويأتي هذا الإنجاز في سيرورة الإصلاحات الهيكلية التي تم القيام بها منذ ما يقارب ثلاثة عقود، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وقد أسهمت هذه الإصلاحات بشكل تدريجي في ترسيخ النهوض بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين باعتبارهما من الأبعاد المهيكلة للتوجهات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وقد عرف هذا التوجه، خلال سنة 2026، قفزة نوعية في مجال تدبير المالية العمومية، حيث تم تكريس آليات إدماج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة الميزانياتية. وتم تعزيز هذه الدينامية بإصدار ثلاث منشورات لرئيس الحكومة، ويتعلق الأمر بالمنشور رقم 2026/06 المتعلق بوضع آلية لتوسيم الميزانية من منظوري النوع والمناخ، والمنشور رقم 2026/11 الذي ينص على مأسسة آليات النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي داخل البنيات الإدارية القطاعية على الصعيدين المركزي والترابي، وأخيرا المنشور رقم 2026/03 المؤطر للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2027-2029، والذي يبرز أهمية مراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلاسل نتائج القطاعات الوزارية.

كما تعزز هذا المسار باعتماد الإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية (CSR-GFP) للفترة 2026-2032. ويهدف هذا الإطار إلى توطيد مكتسبات المنظومة الوطنية لتدبير المالية العمومية، والارتقاء المستدام بأدائها واستدامتها وشفافيتها، كما يجعل من النوع الاجتماعي والمناخ والبعد الترابي أحد محاوره الاستراتيجية الخمسة. وفي هذا الصدد، ينص هذا الإطار على تثمين مكتسبات مقاربتي الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للمناخ، ومنهجية تحليل آثار النفقات العمومية في ضوء هذين البعدين، وتنزيل رهانات الإدماج على المستوى الترابي.

وتأتي هذه المكتسبات في سياق لا يزال فيه الإدماج الاقتصادي للنساء يشكل تحديا رئيسيا. فعلى الرغم من التقدم المحرز في مجالات التعليم والتكوين وتثمين الرأسمال البشري النسوي، لا تزال مشاركة النساء في سوق الشغل دون مستوى الطموحات الوطنية. ففي سنة 2025، لم يتجاوز معدل نشاطهن 19%، في حين تمثل النساء ما يقارب 72% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET). ومن ناحية أخرى، لاتزال البطالة تمس النساء بشكل أكبر، لاسيما حاملات الشهادات. وفي هذا الصدد، يتم العمل وبشكل منسق على تنزيل حلول للعوامل التي تعيق إدماجهن الاقتصادي في إطار خارطة الطريق من أجل التشغيل ومبادرة الإدماج الاقتصادي للنساء، التي تقودها وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية بشراكة مع البنك الدولي.

واستنادا الى المكتسبات المحققة والتحديات التي لا تزال قائمة، يرتكز التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2027 على محورين متكاملين. يتطرق المحور الأول لدراسة تحليلية معمقة لفوارق الولوج إلى الفرص الاقتصادية، من خلال تحليل العوامل المحددة لمشاركة النساء في سوق الشغل والتدابير المتخذة للحد من عوائق

إدماجهن الاقتصادي. أما المحور الثاني، فيستعرض التقدم المحرز فيما يخص تطبيق وترسيخ البرمجة الميزانياتية المستجيبة للنوع الاجتماعي، من طرف القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية.

ا. من تشخيص الفوارق في الولوج للفرص الاقتصادية إلى النهوض بالنشاط الاقتصادي للنساء

يمثل تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء في المغرب رهانًا تتقاطع فيه متطلبات تحقيق المساواة والنجاعة الاقتصادية واستدامة النمو. وتكتسي هذه المشاركة أهمية محورية، بالنظر إلى إسهامها في تعزيز قدرة النمو على إحداث فرص الشغل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتحقيق تثمين أكثر فعالية للاستثمارات الموجهة إلى تنمية الرأسمال البشري.

لقد مكن التقدم الذي تحقق، خلال العقود الأخيرة، في مجالات التعليم والتكوين وتأهيل النساء، من توسيع قاعدة الكفاءات المتاحة بشكل ملحوظ. إلا أن هذه المكاسب لم تُترجم بعد إلى توظيف متناسب للرأسمال البشري النسوي في سوق الشغل، حيث لا تزال مشاركة النساء ضعيفة، ومعدلات البطالة في صفوفهن مرتفعة، كما أن إدماجهن المهني غالبا ما يتخذ أشكالاً أقل استقرارا، وأقل أجرا أ و لا توفر حماية كافية. ويترتب عن ذلك تكلفة حقيقية من حيث نقاط النمو.

ورغم تعزيز القدرات الإنتاجية للنساء، فلا يزال تحويلها إلى مشاركة اقتصادية وفرص شغل ذات جودة ومبادرات مقاولاتية مستدامة تعترضه مجموعة من الإكراهات المترابطة. وترتبط هذه الإكراهات ببنية الطلب على اليد العاملة، وتكاليف الولوج إلى الشغل، ومدى توافر خدمات رعاية الأطفال، وإمكانات التنقل، والأمن، والولوج إلى الأصول والتمويل، فضلاً عن المعايير الاجتماعية التي غالباً ما تؤثر في اختيارات الأسر وممارسات المشغلين. ومن ثم، لا يمكن اختزال ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء في نقص الكفاءات أو محدودية الطموحات الفردية؛ فهو يعكس، بالأساس، صعوبة تحويل الحقوق المكرسة والمؤهلات المكتسبة والموارد المعبأة إلى قدرات وفرص اقتصادية فعلية.

ففي هذا السياق يندرج هذا التحليل، والذي يهدف، في مرحلة أولى، إلى تشخيص المشاركة الاقتصادية للنساء بالمغرب، من خلال مقارنة المكاسب المحققة على مستوى رأس المال البشري بتطور مشاركتها في سوق الشغل، مع إبراز أوجه التباين الرئيسية التي تميز هذه المشاركة. ويتناول هذا التحليل، امتدادا لهذا التشخيص، ظروف إدماج النساء في سوق الشغل، من خلال الوقوف على مدى تعرضهن للبطالة، وفرص ولوجهن إلى الشغل، وخصائص الوظائف التي يشغلنها. وفي مرحلة ثانية، يركز التحليل على تحديد أبرز العوامل التي تؤثر على ولوج النساء إلى النشاط الاقتصادي واستمرارهن فيه، قبل استعراض التدابير المتخذة لتعزيز إدماجهن الاقتصادي.

1. التقدم المحرز في تنمية الرأسمال البشري النسوي لم ينعكس بالقدر الكافي على مشاركتهن الاقتصادية

يشكل التقدم المحرز في تنمية الرأسمال البشري النسوي مكسبا كبيراً، إلا أنه لم يُترجم إلى تحسن مماثل في مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. ويُسلط التحليل التالي الضوء على هذه الفجوة المستمرة بين تنمية الرأسمال البشري النسوي وتعبئته الفعلية في سوق الشغل.

1.1. تنامي الرأسمال البشري النسوي ومحدودية تثمينه في سوق الشغل

يمثل التقدم المحرز في تمدرس الفتيات أحد أبرزالتحولات التي شهدها الرأسمال البشري بالمغرب خلال العقود الأخيرة. وقد أسهمت الإصلاحات المتعاقبة لمنظومة التربية والتكوين، ومؤخراً تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 لإصلاح منظومة التربية الوطنية، في دعم هذه الدينامية، بما أتاح تعزيزا متواصلاً لولوج الفتيات إلى مختلف أسلاك التعليم.

وهكذا، تقلصت الفوارق بين الفتيات والفتيان بشكل ملحوظ على امتداد المسار الدراسي، حيث بات التكافؤ بين الجنسين شبه متحقق منذ التعليم الأولي والابتدائي، بنسب إناث من مجموع المتمدرسين تقارب 48%. وترتفع هذه النسب ابتداءً من التعليم الثانوي التأهيلي، حيث تتجاوز 50%، لتبلغ 56,1% في التعليم العالي خلال الموسم الدراسي 2024-2025، مقابل 51,6% قبل أربع سنوات.

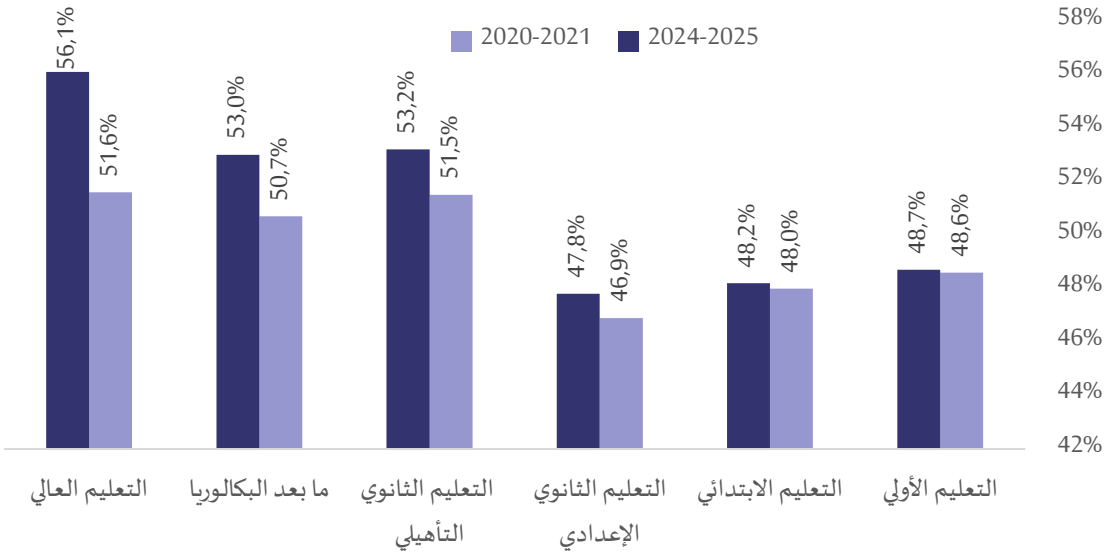

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 1: نسبة الإناث حسب مستوى التمدرس (بـ%)

لا يقتصر هذا التدارك على الجانب الكمي فحسب، بل يعكس أيضا حضورا متزايداً للنساء في مستويات التأهيل. غير أن هذا التقارب بين الجنسين في مجال التعليم لم يواكبه تطور مماثل في سوق الشغل[1]. وتكشف المقارنة بين تطور التعليم وتطور النشاط الاقتصادي عن فجوة واضحة بين المكاسب المحققة في تنمية الرأسمال البشري النسوي ومستوى مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

على الصعيد الوطني، يشهد معدل النشاط منحى تنازليا متواصلا منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، مع تراجع أكثر حدة لدى النساء. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، انخفظ معدل نشاط الإناث من 30,4% سنة 1999 إلى 19% سنة 2025، أي بانخفاض قدره 11,4 نقطة مئوية[2]. وخلال نفس الفترة، تراجع كذلك معدل نشاط الذكور، منتقلا من

[1] المندوبية السامية للتخطيط، نحو تنمية شاملة في المغرب: مسارات سياساتية لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، الرباط، مارس 2025.

[2] مقابل متوسط عالمي يبلغ 49% ومتوسط يبلغ 53% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال سنة 2025، قاعدة بيانات البنك الدولي: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.TLF.CACT.FE.ZS?most_recent_value_desc=false).

79,3% إلى 68,5%، مع بقائه عند مستوى أعلى بكثير من نظيره لدى النساء. وبذلك، يناهز الفارق بين النساء والرجال من حيث الولوج إلى النشاط الاقتصادي حوالي 50 نقطة مئوية.

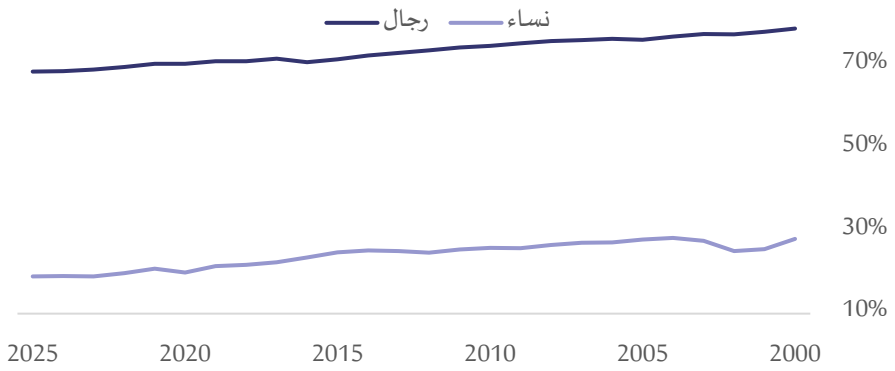

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 2: تطور معدل النشاط حسب الجنس على المستوى الوطني

تُبرز دراسة تطور معدلات النشاط حسب مستوى الشهادة الدور الحاسم للمؤهلات في مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من تراجع هذه المعدلات لدى جميع الفئات بين سنتي 2000 و2025، تسجل النساء الحاصلات على شهادات عليا أعلى المستويات بفارق كبير، إذ بلغ معدل نشاطهن 45,4% خلال سنة 2025، مقابل 60,9% خلال سنة 2000. أما بالنسبة للنساء غير الحاصلات على شهادة، فانخفض معدل نشاطهن من 26,8% إلى 14,4%، فيما تراجع لدى الحاصلات على شهادات متوسطة، من 23,1% إلى 12,8%.

وهكذا، تظل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي مرتبطة إيجابيًا بالحصول على شهادة عليا، في حين تظل مشاركة الرجال مرتفعة بغض النظر عن مستوى مؤهلاتهم. غير أن التراجع المسجل في معدلات النشاط يشمل أيضًا النساء الحاصلات على شهادة عليا.

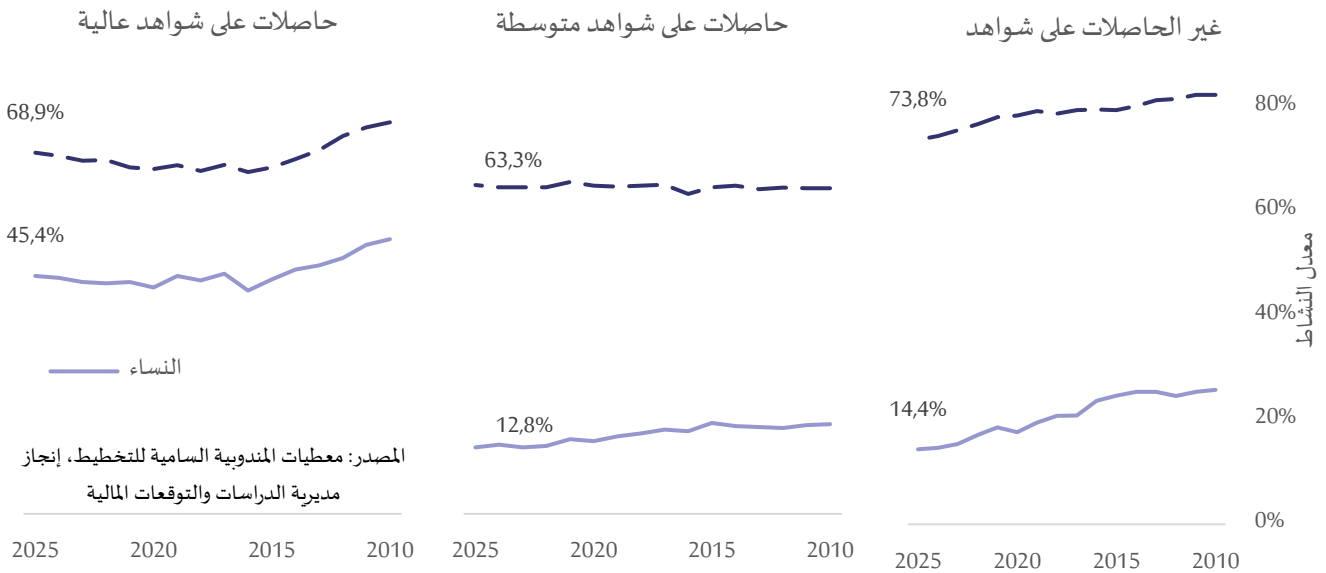

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 3: تطور معدل النشاط حسب الجنس ومستوى الدراسة

غير أن هذه المشاركة المنخفضة للنساء في سوق الشغل تتسم ببنية متباينة حسب وسط الإقامة. فقد انخفض معدل نشاط النساء القرويات بشكل حاد بين سنتي2014 و2025، من 36,9% إلى 18,2%، أي بانخفاض قدره 18,7 نقطة مئوية. وفي المقابل، شهد معدل نشاط النساء الحضريات ارتفاعاً طفيفاً، منتقلا من 17,8% إلى 19,4%. وبينما كان معدل نشاط النساء القرويات يتجاوز نظيره لدى النساء الحضريات بفارق 19,1 نقطة سنة 2014، أصبح المستوى المسجل بالوسط الحضري أعلى من نظيره بالوسط القروي بفارق 1,2 نقطة مئوية سنة 2025. ويُعزى تراجع نشاط النساء على المستوى الوطني، بشكل أساسي، إلى الانخفاض الحاد الملاحظ بالوسط القروي.

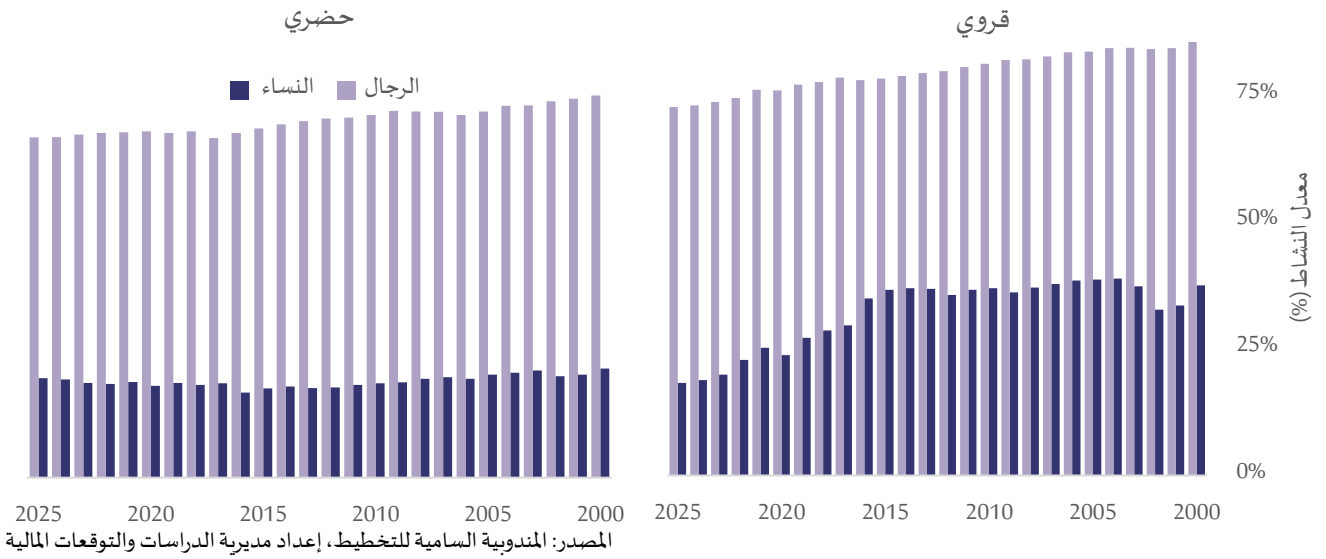

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 4: تطور معدل النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة

كما تختلف مسارات المشاركة بشكل ملحوظ حسب الفئات العمرية. فبالنسبة للإناث من الفئة المتراوحة أعمارهن بين 15 و24 سنة، انخفض معدل نشاطهن من 25,8% سنة 2000 إلى 11,8% سنة 2025، في حين تراجع معدل نشاط الذكور من نفس الفئة العمرية من 65,7% إلى 32,6%.

اما بالنسبة للفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة، فقد انخفض معدل نشاط النساء من 34,4% إلى 31,3%، مقابل تراجع تراجع معدل نشاط الرجال من 94,2% إلى 91,3%. وبذلك يظل الفارق بين الجنسين في حدود حوالي 60 نقطة مئوية. أما بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 35 و44 سنة، فقد انخفض معدل نشاطهن من 32,5% إلى 23,8%، بينما ظل معدل نشاط الرجال عند مستوى 94,3% سنة 2025. ليصل الفارق بين الجنسين إلى 70,5 نقطة. ويُلاحظ تطور مماثل لدى الفئة العمرية من 45 إلى59 سنة، حيث تراجع معدل نشاط النساء من 28% إلى 21,2%.

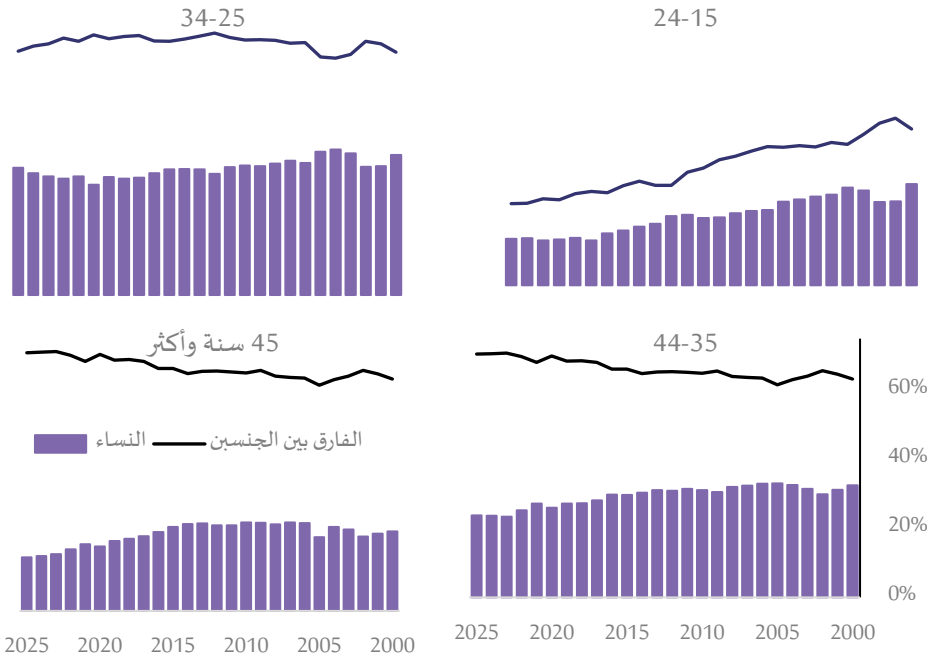

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5: معدل النشاط حسب الفئات العمرية

يُظهر تحليل تطور معدل نشاط النساء حسب عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة داخل الأسرة، خلال الفترة 2020-2024، توزيعا على شكل حرف «U». إذ تسجل الأسر التي لا تضم أطفالا أعلى معدلات نشاط النساء، في حين تسجل الأسر التي تضم طفلين دون سن 15 سنة أدنى المستويات. ويبدأ هذا المنحى في الانعكاس ابتداءً من ثلاثة أطفال، حيث يرتفع معدل نشاط النساء لدى الأسر الأكبر حجماً.

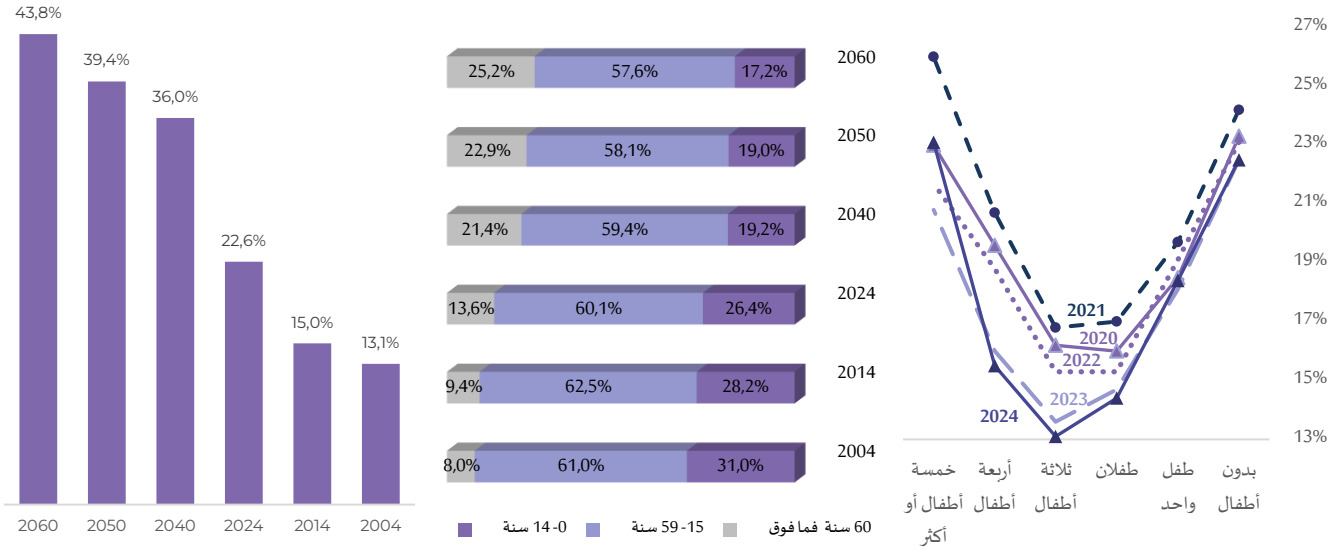

المصدر: معطيات مستمدة من النتائج السنوية للنشاط والشغل والبطالة (المندوبية السامية للتخطيط) ومن التوقعات السكانية في المغرب للفترة 2024-2060 (المندوبية السامية للتخطيط)، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 6: تطور معدل نشاط النساء (بـ%) حسب عدد الأطفال دون سن 15 سنة في الأسرة

مبيان 7: تطور بنية ساكنة المغرب حسب الفئات العمرية (بـ%)

مبيان 8: تطور معدل إعالة كبار السن

إلى جانب رعاية الأطفال، يتسم التحول الديموغرافي الذي يعرفه المغرب بتسارع شيخوخة الساكنة. فقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر من 9,4% سنة 2014 إلى 13,6% سنة 2024، وقد تصل إلى 25,2% بحلول سنة 2060.

ومن شأن هذه الشيخوخة، إلى جانب تزايد عدد الأسر النووية وتقلص متوسط حجم الأسرة إلى 3,9 فرد سنة 2024، أن ن تزيد من الضغوط على أفراد الأسر الذين يتولون رعاية ذويهم، ولا سيما النساء اللواتي ما زلن يتحملن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المؤدى عنها.

وتُبرز هذه التطورات أن مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي لا تزال ضعيفة وتتفاوت بشكل كبير حسب مستوى التأهيل، ووسط الإقامة، والسن، والتركيبة الأسرية[3].

2.1. الإدماج الاقتصادي للنساء في ظل ارتفاع معدلات البطالة واستمرار التفاوت في ظروف الشغل

وعند ولوجهن سوق الشغل، تكون النساء أكثر عرضة للبطالة، إذ انتقل معدل البطالة فس صفوفهن من 12,8% سنة 2000 إلى 20,5% سنة 2025، في حين انخفض لدى الرجال من 13,6% إلى 10,8%. وهكذا، ونظرا لضعف عدد النساء في صفوف لساكنة النشيطة، فإنهن يجدن أنفسهن، فإنهن يواجهن، على نحو مفارق، مخاطر أكبر للبطالة عند انضمامهن إليها.

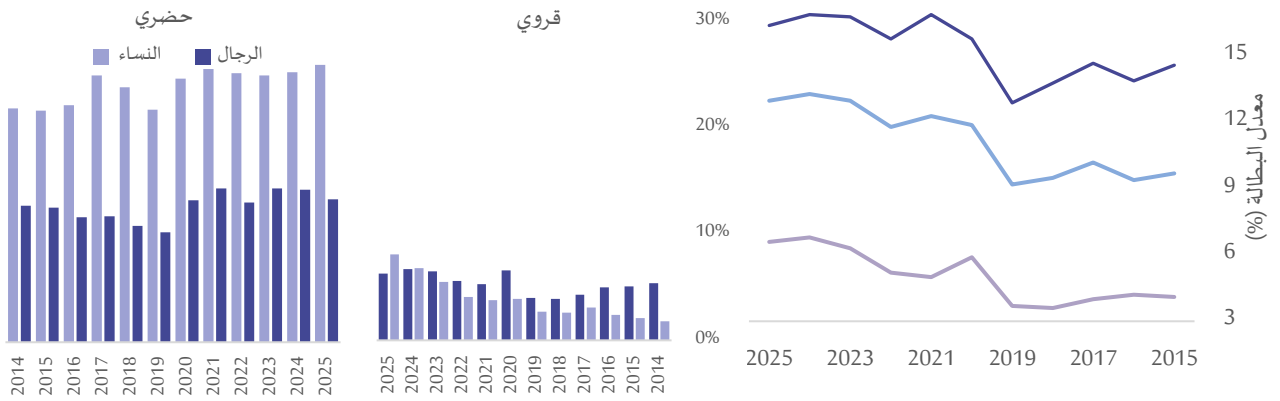

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 9: تطور معدل البطالة على الصعيد الوطني

مبيان 10: تطور معدل البطالة حسب الجنس ووسط الإقامة

ويُبرز التحليل حسب وسط الإقامة ارتفاعاً ملحوظاً في تعرض النساء بالوسط الحضري للبطالة، إذ بلغ معدل البطالة في صفوفهن 26% سنة 2025، مقابل 26,7% سنة 2000. أما معدل بطالة النساء بالوسط القروي فيظل ضعيفا، رغم ارتفاعه من 1,7% سنة 2000 إلى 8,1% سنة 2025.

[3] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2024)، قياس المعايير الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتنمية: الدروس والأولويات. الرابط:
https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-11/discussion-paper-measuring-social-norms-for-gender-and-development-lessons-and-priorities-en.pdf?

وتتأثر النساء الحاصلات على شهادات عليا بالبطالة بشكل خاص. فخلال سنة 2025، بلغ معدل البطالة بين النساء الحاصلات على شهادات عليا ما يقارب 34%، مقابل 19,7% بالنسبة للرجال من نفس المستوى التعليمي، أي بفارق 14,3 نقطة مئوية. ويبلغ معدل البطالة 25% لدى النساء الحاصلات على شهادات متوسطة، مقابل 13,5% لدى نظرائهن من الرجال. وفي المقابل، لا يتجاوز معدل البطالة لدى النساء غير الحاصلات على شهادات 4,8%، وهو مستوى قريب من معدل البطالة المسجل لدى الرجال غير الحاصلين على شهادة، و البالغ 4,6%.

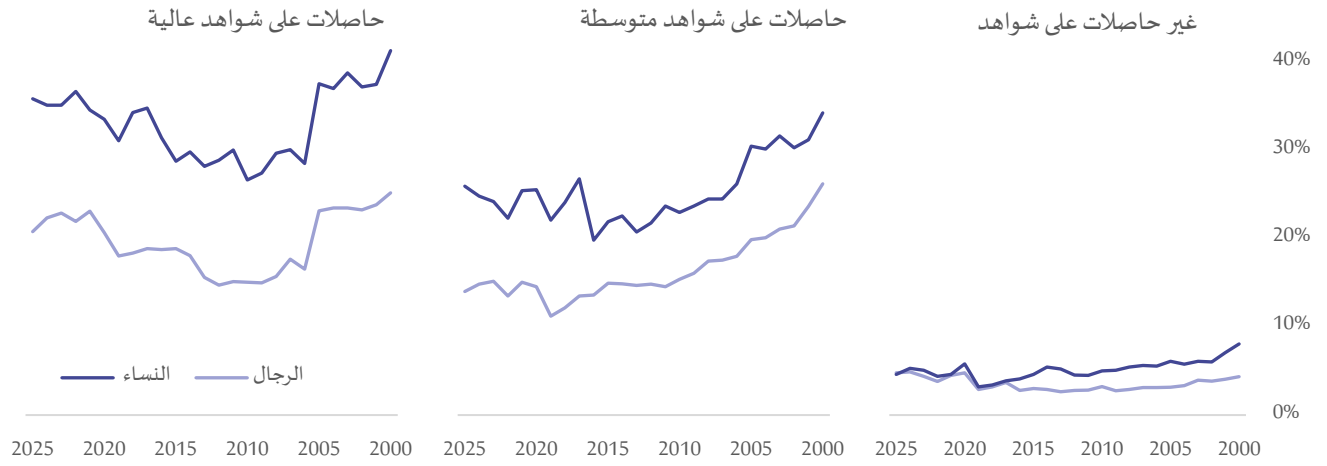

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 11: تطور معدل البطالة حسب الجنس وحسب المستوى الدراسي

وتتجلى هذه الصعوبة في الإدماج أيضا لدى الشابات غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب (NEET). ووفقا للدراسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي حول التوصيف الإحصائي للشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في المغرب، فقد بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة والذين يندرجون ضمن هذه الفئة ما يقارب 2,94 مليون شاب سنة 2023، وهو ما يمثل 33,6% من الشباب في هذه الفئة العمرية.

وتطال هذه الظاهرة الشابات بالدرجة الأولى، حيث شكلت النساء ما يقرب من 72% من إجمالي فئة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب سنة 2023، فيما كان احتمال وجودهن ضمن هذه الفئة يقارب ثلاثة أضعاف نظيره لدى الشبان[4].

[4] "التصنيف الإحصائي للشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) في المغرب"، المندوبية السامية للتخطيط، منظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي، أبريل 2026.

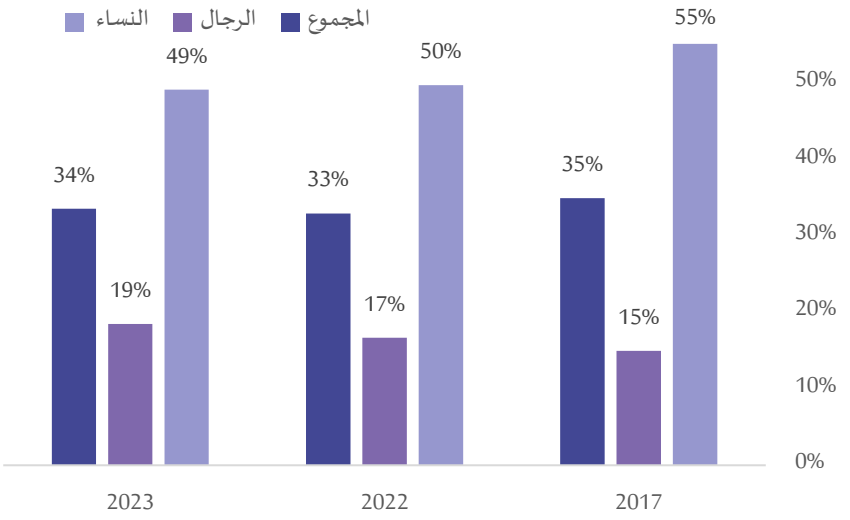

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 12: تطور نسب الشباب و الشبات غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب

تشكل فئة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب 70% من الأشخاص غير النشطين. وتمثل ربات البيوت 85% من هؤلاء الشباب غير النشطين، و59,5% من إجمالي فئة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب. ويعد الزواج ووجود أطفال صغار السن من أبرز المحددات التي تعيق من النشاط الاقتصادي لدى الشابات. كما يتزايد احتمال الانتماء إلى هذه الفئة بعد سن 24 عاما، منتقلا من 25,6% بالنسبة للفئة العمرية 15-24 سنةً إلى 50,2% بالنسبة للفئة العمرية 25-29 سنة.

ومن جهة أخرى، يُبين توصيف ربات البيوت غير النشيطات إلى أن 61,3% منهن تتراوح أعمارهن بين 25 و29 سنة. كما أن 58,2% منهن لم يتجاوزن المستوى الابتدائي، فيما بلغت 39,8% منهن المستوى الثانوي، في حين لا تتوفر سوى 2% منهن على مستوى تعليمي عالي.

وإلى جانب صعوبات الادماج هذه، يظل ولوج النساء إلى سوق الشغل محدودا. إذ انخفض معدل تشغيل الإناث من 24,5% سنة 2000 إلى 15,1% سنة 2025، مقابل 68,2% و61,1% لدى الرجال على التوالي.

ومع ذلك، فقد شهدت البنية القطاعية لتشغيل النساء تحولا عميقا. فقد أصبح قطاع الخدمات يشكل القطاع الأول المشغل للنساء، حيث ارتفعت حصته من مجموع تشغيل النساء من 20,5% سنة 2000 إلى 51% سنة 2025. بالموازاة، انخفضت حصة الفلاحة والغابات والصيد البحري من 62,1% إلى 32,1%، في حين انخفضت حصة الصناعة، بما في ذلك الصناعة التقليدية، من 17,4% إلى 16% [5].

[5] المندوبية السامية للتخطيط، " تقارير الأنشطة السنوية حول التشغيل والبطالة " للفترة 2000-2025.

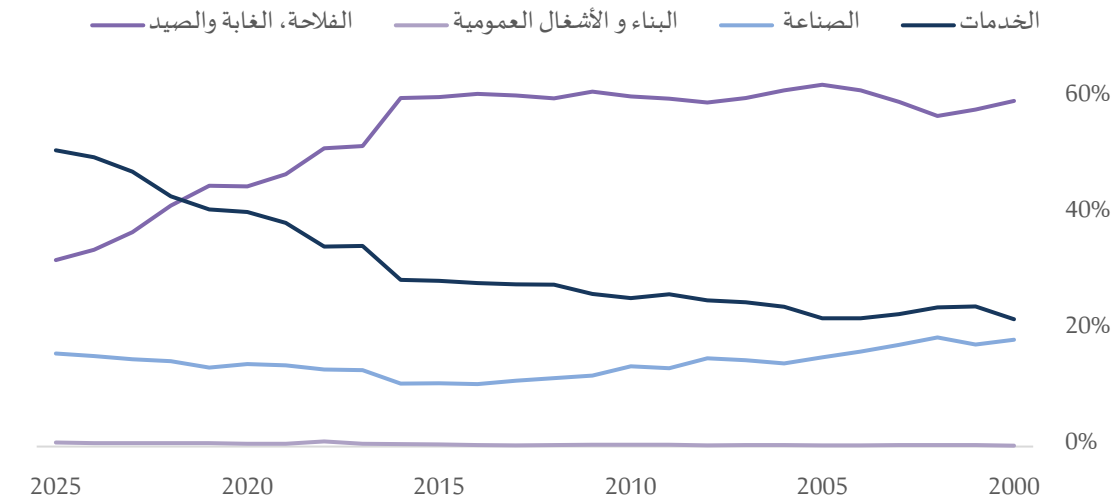

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 13: تطور تشغيل النساء حسب القطاع

ومع ذلك، يجب تقييم هذا التحول نحو قطاع الخدمات بالنظر لجودة الوظائف التي تشغلها النساء، لا سيما من حيث اندراجها ضمن القطاع المنظم واستقرارها ومستويات الأجور والتغطية الاجتماعية.

وتشير نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم، خلال 2023-2024 [6]، إلى ضعف نسبة تمثيلية النساء في التشغيل في وحدات الإنتاج غير الفلاحية غير المنظمة. إذ لا تتجاوز نسبة النساء من مجموع المشتغلين في القطاع غير المنظم غير الفلاحي 8,6% سنة 2023، مقابل 10,5% سنة 2014. وتكاد النساء أن تكن غائبات في التشغيل غير المنظم بقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يمثلن على التوالي 5,9% و9,7% من التشغيل غير المنظم في قطاعي التجارة والخدمات. ويظل حضورهن أكثر أهمية في قطاع الصناعة، بنسبة 21,2%.

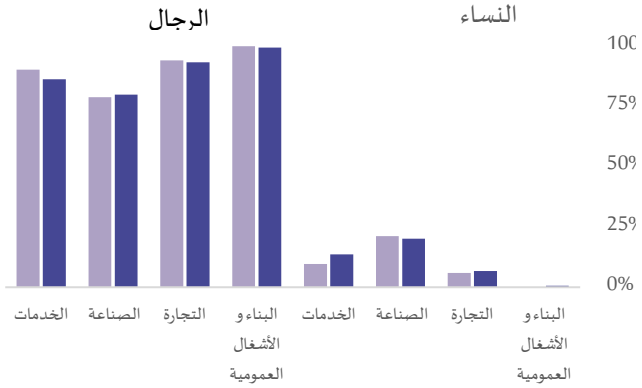

مبيان 14: توزيع التشغيل في القطاع غير المنظم حسب الجنس والقطاع

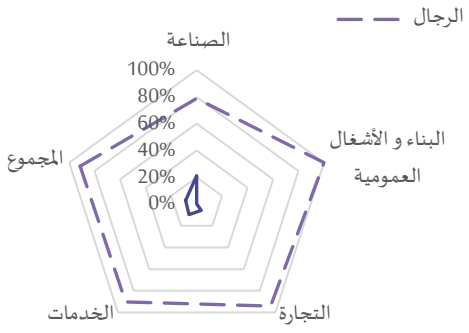

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 15: التوزيع القطاعي للمشتغلين في القطاع غير المنظم حسب الجنس سنة 2023

[6] نشرت من قِبَل المندوبية السامية للتخطيط في شهر ماي 2025.

وفي المقابل، عرفت بنية الوضعيات المهنية تطورات إيجابية، فقد تضاعف معدل نسبة الأجيرات من مجموع النساء المشتغلات بين سنتي 2000 و2025، منتقلة من 30,5% إلى 60,6%، مقابل 40,4% و61,6% على التوالي لدى الرجال. وبالموازاة مع ذلك، انخفضت نسبة النساء المشتغلات كمساعدات عائليات غير أجيرات من 53,3% إلى 24%.

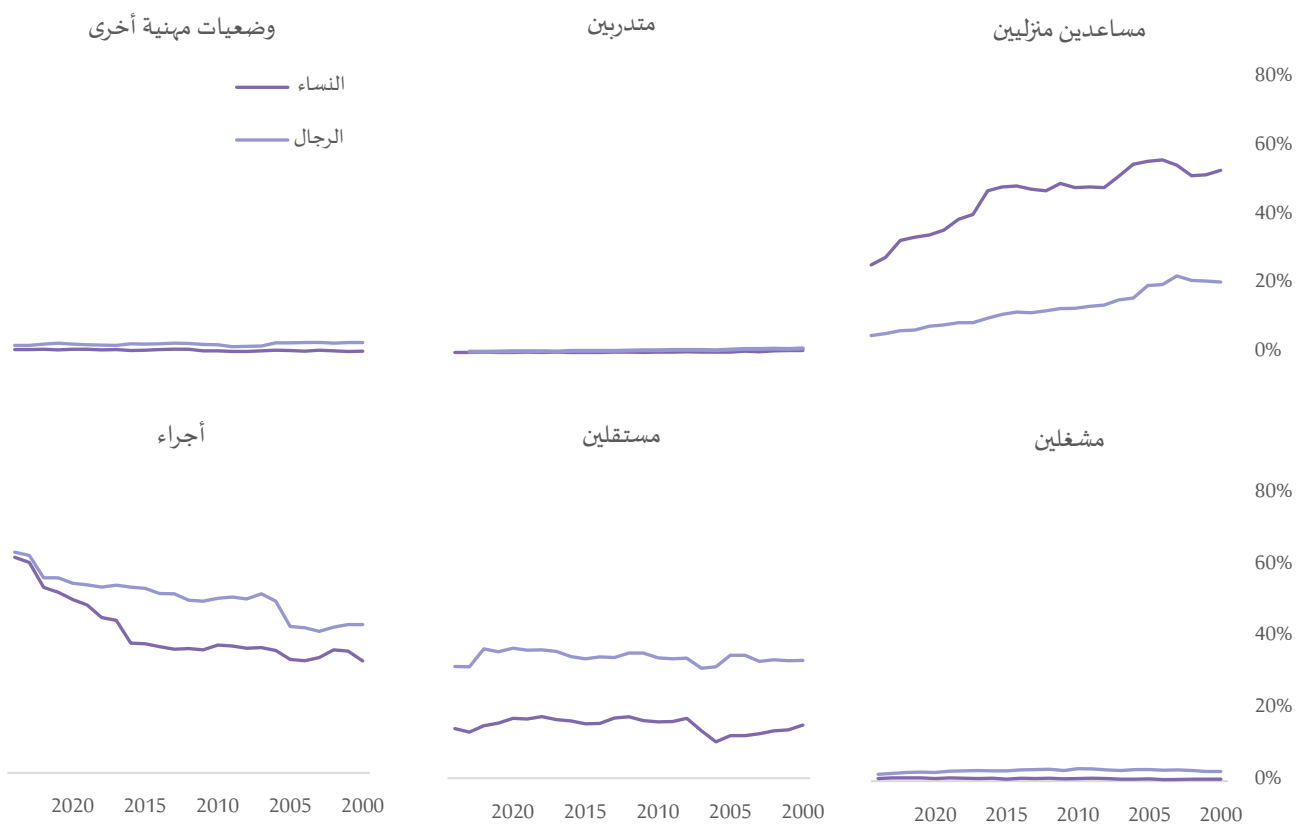

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 16: تطور الوضعية المهنية للنساء والرجال المشتغلين

وفيما يتعلق بالأجور، تبرز دراسة المندوبية السامية للتخطيط حول الفوارق الأجرية في الوسط الحضري[7] أن متوسط أجر الرجال يبلغ 4.880 درهما مقابل 3.970 درهما للنساء، أي بفارق يصل إلى 23% [8]. ولا يتعدى هذا الفارق إلى 2,4% في القطاع العمومي، بينما يرتفع إلى 43% في القطاع الخاص. كما تؤكد هذه الدراسة أن الجزء غير المبرر من هذا التفاوت، والذي يُعزى إلى التمييز الأجري القائم على النوع الاجتماعي، يفسر ما يقارب 91% من الفجوة الأجرية الإجمالية[9].

ومن جهتها، تشير معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2025، إلى أن النساء يمثلن 32% من مجموع

[7] المندوبية السامية للتخطيط، " الفوارق في الأجور بين النساء والرجال في الوسط الحضري: دور التميز القائم على النوع"، مارس 2024

[8] يُحتسب وفقاً للمعادلة التالية: (1-(متوسط أجر النساء / متوسط أجر الرجال))

[9] المندوبية السامية للتخطيط، "الفوارق في الأجور بين النساء والرجال في الوسط الحضري: دور التميز القائم على النوع"، مارس 2024

الأجراء المصرح بهم في القطاع الخاص. ويبلغ متوسط الأجر المصرح به 6.276 درهما للرجال مقابل 5.885 درهما للنساء، أي بفارق قدره 6,6%. علاوة على ذلك، فإن 52,2% من الأجيرات المصرح بهن يتقاضين أجرا شهريا متوسطا يتراوح بين 1.000 و3.266 درهما، مقابل 34,2% من الرجال.

أما فيما يتعلق بالولوج إلى التغطية الصحية، فقد شهد تحسنا بين سنتي 2017 و2025، حيث تراجعت نسبة النساء النشيطات المشتغلات غير المستفيدات من هذه التغطية الصحية من 77,8% إلى 59,7%، في حين تراجعت نسبة النساء الأجيرات غير المشمولات بها من 48,4% إلى 35,7%.

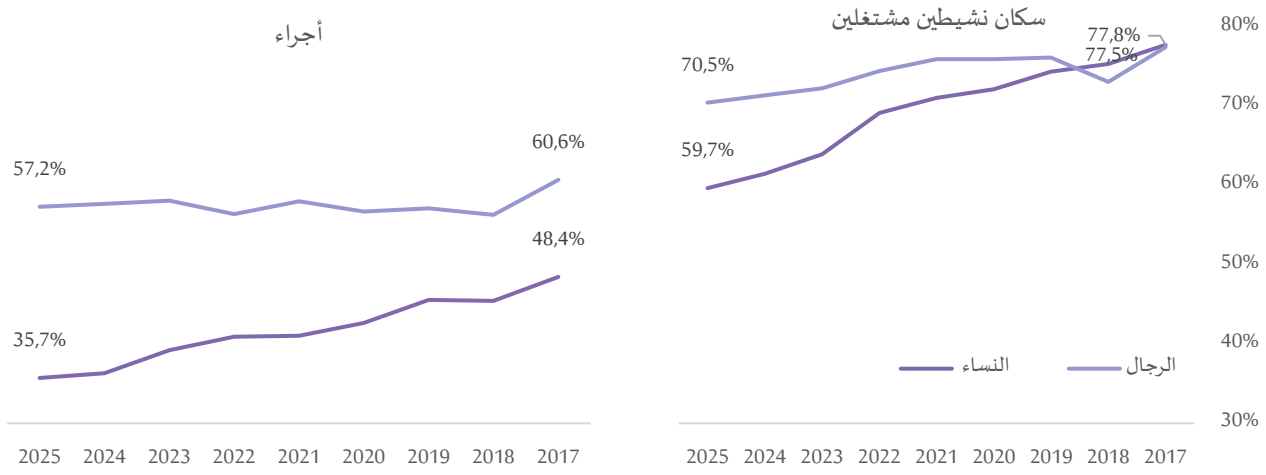

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 17: تحليل ولوج المشتغلين والأجراء إلى التغطية الصحية حسب النوع

ويظل حضور النساء في ريادة الأعمال محدودا. ففي سنة 2024، لم يتجاوز عدد المقاولات التي تسيرها نساء 60.363 مقاولة من أصل 388.446 مقاولة، أي ما يعادل 15,6% من المجموع [10].

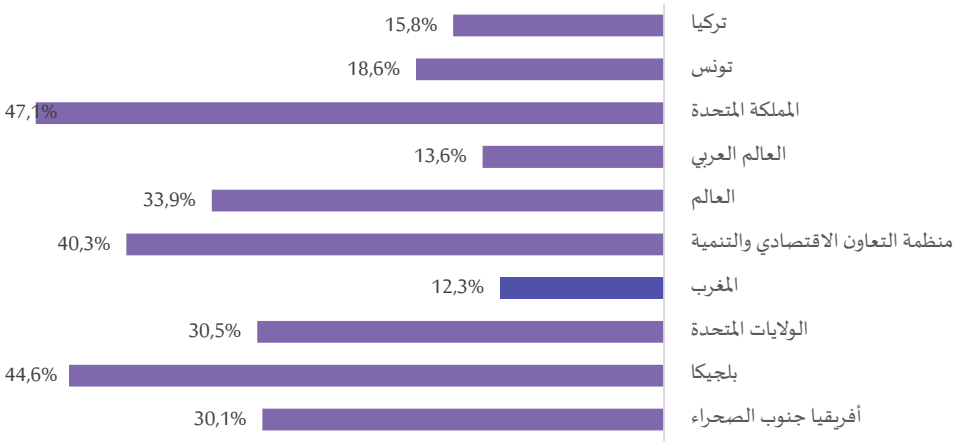

المصدر: تقرير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، إصدار 2025

مبيان 18: مقارنة دولية لنسبة المقاولات المملوكة للنساء سنة 2024 (%)

[10] المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي، إصدار 2025، الفصل 6 – وضعية ريادة الأعمال النسائية
https://omtpme.ma/wp-content/uploads/2024/12/Rapport-Annuel-2024.-V23.12.pdf

ويظل هذا المستوى أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 33,9% [11]. ووفقا للبيانات الواردة في تقرير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، فإن 12,3% من المقاولات في المغرب تضم امرأة واحدة على الأقل ضمن مالكيها[12]، مقابل 40,3% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و30,1% في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي نسب تظل أقرب إلى تلك المسجلة في الدول العربية (13,6%) وتركيا (15,8%)[13].

ويبين التوزيع القطاعي حضورا مهما للنساء في إدارة المقاولات العاملة في أنشطة الخدمات الأخرى (45%)، والصحة البشرية والعمل الاجتماعي (43,1%)، والتعليم (30,2%)، وكذا الأنشطة المالية والعلمية والتقنية (حوالي 24%) [14].

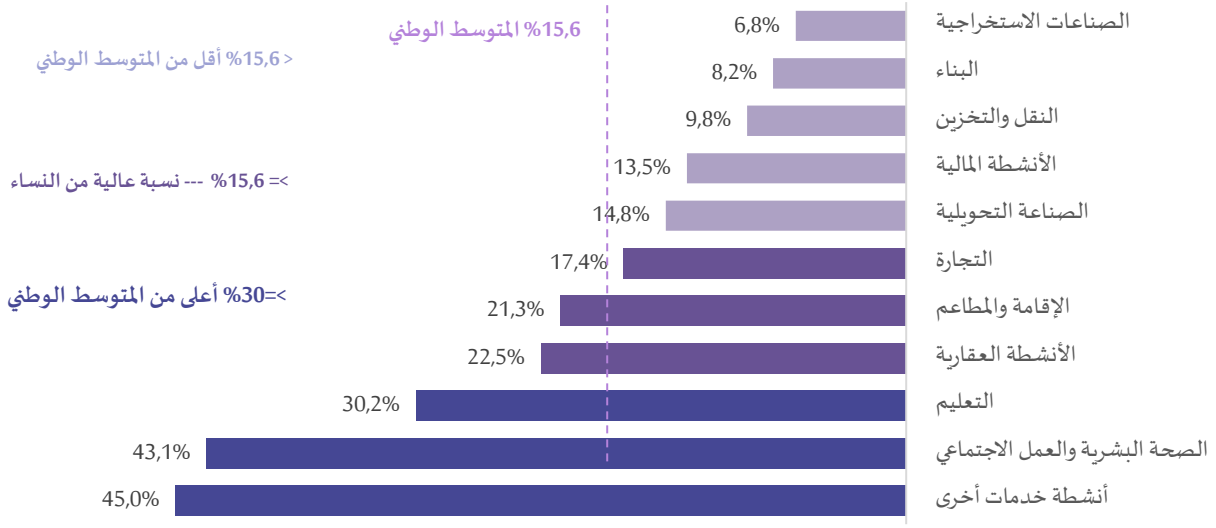

المصدر: معطيات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

مبيان 19: التوزيع القطاعي للمقاولات التي تديرها النساء سنة 2024

كما يُسجل حضور النساء في إدارة المقاولات مستويات أعلى نسبياً لدى المقاولات حديثة النشأة، إذ تدير النساء 17,8% من المقاولات التي يقل عمرها عن سنتين و16,6% من المقاولات التي يتراوح عمرها بين سنتين وخمس سنوات، مقابل 12,7% لدى المقاولات التي يتجاوز عمرها عشر سنوات[15]. أما فيما يخص التمويل، فإن حصة المقاولات التي تقودها نساء من إجمالي القروض لا تتعدى 10,8% [16]. وبالتالي، فإن رهان ريادة الأعمال النسائية لا يقتصر على إحداث المقاولات فحسب، بل يشمل أيضا استدامتها وتوسيع نطاق أنشطتها، بما يستلزم تيسير ولوجها إلى التمويل والكفاءات والشبكات المهنية والأسواق، على نحو يلائم احتياجاتها.

[11] وفقاً لبيانات البنك الدولي الذي يعرف المقاولات التي تقودها النساء على أنها مقاولات تشارك فيها النساء بشكل نشط في إدارتها ويمتلكن حصصاً فيها كأعضاء مساهمين.

[12] المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي، إصدار 2025، الفصل 6 – وضعية ريادة الأعمال النسائية
https://omtpme.ma/wp-content/uploads/2024/12/Rapport-Annuel-2024.-V23.12.pdf

[13] نفس المصدر.

[14] نفس المصدر.

[15] نفس المصدر.

[16] نفس المصدر.

2. إكراهات متعددة تتطلب حلولا منسقة لدعم الإدماج الاقتصادي للنساء

ويُفضي هذا التشخيص الى خلاصة مفادها أن مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وولوجهن إلى الشغل يظلان محدودين، على الرغم من التقدم المسجل في الولوج إلى التعليم، لا سيما التعليم العالي. وحتى عندما تتمكن من ولوج سوق الشغل، فإنهن يظلن أكثر عرضة للبطالة، خاصة الشابات والحاصلات على شهادات. وبالتالي، فإن تحسين مستويات التعليم والتأهيل، رغم كونه أمرا أساسيا، لا يكفي وحده لضمان تحويل هذه المكتسبات إلى فرص اقتصادية.

وفي هذا الصدد، يمكن تحليل محددات المشاركة الاقتصادية للنساء من تسليط الضوء على تعدد العوامل التي من شأنها أن تؤثر على ولوج النساء سوق الشغل، وكذا على الاستمرار في مزاولة نشاطهن.

1.2. عوائق متعددة الأبعاد تحدّ من ولوج النساء إلى سوق الشغل واستمرارهن في مساراتهن المهنية

تبرز الدراسة المتعلقة بالتكاليف الاقتصادية للفوارق القائمة على النوع الاجتماعي في سوق الشغل[17]، والتي أنجزتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية سنة 2021، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، عدة عوامل التي من شأنها تفسير ضعف مشاركة النساء في الساكنة النشيطة[18].

وتشكل الحالة العائلية محددا رئيسيا، حيث أن معدلات نشاط النساء العازبات والمطلقات والأرامل تفوق بكثير معدلات نشاط النساء المتزوجات. كما يؤثر حجم الأسرة وعدد الأطفال المتكفل بهم في قرار ولوج النساء إلى سوق الشغل.

ومن جهته، يؤدي المستوى التعليمي دورا متزايدا كلما ارتفع مستوى التأهيل. فالولوج إلى التعليم الابتدائي له أثر محدود على احتمالية التشغيل، في حين أن الولوج إلى التعليم الثانوي الإعدادي يرفع منها بشكل طفيف، بينما يكون للتعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي تأثير إيجابي كبير.

كما يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للزوج أيضا على قرار النساء المتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي. حيث يرتبط ارتفاع مستوى دخل الزوج وتعليمه بزيادة احتمال اشتغال النساء، لا سيما إذا كانت حاصلة على مؤهلات عالية. كما أن بطالة الزوج تزيد من هذا الاحتمال، باعتبار أن عمل الزوجة يأتي لتعويض الخصاص الحاصل في دخل الأسرة. وأخيرا، يرتبط ارتفاع نسبة النساء داخل الأسرة بقدرة أكبر على اتخاذ القرار وباستقلالية اقتصادية أوسع.

وتنسجم هذه الخلاصات مع الإطار التحليلي للبنك الدولي في تقريره بعنوان " العمل والنساء: المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق "، والذي يتطرق لمشاركة المرأة من خلال ثلاث فئات من العوامل: الإكراهات المرتبطة بعرض العمل،

---

[17] مديرية الدراسات والتوقعات المالية، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي " التكاليف الاقتصادية للفوارق القائمة على النوع الاجتماعي في سوق الشغل"، سنة 2021.

https://morocco.unwomen.org/fr/ressources-medias/publications/2021/02/couts-economiques-inegalites-genre-travail-maroc

[18] للإحاطة بالعوامل المحددة لولوج النساء إلى سوق الشغل في المغرب، اعتمدت الدراسة على المعطيات الصادرة عن الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014)، مع التركيز على الساكنة الحضرية في سن العمل (أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة)، دون احتساب الطلبة، وذلك من أجل التركيز على خيار العمل بدلا من الخيارات المرتبطة بالتمدرس. لتحقيق ذلك، تم تطبيق تحليل متعدد المتغيرات يتيح تقديرا قياسيا لعمالة النساء بالاعتماد على طريقة التقدير "بروبيت".

خصوصا الكفاءات ورعاية الأطفال والنقل والسلامة، والإكراهات المرتبطة بالطلب، لاسيما ممارسات المشغلين عند التوظيف، والعوامل المتعلقة بالمعايير الاجتماعية والإطار القانوني والتنظيمي.

وتمكن معطيات البارومتر العربي[19]، والمستخدمة في هذه الدراسة، من توضيح تصور المرأة المغربية لهذه الإكراهات. ويعد نقص فرص الشغل المتاحة في مقدمة العوائق المذكورة، بنسبة 17,9% من الأجوبة المعبر عنها، يليه غياب مرافق رعاية الأطفال (14,5%)، وهزالة الأجور (13,6 %)، والأحكام المسبقة جاه النساء عند التوظيف (13,2%)، ونقص الحماية القانونية (10,3%)، وضعف القبول الاجتماعي لعمل النساء (8,9%)، ونقص الكفاءات والتكوين المناسب (7,7%)، وكذلك ضعف مرونة أوقات العمل (7,1%)، ونقص وسائل النقل (6,9%) [20].

وتؤكد هذه النتائج ما خلصت إليه الدراسة التي أنجزتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية، إذ تتأتى الصعوبات التي تواجهها النساء من تفاعل محدودية فرص الشغل مع أعباء المسؤوليات الأسرية وأعمال الرعاية، و جودة الوظائف المعروضة وظروفها، وممارسات التوظيف، والمعايير الاجتماعية، فضلاً عن الإكراهات المؤسساتية وتلك المرتبطة بالتنقل.

وامتدادا لهذه التحليلات، تتناول نسخة 2026 من تقرير البنك الدولي تحت عنوان "المرأة والأعمال والقانون" كيفية تأثير الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. ويرتكز إطار التقييم المعتمد في هذا التقرير على ثلاثة محاور رئيسية: الأطر القانونية، والأطر الداعمة، والتصورات بشأن التطبيق الفعلي للإصلاحات.

والنسبة للمغرب، فقد بلغت النتيجة المسجلة في محور الأطرالقانونية 60,95 نقطة، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 66,97 نقطة غير أنه يتجاوز المتوسط الإقليمي، مع وجود هامش للتحسن[21] فيما يتعلق برعاية الأطفال والولوج إلى الممتلكات.

في حين بلغت النتيجة المسجلة في محور الأطر الداعمة 49,38 نقطة، متجاوزة كلا من المتوسط العالمي البالغ 46.83 نقطة والمتوسط الإقليمي البالغ 36,25 نقطة. وعلى الرغم من هذا الوضع الإيجابي نسبيا، لا تزال هناك إمكانات لتعزيز المجالات المتعلقة برعاية الأطفال، والتنقل، والأجور.

أما فيما يتعلق بالتصورات بشأن تطبيق القوانين، بلغت النتيجة المحصل عليها من طرف المغرب 52,34 نقطة، أي أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 53,31 نقطة، وأعلى من المتوسط الإقليمي البالغ 37,32 نقطة. وتظل رعاية الأطفال من المجالات التي تستدعي تعزيز آليات التنفيذ.

2.2. استجابات عمومية متكاملة لتوسيع الفرص الاقتصادية للنساء

يتضح من خلال القراءة المتقاطعة للخلاصات السابقة أن مشاركة النساء في سوق الشغل لا يمكن اختزالها في عامل

[19] البارومتر العربي هو شبكة مستقلة للبحث تهتم بتحليل المواقف والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين في العالم العربي. وتقوم هذه الشبكة بإجراء استطلاعات رأي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سنة 2006، وتعتمد في ذلك على قاعدة بيانات ضخمة تضم آراء الرجال والنساء في المنطقة.

[20] تم تقدير هذه النسب بناء أجوبة النساء على السؤال التالي: "في رأيك، أي مما يلي يشكل أكبر عائق أمام ولوج المرأة إلى سوق الشغل في بلدك؟"

[21] يتعلق الأمر بالمجالات التي حصل فيها المغرب على درجات منخفضة مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واحد معزول، بل هي نتاج تفاعل الخصائص الفردية والأسرية، ومدى ملاءمة الكفاءات لاحتياجات النسيج الإنتاجي، وتوفر فرص شغل ذات جودة ، والممارسات عند التوظيف، وظروف التنقل والسلامة، وتوزيع المسؤوليات الأسرية وأعمال الرعاية، ثم المعايير الاجتماعية، فضلاً عن البيئة القانونية والمؤسساتية.

وترجم المبادرات التي اتخذها المغرب وتلك المبرمجة في هذا الشأن إدراكاً متزايداً لهذا الطابع المتعدد الأبعاد. وقد أدرجت خارطة الطريق للتشغيل تعزيز تشغيل النساء وفق مقاربة أوسع تروم إحداث فرص الشغل وتذليل عوائق الإدماج. وموازاة مع ذلك، تهدف المبادرة التي تقودها وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، بشراكة مع البنك الدولي، إلى تعزيز التنسيق بين التدخلات التي تستهدف مختلف الأبعاد المؤثرة في ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية. وتتعزز هذه الدينامية أيضاً بالاستراتيجية الوطنية للنهوض باقتصاد الرعاية.

وعمليا، تهدف **خارطة الطريق للتشغيل** إلى تعزيز خلق فرص الشغل اللائق وتقوية الملاءمة بين الكفاءات المتوفرة وحاجيات النسيج الإنتاجي، مع إعطاء اهتمام خاص للشباب والنساء والأشخاص غير الحاصلين على شهادات. ويتيح طابعها الأفقي التأثير على طلب الشغل من خلال دعم الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعلى توفير الكفاءات عبر برامج التكوين من أجل الإدماج، فضلاً عن معالجة بعض الإكراهات التي تؤثر على الولوج إلى فرص التشغيل [22].

وخصصت مبادرتها السادسة لتقليص العوائق التي تحد من ولوج النساء إلى فرص الشغل. وتشمل التدابير المزمع اتخاذها في هذه الإطار إلى تعزيز الشراكة مع النسيج الجمعوي لتوسيع عرض دور الحضانة ومؤسسات التعليم الأولي، وتطوير حلول للنقل تلائم حاجيات النساء العاملات، وتوسيع شبكة الإنارة العمومية بالمناطق شبه الحضرية.

ولضمان تتبع هذه المبادرة، تم إحداث وحدة لتجميع المعطيات وتحليلها على المستويين الوطني والترابي، تتولى كتابتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية. وتشكل هذه الوحدة منصة لتجميع وتحليل المعطيات المصنفة حسب الجنس، بهدف ما يتيح توجيه التدخلات العمومية بشكل أفضل وتقييم إسهامها في تعزيز ولوج النساء إلى الشغل.

تحليل إمكانيات استخدام البيانات الضخمة لرصد الفوارق بين الجنسين في الولوج إلى الشغل

يتطلب رصد التزامات المغرب، على الصعيدين الوطني والدولي، فيما يتعلق الإعمال الفعلي للمساواة بين الجنسين، تعزيزا متواصلاً للمنظومة الوطنية لتتبع السياسات العمومية وتقييمها من منظور النوع. وفي هذا السياق، يؤكد استخدام البيانات الضخمة بشكل متزايد دوره كأداة مناسبة لضمان تتبع سريع ودقيق وفي الوقت المناسب لتنفيذ السياسات والبرامج العمومية. وتكتسي هذه الإمكانات أهمية خاصة في تتبع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الخامس الرامي إلى «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات».

وفي هذا السياق، أنجزت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، سنة 2026، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراسة حول إمكانات البيانات الضخمة في رصد الفوارق بين الجنسين في الولوج إلى سوق الشغل. وتستكشف هذه الدراسة، من خلال ثلاث حالات استخدام تطبيقية، مساهمة البيانات غير التقليدية والأجيال الجديدة من

[22] مذكرة رئيس الحكومة المتعلقة بتنزيل خارطة الطريق للتشغيل، فبراير 2025، و أ. إيبورك وت. غازي، " خارطة الطريق للتشغيل: ترشيد التنزيل من أجل انتعاش مندمج ومستدام"، مركز السياسات للجنوب الجديد (PCNS)، 2025.

أساليب المعالجة المرتبطة بها في إغناء أنظمة الرصد وتدقيق فهم أسباب ومظاهر الفوارق بين النساء والرجال فيما يتعلق بالولوج إلى الفرص الاقتصادية.

وتهم التطبيقات المطورة أبعاداً أبرزت التحليلات السابقة دورها الحاسم في ولوج النساء إلى سوق الشغل والفرص الاقتصادية. كما تنسجم مع التدابير التي جاءت في المبادرة السادسة لخارطة الطريق للتشغيل، لاسيما تلك المتعلقة بتطوير خدمات رعاية الأطفال، وتحسين التنقل، وتعزيز الأمن بالمناطق شبه الحضرية. وتتناول التطبيقات الثلاثة المطورة ما يلي:

- التطبيق الأول: تطوير مؤشر العائد الرقمي للنوع الاجتماعي؛
- التطبيق الثاني: تصميم خريطة لمنظومة رعاية الأطفال؛
- التطبيق الثالث: إعداد خريطة للمناطق المعزولة.

وقد أسفرت النتائج الأولى المنبثقة من تطوير هذه التطبيقات وتفعيلها عن عدة خلاصات، وهي:

- يتسم استخدام الهاتف بتمثيلية أعلى للنساء في العديد من الجهات، مما يؤكد الدور المحوري للهاتف الذكي في تمكينهن من استخدام التقنيات الرقمية والاستفادة منها. أما بالنسبة للولوج إلى الإنترنت، فيبدو متوازنا نسبيا بين النساء والرجال، مع وجود تفاوتات جهوية طفيفة؛
- يشير التحليل المجالي للولوج إلى خدمات رعاية الأطفال[23] إلى أن الأحياء التي تجمع بين كثافة مرتفعة للأطفال وتغطية محدودة بمرافق الرعاية تسجل مستويات مرتفعة نسبياً من البطالة لدى النساء؛
- يظهر تحليل معدل العزلة حسب الجماعات، أن للعزلة الترابية تأثير حقيقي على مستويات الفقر، دون أن تشكل العامل الوحيد المفسر له.

وبالموازاة، أطلقت **وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، منذ يوليوز 2023، بشراكة مع البنك الدولي**، مساراً للتشاور والتفكير التشاركي بهدف بلورة خارطة طريق من شأنها تعزيز الجهود المبذولة لدعم مشاركة النساء المغربيات في النشاط الاقتصادي وولوجهن إلى الشغل. وقد أفضى هذا التفكير الجماعي، الذي شاركت فيه القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وفاعلات وفاعلو المجتمع المدني، بدعم تقني من البنك الدولي، إلى إعداد «مبادرة الإدماج الاقتصادي للنساء باعتباره رافعة للنمو والإنصاف»، التي توجد حالياً في طور استكمال صياغتها.

ويندرج إطار العمل هذا في امتداد مباشر للمبادرة السادسة لخارطة الطريق للتشغيل، ويروم استكمال وتعزيز المجهودات المبذولة أو المبرمجة، من خلال خارطة طريق تتمحور حول أربعة محاور ذات أولوية:

- الإدماج المالي والولوج إلى الموارد؛
- تحسين ظروف العمل؛
- تسهيل التنقل والولوج إلى وسائل نقل ملائمة؛

[23] ابتدأت مرحلة تطوير هذا التطبيق بإعداد خريطة العرض لخدمة رعاية الأطفال بمدينة الدار البيضاء.

- تطوير خدمات دور الحضانة ورعاية الأطفال.

كما تتضمن هذه المبادرة موضوعين متداخلين يتعلقان بالمعايير الاجتماعية والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

مجالات تدخل المبادرة من أجل الإدماج الاقتصادي للنساء كرافعة للنمو والإنصاف

المحور الأول: الإدماج المالي والولوج إلى الموارد
الإجراء الأول: تسريع الإدماج الرقمي باعتباره رافعة للشمول المالي، وتوفير حلول للمواكبة والدعم التقني والمالي.
النتيجة الأولى : تحسن ملموس في ولوج النساء إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامهن لها.
النتيجة الثانية : تحسن ولوج النساء المقاولات إلى التمويل بفضل مقاربة متكاملة ترتكز على برامج المواكبة والخدمات المالية.
المحور الثاني: ظروف العمل
الإجراء الأول: تطوير وتعميم نظام تعديل ساعات العمل ومكانه بما يلائم احتياجات العاملات والعاملين.
النتيجة الأولى: اعتماد ترتيبات ملائمة لأوقات العمل ومكانه لفائدة العاملات والعاملين، في إطار يضمن العمل اللائق.
الإجراء الثاني: الرفع من قابلية تشغيل النساء ودعم استمرارهن في وظائفهن، ولا سيما في القطاع الخاص.
النتيجة الأولى: تحسن ظروف العمل
المحور الثالث: التنقل والنقل
الإجراء الأول: تحسين الولوج إلى وسائل النقل وجودتها ومستوى الأمن بها، في الوسطين القروي والحضري.
النتيجة الأولى: مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء بشكل أفقي في مقاربات تخطيط وتدبير الولوج إلى النقل العمومي وجودة خدماته.
النتيجة الثانية: تعزيز الشعور بالأمان في وسائل النقل العمومي ولا سيما لدى النساء.
المحور الرابع : رعاية الأطفال ودور الحضانة
الإجراء الأول: المساهمة في توسيع عرض خدمات دور الحضانة ورعاية الأطفال بالمغرب
النتيجة الأولى: إعداد خارطة طريق لتوسيع خدمات رعاية الأطفال ودور الحضانة وفق صيغ متنوعة.
النتيجة الثانية: تصميم وإرساء آليات لتنفيذ خارطة الطريق.
النتيجة الثالثة: تطوير وتنفيذ مشاريع تجريبية تشمل نماذج مختلفة لدور الحضانة ومرافق رعاية الأطفال.

ومن أجل ضمان الترسيخ المؤسساتي لهذه المبادرة، تم إحداث **وحدة الإدماج الاقتصادي للنساء** (UIEF) بوزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، في يونيو 2026، وتتولى مديرية الدراسات والتوقعات المالية مهام كتابتها. وتضم هذه الوحدة ممثلين عن عدة مديريات بالوزارة، وتعنى بالقيادة الاستراتيجية والتنسيق وتتبع تنزيل خارطة الطريق، بالتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الشريكة المعنية.

وتشكل المسؤوليات الأسرية وأعمال الرعاية بُعداً أفقياً مشتركاً بين مختلف الخلاصات السابقة. فضعف خدمات الرعاية لميسرة الولوج، والميسورة التكلفة، وذات الجودة، يزيد من تكاليف عمل النساء، وبالتالي قد يحد من ولوجها للفرص الاقتصادية. في المقابل، من شأن هيكلة اقتصاد رعاية، من خلال إضفاء الطابع المهني على مهن الرعاية والمواكبة، أن تخفف أعباء الرعاية غير المؤدى عنها، وتدعم استمرارية المسارات المهنية، وتتيح إحداث فرص شغل جديدة لفائدة النساء.

وفي هذا الإطار، **تندرج الاستراتيجية الوطنية للنهوض باقتصاد الرعاية في أفق 2035**، التي أعدتها وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة بدعم من منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقُدمت في يوليوز 2026. وتستند هذه الاستراتيجية إلى مقاربة متكاملة تشمل مختلف مراحل الحياة، وتستهدف الأطفال من عمر 0 إلى 3 سنوات، والأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة فاقدي الاستقلالية، والأشخاص في وضعية إعاقة، ومقدمات ومقدمي الرعاية من أفراد الأسرة، بالإضافة إلى العاملات والعاملين في مهن الرعاية.

ترتكز هذه الاستراتيجية على خمسة محاور:

- تطوير وتنويع عرض خدمات الرعاية وتعزيز العدالة المجالية؛
- هيكلة مهن الرعاية وإدماجها في القطاع المنظم وتعزيز جاذبيتها؛
- ضمان استدامة التمويل ودعم الطلب؛
- تطور المعايير الاجتماعية بما يدعم تقاسماً أكثر توازناً للمسؤوليات؛
- هيكلة الحكامة والآليات التنظيمية.

ويرتكز تنزيلها على 21 توجها تتفرع إلى 103 مشروع إجراء.

ويشكل التشخيص المنجز والتدابير المتخذة وجهين لرهان واحد، يتمثل في تحويل الرأسمال البشري النسوي، الذي بات يتمتع بمقومات راسخة، إلى مشاركة اقتصادية تتناسب مع إمكاناته. وبذلك، سيتمكن المغرب من تحويل طاقات لا تزال غير مستثمرة بالقدر الكافي إلى محرك فعلي لنمو دامج ومستدام.

II. الأسس القانونية والمؤسساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين

يتطرق هذا المحور للقطاعات الوزارية التي تعمل على مأسسة المساواة بين الجنسين والولوج العادل إلى الحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة العدل، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والوزارات المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، و بالأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، وبالاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، وبالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، وبالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة[24]، وبالتواصل. ويتناول هذا المحور أيضا مساهمة بعض المؤسسات الأخرى في تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على غرار المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تولي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أهمية بالغة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، مع الحرص على إدماج هذه الأبعاد بشكل أفقي في استراتيجية عملها، تماشيا مع مهامها واختصاصاتها.

1.1.تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تعتزم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تعزيز التزامها بإدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجتها، من خلال إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تخص مجالات تدخلها. وسيتم، في هذا السياق، إعداد خارطة الطريق لتشكيل الإطار المناسب لتفعيل وتتبع التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تحرص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في إطار مهامها واختصاصاتها، على إدماج بعد النوع الاجتماعي في تنسيق وتتبع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، وفي إعداد التقارير الوطنية، وكذا في تتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية المختصة.

في هذا الصدد، تواصل المندوبية أشغالها من أجل إعداد خطة عمل تخص تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان. وتدمج هذه الخطة، على وجه الخصوص، توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء، وكذا تلك الصادرة عن الآليات الأممية الأخرى بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء.

وفيما يتعلق بالتقارير الوطنية المقدمة إلى الهيئات الأممية، نسقت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتشاور وثيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، إعداد التقرير النصف مرحلي المتعلق بتنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويقدم هذا التقرير، الذي تم إرساله إلى مجلس حقوق الإنسان، في أكتوبر 2025،

[24] الملحق 1: يسلط الضوء على الحضور الكمي للنساء في الهياكل التنظيمية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

حصيلة تقدم تنفيذ التوصيات التي وافق عليها المغرب، والتي تركز معظمها على تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي والنهوض بحقوق النساء.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان جهودها لتوطيد تفاعلها مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال تزويدها بالمعلومات المطلوبة، بتنسيق وثيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. وقد شملت هذه المساهمات مواضيع متنوعة، لاسيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء، مع إبراز الأشواط التي قطعتها التجربة المغربية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ساهمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في إنجاز عدة تقارير، من بينها تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (أكتوبر 2025)، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بتحسين وضعية النساء والفتيات في المناطق القروية (أبريل 2025)، وكذا تقرير المقرر الخاص، حول الحق في التنمية، الذي يتناول العلاقة بين المساواة بين الجنسين والتنمية (أبريل 2025).

في نفس السياق، يجب الإشارة إلى أن المندوبية قد شاركت، في أكتوبر 2025، في الدورة الحادية عشرة لحوار غليون بشأن حقوق الإنسان، المنعقد حول موضوع "بكين بعد 30 سنة: تعبئة منظومة الأمم المتحدة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق النساء والفتيات". وقد هدفت هذه الدورة إلى تعزيز مساهمة المنظومة الدولية في تسريع تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بكين وأهداف التنمية المستدامة.

كما واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان دعمها لترشيح خبيرات مغربيات لدى الأجهزة الأممية لحقوق الإنسان، وذلك تماشيا مع مهامها الرامية إلى تعزيز المشاركة الوطنية في الهيئات والمحافل الدولية وتوطيد مكاسب المغرب في مجال حقوق الإنسان. في نفس السياق، تحرص المندوبية على اعتماد تمثيلية متوازنة بين النساء والرجال ضمن الوفود الوطنية المشاركة في مختلف دورات مجلس حقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن تتعزز هذه الدينامية بدخول بروتوكول الاتفاق حيز التنفيذ، والذي تم توقيعه، في دجنبر 2025، بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويهدف إطار التعاون هذا إلى تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في أنشطة المندوبية، وكذا دعم التنسيق المؤسساتي لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الالتزامات الدولية للمغرب، فضلا عن النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، البرنامج المتعلق بحقوق الإنسان (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
حقوق الإنسان	تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة	نسبة تنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن التحليل القطاعي حسب النوع الاجتماعي	-	%55

المصدر : المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، 2026.

الجدول 1 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

في هذا الصدد، يتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح خلال إدراج مؤشر نجاعة الأداء الجديد المتعلق بنسبة تنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي. إذ يساهم هذا المؤشر في قياس مدى تحقيق الهدف الرامي إلى تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة. ويظل مستوى تحقيق هذا المؤشر رهينا بمدى تقدم إنجاز التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي، وكذا بإعداد وتنزيل خارطة الطريق التي ستنبثق عنه.

2. وزارة العدل

تواصل وزارة العدل جهودها الرامية إلى ضمان ولوج منصف ومتساوٍ للنساء والرجال إلى منظومة العدالة، وتعزيز آليات حماية النساء من مختلف أشكال العنف والتمييز.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

شكل الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع العدالة، المنجزة سنة 2024 في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، أرضيةً لتشخيص أبرز التحديات والإكراهات المرتبطة بتحقيق المساواة بين النساء والرجال داخل منظومة العدالة الوطنية.

كما أفضى هذا التحليل إلى بلورة مجموعة من التوصيات ذات الأبعاد التشريعية والمؤسساتية والإدارية، الرامية إلى تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في المنظومة القضائية الوطنية.

وتتمثل أبرز التوصيات المنبثقة عن هذا التحليل فيما يلي:

- تفعيل المرصد الوطني للعدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي، من خلال تحديد مهامه واختصاصاته وتوضيح أدواره في مجالات القيادة والتنسيق والتتبع، بما يضمن الإدماج الأفقي لبعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة وهياكلها ؛
- تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية ؛
- إرساء نظام معلومات مخصص لتتبع ولوج النساء إلى العدالة، مع إيلاء عناية خاصة للنساء ضحايا العنف ؛
- مأسسة تحليل وتقييم أثر النصوص التشريعية والتنظيمية من منظور النوع الاجتماعي ؛
- اعتماد مقاربة تتمحور حول المرتفقين والمرتفقات، مع مراعاة اختلاف انتظارات النساء والرجال واحتياجاتهم ؛

- إعداد وتنفيذ استراتيجية للتواصل والتحسيس ترمي إلى تعزيز الوعي بحقوق النساء، ومكافحة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تواصل وزارة العدل، في إطار الاضطلاع بمهامها واختصاصاتها، تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى العدالة وترسيخ حماية حقوق النساء. وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، تعزيز آليات التحسيس والوقاية والتصدي لمختلف أشكال العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي، والارتقاء بآليات الاستقبال والتوجيه والمواكبة والتكفل بالنساء ضحايا العنف، فضلا عن تعزيز مراعاة احتياجاتهن الخاصة ضمن مختلف الخدمات القضائية[25].

وفي هذا الإطار، شكلت سنة 2025 محطة مهمة في دعم منظومة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، من خلال توظيف 50 مساعدة ومساعدا اجتماعيا وإلحاقهم بخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحاكم بمختلف أنحاء المملكة.

كما تواصل الوزارة تنفيذ برنامج "نحو عدالة أكثر حماية وإتاحة وفعالية في المغرب"، الذي يغطي الفترة الممتدة من يونيو 2024 إلى شتنبر 2027، والممول بشكل مشترك من طرف الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وبشراكة مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

ويندرج هذا البرنامج ضمن الجهود الرامية إلى دعم فعالية منظومة العدالة وتعزيز ملاءمتها مع المعايير والممارسات الدولية ذات الصلة، بما يساهم في ترسيخ عدالة أكثر إتاحة. ويرتكز البرنامج، على الخصوص، على المحاور التالية:

- تعزيز وتوسيع نطاق الحماية القضائية للحقوق والحريات، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال ضحايا العنف، ودعم تطوير وتحديث ودعم تحديث الإطار المنظم لحمايتهم ؛
- تحسين ولوج الجميع إلى القانون والعدالة، خصوصا الفئات الأكثر هشاشة، من خلال تيسير الولوج إلى العدالة المدنية والجنائية لجميع الأشخاص الموجودين فوق التراب الوطني دون تمييز، مع تعزيز الولوج إلى المعلومة القانونية، وتقريب الخدمات القضائية من المرتفقين على المستوى الترابي، إلى جانب دعم وتطوير الآليات والوسائل البديلة لتسوية المنازعات ؛
- تعزيز فعالية منظومة العدالة، من خلال تعزيز توفر المعطيات القضائية وتحسين جودتها وموثوقيتها، بما يدعم قياس الأداء القضائي ويعزز أسس اتخاذ القرار المبني على المعطيات، إلى جانب تحديث أساليب تدبير المحاكم ومواكبة التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

[25] تضمنت نسخة سنة 2026 من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي عرضا مفصلا للالتزامات والإجراءات التي عملت وزارة العدل على تنفيذها، وكذا تلك المبرمجة في إطار المرحلة الثالثة من الخطة الحكومية للمساواة.

كما تجدر الإشارة إلى مساهمة وزارة العدل في تنفيذ مشروع "ضمان خدمات متعددة القطاعات ذات جودة، ومنسقة ومتاحة للنساء والفتيات ضحايا العنف (2025-2028)"، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على مستوى جهتي الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس. ويهدف هذا المشروع إلى دعم الجهود المبذولة وتوسيع نطاقها من أجل تحسين جودة الخدمات متعددة القطاعات الموجهة للنساء والفتيات ضحايا العنف، وتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين، بما يضمن مزيدا من الاتساق والفعالية في مسارات التكفل والمواكبة. كما يروم تحسين شروط الولوج إلى هذه الخدمات والاستفادة منها، إلى جانب تعزيز وعي النساء والفتيات المعنيات بحقوقهن وآليات الحماية المتاحة لهن، ومواكبة النساء في وضعية هشاشة في مسارات التمكين الاقتصادي، ودعم المبادرات الرامية إلى الوقاية من مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

من جهة أخرى، تواصل وزارة العدل تنفيذ التزاماتها في إطار خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2028. وفي هذا الإطار، تساهم الوزارة في تنزيل الالتزامات المرتبطة بالمحور المتعلق بالعدالة المنفتحة، والتي تتمثل فيما يلي:

- الالتزام الأول: تعزيز الولوج الشامل والمنصف إلى خدمات العدالة، وترسيخ مبدأ المساواة ين المرتفقات والمرتفقين مع مراعاة الخصوصيات الجهوية ؛
- الالتزام الثاني: تعزيز ولوج النساء إلى المعلومات القانونية والقضائية.

وفي نفس الإطار، تواصل الوزارة جهودها الرامية إلى تثمين المسارات المهنية لموظفاتها، من خلال تطوير وتنفيذ برامج للتكوين وتنمية القدرات والكفاءات، ولا سيما في مجال القيادة.

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لوزارة العدل برنامجين من برامجها الميزانياتية، ويتعلق الأمر ببرنامج المواكبة والقيادة وبرنامج تعزيز الحقوق والحريات. وتم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف وزارة العدل، من خلال هدف ومجموعة من المؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي، بما يتيح تتبع وتقييم نتائج جانب من التدابير والإجراءات التي تنفذها الوزارة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال، وترسيخ حماية حقوق النساء (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
المواكبة والقيادة	تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين	%68	%90
			نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين	%96	%90
		عدد الموظفين والموظفات المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	225	450
			عدد الموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	537	450
تعزيز الحقوق والحريات	حماية حقوق المرأة والطفل	نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة		%36	%50
		نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام الأسرة		%32,5	%32

المصدر: وزارة العدل، 2026.

الجدول 2 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة العدل

فيما يخص البرنامج المتعلق بالمواكبة والقيادة، يقاس مستوى تحقيق الهدف الرامي إلى تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين من خلال أربعة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تراعي بعد النوع الاجتماعي، تقيس نسبة استفادة الموظفات والموظفين من التكوين، وعدد المستفيدين، موزعا حسب الجنس، من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية. وقد بلغت نسبة استفادة الموظفات من التكوين، برسم سنة 2025، 68% مقابل 96% بالنسبة للموظفين. كما بلغ عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية 225 موظفة، مقابل 537 موظفا.

أما البرنامج المتعلق بتعزيز الحقوق والحريات، فيستند تقييم مستوى تحقيق هدفه المرتبط بحماية حقوق النساء والأطفال، على الخصوص، إلى مؤشرين لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي. يتعلق المؤشر الأول بنسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة، والتي بلغت 36% سنة 2025، بينما يهم المؤشر الثاني نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام الأسرة، والتي بلغت 32,5% خلال نفس السنة.

وفي إطار مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز جودة وفعالية إدماج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ضمن البرمجة الميزانياتية، استفادت وزارة العدل، خلال سنة 2026، من مواكبة مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، بهدف تنزيل منهجية توسيم النفقات من منظور النوع الاجتماعي. وتندرج هذه المبادرة في إطار تنفيذ مقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 2026/06 المتعلق بتوسيم الميزانية من منظوري النوع والمناخ. وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة العمل على تنزيل هذه المنهجية، بتنسيق وتشاور وثيقين مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

4.2. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي

شكل دخول إصلاح قانون المسطرة الجنائية حيز التنفيذ، بتاريخ 8 دجنبر 2025، ثم دخول القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية حيز التنفيذ، بتاريخ 24 غشت 2026، رافعة أساسية لمواصلة تحديث الإطار الإجرائي الوطني وتعزيز الضمانات القانونية والقضائية المخولة للمتقاضين.

وتسهم هذه الإصلاحات، كل في نطاقها، في تعزيز الولوج إلى العدالة وتطوير آليات حماية الضحايا، لا سيما النساء ضحايا العنف، من خلال إرساء وتطوير آليات أكثر فعالية للتكفل والحماية داخل المحاكم. كما تندرج هذه الدينامية ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز دور خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

تواصل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تنزيل مخططها الاستراتيجي للفترة الممتدة بين 2022 و2026، والقائم على رؤية شمولية تضع الكرامة الإنسانية في قلب تدبير الوسط السجني. وفي هذا الصدد، يتم الأخذ بعين الاعتبار الرهانات المرتبطة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق نزيلات المؤسسات السجنية والموظفات التابعات للمندوبية، سواء في تحسين ظروف الاعتقال وتنفيذ برامج إعادة الإدماج أو في مجال تدبير الموارد البشرية.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

رغم أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لا تتوفر إلا على دراسة تحليلية واحدة من منظور النوع الاجتماعي، لمجالات تدخلها، والتي تم إنجازها سنة 2018، فإنها تحرص على إدماج بعد النوع الاجتماعي في نظامها المعلوماتي وتقاريرها، لا سيما من خلال إنتاج بيانات مفصلة مصنفة حسب الجنس. وتهدف هذه المقاربة إلى تحسين تتبع المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال. كما تساهم، بالاعتماد على معطيات موثوقة ومراعية للنوع الاجتماعي، في تعزيز ملاءمة البرامج والخدمات لخصوصيات مختلف الفئات المعنية.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

انخرطت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في إطار تنزيل مخططها الاستراتيجي للفترة 2022-2026، ولا سيما المحور المتعلق بمراعاة بعد النوع الاجتماعي والبعد البيئي في تدبير السجون، في تنفيذ العديد من الإجراءات الرامية إلى الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة للسجينات، وضمان ولوجهن العادل لمختلف برامج التعليم والتكوين والمواكبة وتحسين ظروف الاعتقال وتعزيز الأمن والإعداد لإعادة الإدماج، فضلا عن تعزيز مكانة الموظفات بالمندوبية في تسيير الإدارة السجنية.

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تعكس سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جهودها المبذولة لإدماجِ بعد النوعِ الاجتماعي بشكل أفقي في استراتيجية عملها، وكذا في آليات تتبعِ وتقييم نجاعة الأداء الخاصة بها.

1.3.3. سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية

تم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة نتائج المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، من خلال عدة مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مرتبطة بالبرنامج المتعلق بالسياسة السجنية وبإعادة إدماج السجناء (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	أنسنة ظروف الاعتقال	معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس	معدل شغل المؤسسات السجنية - ذكور	%158	%147
			معدل شغل المؤسسات السجنية - إناث	%74	%73
		المساحة المتوسطة لكل سجين	المساحة المتوسطة لكل سجين - ذكور	1,74 م^2	1,87 م^2
			المساحة المتوسطة لكل سجين - إناث	3,81 م^2	4,07 م^2
	تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج	معدل ولوج السجناء للتعليم	معدل ولوج السجناء للتعليم - ذكور	%96,62	%98,04
			معدل ولوج السجناء للتعليم - إناث	%89,56	%99,5
		معدل ولوج السجناء للتكوين المهني	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - ذكور	%92,82	%91
			معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - إناث	%99,12	%91,5
		معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي والفني	معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي - ذكور	%34,42	%20
			معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي - إناث	%72,69	%70
		معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية - ذكور	%93,23	%93,3
			معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية -إناث	%97,13	%95

	تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية	عدد حالات الفرار	عدد حالات فرار السجناء	0	0
			عدد حالات فرار السجينات	0	0
	تطوير القدرات المؤسساتية للإدارة	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور	%48	%48
			نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- إناث	%45	%46
	تكريس البعد البيئي ومقاربة النوع	نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية		%7,92	%8,2

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، 2026

الجدول 3: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

تبين المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي والمدمجة في سلسلة نتائج المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مستويات ولوج السجينات لمختلف برامج التعليم والتكوين والإعداد لإعادة الإدماج. وقد جاءت النتائج المسجلة برسم سنة 2025 على النحو التالي:

- 89,6% من السجينات استفدن من البرامج التعليمية؛
- 99,1% من السجينات ولجن إلى التكوين المهني؛
- 72,7% من السجينات استفدن من برامج التكوين الحرفي والفني ؛
- 97,1% من السجينات استفدن من برامج محو الأمية.

وتعكس هذه النتائج توسع نطاق استفادة السجينات من البرامج المعتمدة من طرف المندوبية بهدف تعزيز وتثمين مهاراتهن، مع تأهيلهن لإعادة الإدماج.

وفيما يخص مراعاة بعد النوع الاجتماعي في التسيير الإداري للمندوبية، يوضح المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المتعلق بنسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس، أن النساء يمثلن 45% من مجموع الموظفين الذين استفادوا من الدورات التكوينية، خلال سنة 2025.

أما بالنسبة للهدف المتعلق بتكريس البعد البيئي ومقاربة النوع، فلا يزال يعتمد على مؤشر نجاعة الأداء المتعلق بنسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية، والتي لم تتجاوز 7,92% سنة 2025.

2.3.3. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

وامتدادا لجهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء، تواصل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تنفيذ عدة برامج ومشاريع غير مدرجة في سلسلة نتائجها المراعية للنوع الاجتماعي. وفيما يلي عرض لمدى تقدم هذه المبادرات، المنفذة بشراكة مع مختلف المؤسسات الوطنية والدولية [26] :

- *مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا*، والذي يندرج في إطار المخطط الاستراتيجي الوطني المندمج للفترة 2024-2030. وقد مكن هذا البرنامج، خلال سنة 2025، من تحسيس ما يقارب 30361 سجينا و1642 سجينة بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية، وهو ما يمثل 30% من الساكنة السجنية القارة و67% من مجموع السجينات. علاوة على ذلك، استفاد 29900 سجينا و1672 سجينة من الأنشطة التحسيسية المخصصة لمرض التهاب الكبد الفيروسي "سي".
- *تعزيز برامج صحة المرأة والأم والطفل*: تميز برنامج الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، المنفذ بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خلال سنة 2025، بتنزيل المخطط المتعلق بتنفيذ الحزمة الأساسية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ففي هذا الإطار، تم توسيع نطاق الأنشطة التحسيسية لفائدة السجينات بالعديد من المؤسسات السجنية (عين السبع، الجديدة 1 و2، والعرجات 1)، استفادت منها 242 سجينة إضافية. علاوة على ذلك، شارك ما يقارب 30 إطارا من الأطر الصحية والسجنية في أنشطة تحسيسية، في حين استفاد 58 من المهنيين الصحيين وموظفي السجون من دورات تكوينية مخصصة للتكفل بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه قد تم إعداد نموذج للتكفل المندمج بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الوسط السجني، ويوجد حاليا في مرحلة التجريب النموذجي.

وفيما يتعلق بتقديم خدمات الوقاية من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي في المؤسسات السجنية، استفادت السجينات، خلال سنة 2025، من 2422 خدمة تحسيسية. بالإضافة إلى ذلك، استفادت 590 سجينة من خدمات الكشف عن سرطان عنق الرحم، وهو ما يمثل 50% من الفئة المستهدفة، بينما استفادت 734 سجينة من الكشف عن سرطان الثدي بنسبة تمثل 90% من الفئة المستهدفة.

أما في مجال تتبع صحة الأم، فقد استفادت، خلال سنة 2025، ما يقرب من 184 امرأة حامل من تتبع طبي منتظم في مختلف مراحل الحمل، بتعاون وثيق مع المصالح التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

[26] المصدر: تقرير السنوي لأنشطة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2025.

4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تحرص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تعزيز مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء في برامج عملها، وفقا لتوجهات خارطة طريقها في أفق سنة 2032.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

على الرغم من أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لم تنجز بعدُ تحليلاً من منظور النوع الاجتماعي يشمل مجمل مجالات تدخلها، إلا أنها تتوفر على نظام معلوماتي يضم معطيات مصنفة حسب الجنس ومؤشرات مراعية لبعد النوع الاجتماعي. ويتيح هذا النظام تدعيم التشخيص وفهم اختلاف احتياجات النساء والرجال بشكل أفضل، وتعزيز مراعاة بُعد النوع الاجتماعي في برمجة وتتبع وتقييم التدخلات المعتمدة.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يستند تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في أفق سنة 2032، إلى مجموعة من البرامج التي تشمل التأطير الديني والتعليم العتيق ومحو الأمية والتكوين في المجال الديني والولوج إلى أماكن العبادة والفضاءات الثقافية، فضلا عن تدبير الموارد البشرية. وتدمج هذه البرامج الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تبرز سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رافعات العمل المعتمدة الرامية لتعزيز استفادة الفتيات والنساء من التعليم العتيق والتأطير الديني وخدمات الحج وأماكن العبادة. كما تعكس الجهود المبذولة لتعزيز كفاءات موظفات الوزارة وتثمين مسارهن المهني.

1.3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أربعة برامج ميزانياتية. يتعلق الأمر ببرنامج الدعم والقيادة، وبرنامج التأطير الديني، وبرنامج الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية فضلا عن البرنامج المتعلق بالتكوين والتعليم الديني. وترتبط هذه البرامج بمؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تراعي بعد النوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	مؤشر فرعي	إنجازات 2025	قانون المالية لسنة 2026
دعم وقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج الإناث إلى التكوين	%36	%17
التأطير الديني	التنظيم المحكم لموسم الحج	معدل رضى الحجاج المغاربة عن الخدمات المقدمة لهم بالديار المقدسة	معدل رضى الحاجات المغربيات مقارنة مع معدل رضى إجمالي الحجاج والحاجات المغاربة عن الخدمات المقدمة لهن بالديار المقدسة	-	%82
الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والاماكن الثقافية	نسبة بناء مساجد جديدة	معدل الاستجابة لحاجيات النساء من قاعات الصلاة	%27,6	%25
التكوين والتعليم الديني	تطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي	نسبة تمدرس الفتاة بالتعليم العتيق وجامعة القرويين		-	%29

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2026.

الجدول 4: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

يُبرز تحليل سلسلة النتائج هذه أن قياس مدى تحقيق الهدف المتعلق بالتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، والمرتبط ببرنامج الدعم والقيادة، يستند، على وجه الخصوص، الى المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي المتعلق بنسبة ولوج الإناث إلى التكوين. وقد بلغت هذه النسبة نحو 36% سنة 2025[27].

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالتأطير الديني، يتم تقييم مدى تحقيق هدفه الرامي إلى التنظيم المحكم لموسم الحج من خلال مؤشر لنجاعة الأداء يقيس نسبة رضى الحجاج المغاربة عن الخدمات المقدمة لهم في الديار المقدسة. ويرتبط هذا المؤشر بمؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع، يقيس معدل رضى الحاجات المغربيات مقارنة مع

[27] وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تواصل تنزيل برنامج التكوين المستمر "آفاق"، والذي يستهدف نسبة 50% من النساء من بين المستفيدين منه. ويهدف هذا البرنامج، الموجه أساسا للأطر النسائية، إلى تعزيز مهاراتهن في مجالات القيادة، والتدبير الاستراتيجي، والتواصل، واتخاذ القرار، مع المساهمة في الوقت نفسه في تشكيل قاعدة من الكفاءات النسائية المؤهلة لولوج مناصب المسؤولية.

معدل رضى إجمالي الحجاج والحاجات المغاربة عن الخدمات المقدمة لهن بالديار المقدسة[28]. ففي هذا الصدد، عبأت الوزارة، خلال موسم الحج لسنة 2026، حوالي 244 مؤطرة ومرافقة لتأمين التأطير الديني للحاجات المغربيات ومرافقتهن أثناء أداء المناسك (أي ما يمثل 43,6% من مجموع المؤطرين والمرافقين للحجاج).

وبالنسبة للبرنامج المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، فيتم تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء يراعي بعد النوع الاجتماعي، والذي يقيس معدل الاستجابة لحاجيات النساء من قاعات الصلاة. وقد بلغ هذا المعدل، خلال سنة 2025، حوالي 27,6%. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الوزارة قد أدرجت ضمن المعايير المعمارية المعتمدة في مشاريع بناء المساجد الجديدة عدة مقتضيات تروم الاستجابة بشكل أفضل للحاجيات الخاصة بالنساء. وتتجسد هذه المعايير فيما يلي:

- تهيئة قاعة للصلاة مخصصة للنساء لا تقل مساحتها عن 30% من المساحة الإجمالية لفضاءات الصلاة (مقابل نسبة متوسطة تبلغ حاليا 20%)؛
- توفير فضاء للصلاة مخصص للنساء في وضعية إعاقة بالطابق الأرضي، عندما تكون قاعة الصلاة المخصصة لهن بالطابق النصفي أو بالطابق العلوي؛
- تهيئة مرافق للوضوء ودورات مياه مخصصة للنساء، تتضمن على الأقل مرفقا ملائما للنساء في وضعية إعاقة؛
- توفير التجهيزات والولوجيات لتمكين النساء في وضعية إعاقة من الولوج إلى مختلف مرافق المسجد.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي المخصص للتكوين والتعليم الديني، يستند تتبع مدى تحقيق هدفه المتعلق بتطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إلى مؤشر لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي، يقيس نسبة تمدرس الفتيات بالتعليم العتيق وجامعة القرويين. وفي هذا الإطار، بلغت نسبة تمدرس الفتيات بالتعليم العتيق 30% خلال السنة الدراسية 2025-2026. كما مثلت النساء، خلال الفترة نفسها، 16,57% من هيئة التدريس و12,1% من الأطر و44,6% من الأعوان الإداريين العاملين بالتعليم العتيق.

2.3.4. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

تواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى جانب البرامج والاجراءات التي تشملها سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، تنفيذ عدة تدابير لفائدة النساء قصد تعزيز رأسمالهن البشري وتمكينهن. في هذا السياق، تمثل النساء نسبة 90,3% من المستفيدين من برنامج محو الأمية بمساجد المملكة برسم السنة الدراسية 2025-2026. كما بلغت نسبة تأنيث هيئة التدريس التابعة لهذا البرنامج 83,3%. أما فيما يتعلق ببرنامج تكوين المرشدات، فقد استفادت منه 1589 مرشدة سنة 2025، أي ما يعادل 34% من العدد الإجمالي للمرشدين والمرشدات.

[28] تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لنجاعة الأداء والمؤشر الفرعي المرتبط به قد تم إدماجهما حديثا في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم قانون المالية لسنة 2026.

5. وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة

تضطلع وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، وفقا لمهامها واختصاصاتها، بدور محوري في بلورة وتنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج العمومية الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وحماية حقوق النساء. ولهذه الغاية، تعتمد الوزارة على مجموعة متنوعة من آليات التدخل تشمل أساسا مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء، فضلا عن ترسيخ بيئة مؤسساتية داعمة لتحقيق المساواة.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بالإضافة إلى مساهمتها في إعداد وإنجاز مجموعة من الدراسات والتقارير المرتبطة بقضايا الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء وحماية حقوقهن، تتوفر وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تشمل مختلف مجالات تدخلها. وقد شكلت خلاصات وتوصيات هذه الدراسة مرجعا أساسيا في إعداد النسخة الثالثة من الخطة الحكومية للمساواة "مغرب الريادة والرفاه والقيم" للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026.

كما تعتمد الوزارة على نظام معلوماتي مندمج يرتكز على معطيات مصنفة حسب الجنس ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي، بما يتيح ضمان تتبع فعال وتقييم للمشاريع والتدابير المندرجة ضمن هذه الخطة.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تتولى وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة قيادة وتنسيق تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026[29]. ويستند تنزيل هذه الخطة إلى مقاربة تشاركية ومندمجة، تقوم على إشراك مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني. وتستعرض الفقرات التالية أبرز إنجازات الوزارة في إطار تنفيذ هذه الخطة.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعكس سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لوزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة مختلف الجهود والتدابير المعتمدة لتقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين النساء والنهوض بحقوقهن وحمايتها، كما تشكل أداة لتقييم النتائج المحققة بشكل تدريجي. وتُجسد هذه السلسلة إدماج بُعد النوع الاجتماعي في مجموع البرامج الميزانياتية للوزارة.

[29] للتذكير، ترتكز الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثالثة على ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول مخصص لتمكين النساء وتعزيز ريادتهن؛ المحور الثاني يتعلق بالحماية والرفاه؛ والمحور الثالث يهم الحقوق والقيم.

وتشمل هذه البرامج كلا من برنامج القيادة والدعم، وبرنامج المساواة بين النساء والرجال والتمكين والريادة والنهوض بالحقوق، إضافة إلى برنامج التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين (أنظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسب الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%72,27	%58
			نسبة ولوج الرجال للتكوين	%56,93	%58
		نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها		%27,77	%48
المساواة بين النساء والرجال والتمكين والريادة والنهوض بالحقوق	بلورة وقيادة تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتنظيم مهن العمل الاجتماعي	نسبة تنفيذ التزامات والتدابير المبرمجة في إطار السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين			
		نسبة التنزيل الترابي لبرامج المساواة		%70	%70
	المساهمة في التمكين الاقتصادي وريادة النساء	عدد النساء والفتيات المستفيدات من التمكين والريادة		18.597	36.000
	النهوض بالحقوق ومكافحة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة	نسبة النساء المستفيدات من خدمات مؤسسات التكفل بالنساء ضحايا العنف		%18	%63
		نسبة التزام الفضاءات والمراكز لمعايير الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف		%0	%60
	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء المعهد الوطني للعمل الاجتماعي	نسبة التخرج الإجمالية من المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة	نسبة الخريجات	65,38%	69,23%
			نسبة الخريجين	11,54%	15,38%

التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات و تعزيز تنظيم مهن العمل الاجتماعي	عدد مشاريع الجمعيات المدعومة	عدد مشاريع الجمعيات الخاصة بتمكين النساء والفتيات المدعمة من الوزارة في إطار مختلف السياسات العمومية المعتمدة	130	140
	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات مراكز الطفولة موزعة حسب الجنس	عدد الفتيات المستفيدات من خدمات مراكز حماية الطفولة	2.814	3.400
			عدد الفتيان المستفيدين من خدمات مراكز حماية الطفولة	8.115	5.100
		عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات		18	20
	النهوض بالأسرة والأشخاص المسنين من خلال تطوير الخدمات اللازمة لتجويد التكفل بالفئات في وضعية هشة وخصوصا الطفولة الصغرى والمسنين وفاقدي الاستقلالية	عدد المستفيدين من مختلف فضاءات و بنيات الرعاية والتكفل بالغير، موزعة حسب الجنس والسن	عدد المستفيدات نساء من مختلف فضاءات وبنيات الرعاية والتكفل الاسري بالغير	47.850	3.430
			عدد المستفيدين رجال من مختلف فضاءات و بنيات الرعاية والتكفل الاسري بالغير	13.803	3.570

المصدر: وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، 2026

الجدول 5 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة

وفي إطار تنفيذ التزامات الوزارة المرتبطة بالسياسة الوطنية للمساواة بين النساء والرجال، يعرض الجدول أدناه أبرز إنجازاتها في هذا المجال خلال سنتي 2025 و2026.

محاور الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	البرنامج	الإجراءات المتخذة
المحور 1: التمكين والريادة	التمكين الاقتصادي للنساء والريادة	- توقيع 12 اتفاقية شراكة بين الوزارة والمجالس الجهوية لتكوين ومواكبة النساء حاملات المشاريع؛ - تسجيل 87.000 امرأة حاملة لمشروع، خلال سنة 2026، على المنصة الإلكترونية المخصصة لمواكبتهن.
المحور2: الحماية والرفاه	الحماية والوقاية : وسط خالي من العنف ضد النساء	- تعبئةاعتمادات مالية بقيمة 26 مليون درهم، برسم الفترة 2024-2027، لدعم 117 مؤسسة متعددة الوظائف للنساء، إضافة إلى أكثر من 78 مليون درهم لفائدة 79 مركزا للاستماع والتوجيه. - تفعيل منصة "أمان لك" المخصصة للتكفل بالنساء ضحايا العنف ومواكبتهن؛ - مواصلة دعم منصة "كلنا معك" المخصصة للتبليغ والاستماع وتقديم الدعم والتوجيه لفائدة النساء والفتيات في وضعية هشاشة؛ - تتبع تنفيذ القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، من خلال إنجاز دراسة لتعديل هذا القانون ومرسومه التطبيقي؛ - تفعيل الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 103.13؛ - استئناف أشغال اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف[30]؛ - نظيم الدورة الثالثة والعشرين للحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء على المستويات الوطني والجهوي والمحلي.
المحور3: الحقوق والقيم	النهوض بالحقوق ومكافحة التميز والصور النمطية	- إطلاق البرنامج الوطني لمحاربة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي ونشر ثقافة المساواة في أفق سنة 2035، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة محاور استراتيجية تشمل الأسرة والتعليم والإعلام والفضاء الرقمي والعمل والمشاركة الاقتصادية، إضافة إلى الفضاء العمومي والمواطنة؛ - تتبع وتنفيذ توصيات الجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة "سيداو"؛ - تتبع وتنفيذ التزامات وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة في إطار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛ - إعداد خطط للتواصل بشان صورة المرأة في وسائل الإعلام و الذكورية الإيجابية.

المصدر: وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، 2026

الجدول 6: أبرز إنجازات وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

[30] تعد اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف آلية مؤسساتية في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، حيث تساهم في تعزيز عمل الخلايا الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، بما يرسخ التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.

6. وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

تواصل وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية جهودها الرامية إلى إدماج القضايا المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء في البرمجة الميزانياتية للقطاعات الوزارية. وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على تعبئة مجموعة من الآليات المنهجية والتنظيمية والمؤسساتية. وقد تعزز هذا الإطار مؤخرا بمنشورين لرئيس الحكومة، يتعلق أولهما بإرساء نظام لتوسيم النفقات الميزانياتية من منظور النوع الاجتماعي، فيما يهم الثاني مأسسة الآليات المكلفة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية. كما يجد هذا المسار امتداده في إدماج بُعد النوع الاجتماعي في الإطار الاستراتيجي الجديد لإصلاح تدبير المالية العمومية، الذي يغطي الفترة 2026-2032. وموازاة مع هذه المهمة الأفقية، تواصل الوزارة تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في مجالات تدخلها، لا سيما من خلال ترسيخ المساواة المهنية وتطوير الكفاءات وتثمين المسارات المهنية للموظفات.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تتوفر وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي تهم المجالين الجبائي والجمركي، أنجزت سنة 2023. وقد ساهمت التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة في إغناء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بالوزارة، من خلال الإدماج التدريجي لمؤشرات ومؤشرات فرعية جديدة لنجاعة الأداء مراعية لبعد النوع الاجتماعي.

2.6. ملاءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تعمل وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، وفقا لمهامها واختصاصاتها، على ترسيخ أسس نمو اقتصادي دامج ومستدام، مع الحرص على ضمان استدامة المالية العمومية وتعزيز قدرتها على الصمود. وفي هذا الإطار، يشكل تقليص الفوارق بين الجنسين رهانا أساسيا لتعزيز الطابع الدامج للنمو الاقتصادي، مما يمنح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مكانة مهمة ضمن آليات العمل التي تعتمدها الوزارة.

وفي هذا السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي جهوده الرامية إلى تعزيز اعتماد وتملك الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

مستوى التقدم المحرز في تطبيق مقاربة نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية وأهم إنجازات مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

يشير تحليل مشاريع نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي ل 36 قطاعا وزاريا برسم قانون المالية لسنة 2026 إلى الخلاصات التالية:

- 32 برنامج لم يحدد أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي (مقابل 40 سنة 2025).
- 76 برنامج يتضمن هدفًا واحدًا على الأقل مراعيا لبعد النوع الاجتماعي ومرتبطا بمؤشر واحد على الأقل لنجاعة الأداء يراعي الفوارق بين الجنسين (مقابل 70 سنة 2025).
- 10 برامج ميزانياتية هدفها الرئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين و/ أو تمكين المرأة.

وقد أفضى تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية إلى الخلاصات الواردة في الجدول أدناه.

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي
2026	36	127	%36	190	%25	207	%49
2025	36	117	%32	177	%23	187	%49
2024	35	114	%30	179	%23	178	%51

المصدر: مديرية الميزانية (مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي)، وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، 2026

الجدول 7 : تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية برسم قانون المالية لسنة 2026

ويبرز تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية تحسناً في اعتماد وتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع حصة الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي من مجموع الأهداف المرتبطة ببرامجها الميزانياتية، من 32% سنة 2025 إلى 36% سنة 2026، أي بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية. ويعكس هذا التطور تعزيزاً تدريجياً لمراعات الرهانات المرتبطة بالمساواة بين النساء والرجال وتمكين النساء عند تحديد أولويات العمل العمومي والنتائج المنتظرة منه.

كما ارتفعت نسبة مؤشرات نجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي من مجموع المؤشرات المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية بمقدار نقطتين مئويتين، لتبلغ 25% سنة 2026 مقابل 23% سنة 2025. وفي المقابل، ظلت نسبة المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي من مجموع المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء مستقرة عند 49% خلال الفترة نفسها.

وتعكس هذه التطورات، في مجملها، دينامية متواصلة لتحسين جودة وملاءمة سلاسل النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي تعتمدها القطاعات الوزارية. وتندرج هذه الدينامية في سياق يتسم بمواصلة إجراءات المواكبة والدعم التقني التي يضطلع بها مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، واصل مركز الامتياز دعمه للقطاعات الوزارية في إنجاز تحليلاتها القطاعية من منظور النوع الاجتماعي. وتشكل هذه الدراسات شرطاً أساسياً لترسيخ إدماج بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة الميزانياتية، بالنظر إلى أنها تتيح تحديد أوجه الفوارق الخاصة بكل مجال من مجالات التدخل، وتحليل محدداتها، وبلورة التدابيرالملائمة لمعالجتها. وفي هذا الصدد، واصل مركز

الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبته لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، من أجل إنجاز تحليلها القطاعي من منظور النوع الاجتماعي.

وفي هذا السياق، ووفقا لتوجيهات منشور رئيس الحكومة رقم 2026/03 المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2027-2029، الذي يؤكد أهمية استثمار التحليلات القطاعية من منظور النوع الاجتماعي وضمان التنفيذ الفعلي لخرائط الطريق المنبثقة عنها، شرع مركز الامتياز في عقد سلسلة من اجتماعات التتبع مع القطاعات الوزارية التي سبق لها أن أنجزت هذه الدراسات بدعم منه. وتهم هذه المواكبة وزارة العدل ووزارة النقل واللوجيستيك ووزارة االذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وتهدف هذه اللقاءات إلى دعم تفعيل التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات، وتعزيز إدماجها في التخطيط والبرمجة الميزانياتية وتتبع نجاعة الأداء.

على المستوى الترابي، واصل مركز الامتياز، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مواكبته لفائدة المصالح اللاممركزة. وفي هذا الإطار، تم تنظيم دورات تكوينية بكل من مراكش وطنجة وفاس ووجدة، لفائدة 142 من المسيرين العموميين، يمثلون المصالح اللاممركزة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

واستمرارا لتنزيل *الورش الاستراتيجي الذي أطلقه مركز الامتيازالخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمتعلق بتوسيم النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال*[31]، تميزت سنة 2026 بإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للتنزيل التدريجي لهذا النظام. وفي هذا الإطار، نظم المركز سلسلة من الورشات التقنية لفائدة وزارة العدل، بهدف مواكبتها في تطبيق هذه المنهجية.

وقد تعززت هذه *الدينامية بإصدار منشور رئيس الحكومة، بتاريخ 23 أبريل 2026، المتعلق بتوسيم الميزانية من منظوري النوع والمناخ، مما يكرس مأسسته وإدماجه في البرمجة الميزانياتية*. وقد أُرفق المنشور بدليل عملي يوضح الأسس المفاهيمية والمنهجية، وكذا الجوانب العملية المتعلقة بهذا النظام، بهدف تيسير تنزيله وضمان تطبيقه بشكل منسجم من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

الإطار الاستراتيجي الجديد لإصلاح تدبير المالية العمومية للفترة 2026-2032: تعزيز إدماج الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمناخ والمجال الترابي

وامتدادا للجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية لضمان إدماج فعال لبعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانياتية، شهدت سنة 2026 اعتماد الإطار الاستراتيجي الجديد لإصلاح تدبير المالية العمومية للفترة 2026-2032. وقد تم إعداد هذا الإطار من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية بشراكة مع البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، حيث يتيح رؤية شاملة ومتناسقة لإصلاح تدبير المالية العمومية.

ويشكل هذا الإطار كذلك مرجعاً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز حكامة المالية العمومية، وتحسين التخطيط الميزانياتي وتدبير الموارد، وترسيخ ثقافة الأداء، وتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. ويدمج هذا الإطار، بشكل أفقي، الأبعادا المرتبطة بالمساواة بين النساء والرجال، والتنزيل الترابي للسياسات العمومية، والتحول الرقمي، والاستدامة البيئية.

[31] لقد تم إدراج نتائج تطبيق منهجية توسيم النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين النساء، برسم قانون المالية لسنة 2025، من طرف وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية و المساواة، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وكذا القطاع المكلف بالشباب، في تقرير الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي المبسط لسنة 2026.

وهكذا، يرتكز الإطار الاستراتيجي الجديد لإصلاح تدبير المالية العمومية للفترة 2026-2032 على خمسة محاور استراتيجية، من بينها المحور الرابع المتعلق بالشمولية من منظور النوع الاجتماعي والمناخ والمجال الترابي.

ويتفرع هذا المحور إلى ثلاثة توجهات تهم ما يلي:

- ✓ **التوجه 4.1 :** تثمين المكتسبات المحققة في إطار المقاربات المعتمدة في مجال تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ولا سيما التقدم المحرز فيما يخص توسيم النفقات من منظور النوع الاجتماعي، وكذا في مجال الميزانية المستجيبة للمناخ، وذلك بهدف إدماج هذين البعدين في التخطيط والبرمجة الميزانياتية، وصولا إلى المستوى الترابي؛
- ✓ **التوجه 4.2** : إضفاء الطابع المنهجي على تحليل أثر النفقات الملتزم بها من منظور النوع الاجتماعي والمناخ، بما يضمن تخصيصاً أكثر نجاعة للموارد؛
- ✓ **التوجه 4.3 :** تنزيل رهانات الإدماج على مستوى الأداء العمومي المحلي.

المصدر :الإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية (CSR-GFP) ، وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، مارس 2026.

وفي إطار مواصلة انخراطها في تعزيز نمو اقتصادي دامج، واصلت وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية مساهمتها في إعداد وتنقيح خارطة الطريق المؤطرة لمبادرة الإدماج الاقتصادي للنساء باعتباره رافعة للنمو والإنصاف[32]. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2026 بإحداث وحدة الإدماج الاقتصادي للنساء على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، تتولى مهام القيادة الاستراتيجية والتنسيق وتتبع تنفيذ خارطة الطريق المذكورة.

وموازاة مع ذلك، يشكل مرصد مقاربة النوع الاجتماعي، الذي تم إحداثه بوزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، سنة 2021، والتابع لمديرية الشؤون الإدارية والعامة، آلية داخلية لتتبع ودعم إدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية. وتتمحور مهامه، على الخصوص، في الأخذ بعين الاعتبار الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في عمليات التوظيف والترقية المهنية، فضلاعن تعزيز تثمين كفاءات النساء الموظفات بالوزارة.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لوزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية أربعة من برامجها الميزانياتية (انظر الجدول أدناه). ويتعلق الأمر بالبرامج الميزانياتية المتعلقة بالدعم والقيادة، وبالسياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية، وبتبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، وكذا بتعبئة وتحصيل المداخيل الجبائية. وقد أُدرج هذا البرنامج الأخير ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لوزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية برسم قانون المالية لسنة 2026، استجابة للتوصيات المنبثقة عن الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي همت المجالين الجبائي والجمركي.

[32] تُعرض التفاصيل المتعلقة بخارطة الطريق هذه في الجزء الأول من هذا التقرير.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج الى التكوين	نسبة ولوج النساء الى لتكوين	%54	%50
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	دعم التحليل الماكرواقتصادي	عدد الدراسات المنجزة على مستوى التحليل ودراسة الاثار	عدد الدراسات في مجال الاندماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي	7	13
	تحسين المحفظة العمومية وتحسين أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة	نسبة النساء الممثلة للدولة على مستوى مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية		%15	%25
تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	تحسين جودة الخدمات	معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتمسات عبر الأنترنيت	معدل رضا المرتفقات النساء المرتبط بمعالجة الملتمسات والمراسلات	%84	%80
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية	تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية	عدد كبسولات التوعية الضريبية التي يتم إنجازها ونشرها مع منح الأولوية لمشاركة المرأة		1	3

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية 2026.

الجدول 8: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

ويبين تحليل هذه السلسلة إدماجاً صريحاً لبعد النوع الاجتماعي في بعض المؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المرتبطة بالبرامج المشار إليها أعلاه.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بالدعم والقيادة، يتم تقييم مدى تحقيق هدفه الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة ولوج النساء إلى التكوين، والتي بلغت 54% سنة 2025.

وفي هذا الصدد، يواصل مرصد مقاربة النوع الاجتماعي، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الفرنسية للتنمية، جهوده الرامية إلى تعزيز المساواة المهنية وتقوية ومواكبة المسارات المهنية للموظفات بوزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

- *مشروع هندسة التكوين لفائدة موظفات الوزارة* : ويعنى هذا المشروع بتصميم ثمانية مسارات تكوينية مندمجة وأفقية، تغطي 43 موضوعا، بهدف تعزيز الكفاءات التدبيرية للموظفات بالوزارة؛

- *برنامج التوجيه المهني لفائدة الموظفات الأطر بالوزارة :* ويهدف هذا البرنامج الذي إنطلق تنفيذه سنة 2026، إلى مواكبة المستفيدات في تطوير مسارهن المهني وولوجهن إلى مناصب المسؤولية، والعمل على إرساء ثقافة المواكبة المهنية داخل الوزارة بشكل مستدام. وقد استفادت منه 56 موظفة بالوزارة، من بينهن 42 رئيسة مصلحة، بمواكبة شبكة تضم 29 موجها وموجهة.

إضافة إلى ذلك، واصل المرصد جهوده الرامية إلى إحداث مركز المواكبة المهنية والشخصية لموظفات وموظفي الوزارة "MEF COACHING" والذي بدأ مهامه منذ فبراير 2026. ويعتمد هطا المركز على مقاربة متعددة التخصصات للمواكبة، تجمع بين خدمات الإنصات والتوجيه الفردي، المرتكزة على تنمية القدرات الشخصية والمهنية، ولا سيما لفائدة موظفات الوزارة، إلى جانب أنشطة التوجيه الجماعي الموجهة إلى جميع موظفات وموظفي الوزارة.

أما فيما يتعلق بالبرنامج المتعلق بالسياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية، فيتم تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى دعم التحليل الماكرو-اقتصادي من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع، يقيس عدد الدراسات المنجزة في مجالات الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي، والذي بلغ 7 دراسات سنة 2025.

ويتم تقييم مدى تحقيق الهدف الرامي إلى تحسين المحفظة العمومية وتحسين أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة من خلال مؤشر لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي، يقيس نسبة النساء الممثلات للدولة على مستوى مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد بلغت هذه النسبة 15% سنة 2025.

وبخصوص البرنامج المتعلق تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، يستند تتبع مستوى تحقيق هدفه المتعلق بتحسين جودة الخدمات إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع الاجتماعي، يقيس معدل رضا المترفقات النساء المرتبط بمعالجة الملتمسات والمراسلات. وقد بلغ هذه المعدل 84% سنة 2025.

أما بالنسبة للبرنامج المخصص لتعبئة وتحصيل الموارد الجبائية، فيتم تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية، من خلال مؤشر لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي يقيس عدد كبسولات التوعية الضريبية التي يتم إنجازها ونشرها مع منح الأولوية لمشاركة النساء (كبسولة واحدة برسم سنة 2025).

4.6.التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي

تشكل سنة 2026 محطة تحول جديدة في مسار مأسسة تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، من خلال إصدار مناشير رئيس الحكومة الرامية إلى تعزيز إطارها التنظيمي والعملي. وتتعلق هذه المناشير، على الخصوص، بإعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2027-2029، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، وتنزيل نظام توسيم النفقات الميزانياتية من منظوري النوع الاجتماعي والمناخ، فضلاً عن مأسسة الآليات المكلفة بمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية.

- *منشور رئيس الحكومة رقم 2026/03 المتعلق بإعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2027-2029، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء* :يدعو هذا المنشور القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي أنجزت دراسات تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي إلى ترجمة نتائج هذه الدراسات، وكذا أولويات الواردة في خرائط الطريق والخطط العملية المنبثقة عنها، ضمن مشاريع نجاعة الأداء الخاصة بها. تستند هذه الترجمة، على الخصوص، إلى تحديد أهداف واضحة ومؤشرات دقيقة لنجاعة الأداء، تراعي اختلاف احتياجات النساء والرجال ؛

- *منشور رئيس الحكومة رقم 2026/06 المتعلق بإرساء نظام لتوسيم الميزانية من منظوري النوع الاجتماعي والمناخ:* يضع هذا المنشور إطاراً يتيح تحديد وتصنيف وتتبع النفقات الميزانياتية بالنظر إلى مدى مساهمتها في تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وكذا آثارها على الأهداف المناخية. وقد أُرفق هذا المنشور بدليل عملي موجه إلى مختلف الفاعلين المعنيين بهذا النظام، ولا سيما المسؤولين عن البرمجة الميزانياتية، والمسيرين العموميين، ونقط الارتكاز المعنية بتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويحدد هذا الدليل الأسس المفاهيمية والمنهجية، والجوانب العملية المرتبطة بنظام وسم النفقات، بما يضمن اعتماده بشكل تدريجي ومتناسق. بذلك، يكرس إصدار هذا المنشور الطابع المؤسسي لوسم النفقات الميزانياتية حسب النوع الاجتماعي، ويمهد لإدماجه تدريجياً في مسار البرمجة الميزانياتية ؛

- *منشور رئيس الحكومة رقم 2026/11 المتعلق بمأسسة آليات النوع الاجتماعي داخل القطاعات الوزارية* : يدعو هذا المنشور جميع القطاعات الوزارية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمأسسة مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن هياكلها الإدارية، وضمان الإدماج المنهجي لبُعد النوع الاجتماعي في مختلف مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ والتتبع والتقييم .ولهذه الغاية، يدعو المنشور إلى إحداث وحدات إدارية تابعة للكتابات العامة أو تعزيز الوحدات المحدثة مسبقا، تتولى تتبع وتنسيق تنزيل مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى المركزي، وإنتاج المعطيات والمؤشرات اللازمة لتتبعها. وعلى المستوى الترابي، يدعو المنشور إلى تعيين نقط ارتكاز للنوع الاجتماعي لدى المصالح اللاممركزة، تتولى مواكبة تنفيذ البرامج والمشاريع والمبادرات ذات الصلة، وجمع المعلومات اللازمة لتقييم مدى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجالات تدخل القطاعات ومدى تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما يدعو المنشور القطاعات الوزارية إلى تعبئة الموارد البشرية والتنظيمية الضرورية، بما يجعل تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، محوراً أساسياً في وضع السياسات والبرامج العمومية وتنفيذها وتتبعها وتقييمها.وقد اسند المنشور تنسيق هذا الورش إلى وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة، من خلال مديرية المرأة، وإلى وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

7. وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة

تضطلع وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة بدورمحوري في الدينامية التي انخرط فيها بلدنا لتعزيز المساواة بين النساء والرجال ، بحكم موقعها عند تقاطع ورشي التحول الرقمي وإصلاح الإدارة. ويجمع عملها بين إدماج بعد النوع الاجتماعي في تحديث الإدارة العمومية وتوظيف الرقمنة كرافعة للإدماج والولوج إلى الفرص. وفي هذا الإطار، تعتبر الوزارة فاعلا أساسيا في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تستند وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، من أجل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجتها الميزانياتية، إلى الخلاصات المستمدة من العديد من الدراسات التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي التي أنجزتها بشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية.

فبالإضافة إلى الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع إصلاح الإدارة، المنجزة سنة 2019، بدعم من مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والاتحاد الأوروبي، تم إنجاز دراسة تحليلية جديدة سنة 2024، بشراكة مع المركز نفسه وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تناولت هذه الدراسة اختلاف آثار رقمنة الخدمات العمومية على النساء والرجال، سواء لدى الموظفات والموظفين أو المرتفقات والمرتفقين. كما مكنت التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة من إغناء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة.

2.7. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تعمل وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة على الإدماج الشامل لبعد النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية عملها الموجهة نحو تحديث الإدارة العمومية، وتحسين نجاعتها، وتقريب الخدمات العمومية من المرتفقات والمرتفقين. ولهذا الغرض، تعتمد الوزارة على عدة رافعات تهم أساسا تطوير الكفاءات، والنهوض بالمساواة المهنية، وتحسين ظروف العمل داخل الإدارة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتاريخ 30 يونيو 2026، لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات وممارسات تدبير الموارد البشرية، من خلال تنفيذ أنشطة لتكوين الموظفات وتقوية قدراتهن، وتعزيز ولوجهن إلى مناصب المسؤولية، وتفعيل تدابير تيسير التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، فضلا عن تفعيل البوابة الالكترونية لمرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية.

وموازاة مع ذلك، تساهم الوزارة في جعل رهانات تقليص الفوارق بين النساء والرجال وتمكين النساء في صلب التحول الرقمي الذي انخرط فيه المغرب. ويشمل هذا التوجه تعزيز مشاركة النساء في المهن وبرامج التكوين المرتبطة بالمجال

الرقمي، إلى جانب ضمان الولوج المنصف إلى التكنولوجيات والخدمات العمومية الرقمية، بما يتيح لجميع المواطنات والمواطنين الاستفادة من الفرص والمنافع التي يوفرها هذا التحول.

3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

في إطار تفعيل التوصيات المنبثقة عن الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخل وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، التي تم إنجازها سنة 2024، ومواصلة جهود الوزارة من أجل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسارات التخطيط والبرمجة الميزانياتية، تم إغناء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بالوزارة ، برسم قانون المالية لسنة 2026 ، بإدراج أهداف ومؤشرات ومؤشرات فرعية جديدة لنجاعة الأداء.

وبهذا تشمل هذه السلسلة البرنامجين الميزانياتيين للوزارة، ويتعلق الأمر بالبرنامج المتعلق بإصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، وكذا البرنامج المرتبط بالانتقال الرقمي. وقد تم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة النتائج هذه، من خلال مؤشر وعدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية لبعد النوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية		-	4
	تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية	نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية	نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركية المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال	%95	%96
	تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية	عدد الموظفين المستفيدين من التكوين في مجال اللغة الأمازيغية	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين في مجال اللغة الأمازيغية		%30
	التدبير الأمثل للمصالح وتجويد خدمات الدعم بالوزارة	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء الموظفات إلى التكوين	%73	%61
الانتقال الرقمي	تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين	عدد المستفيدين بالإدارات العمومية من التكوين والتحسيس في مجال الرقمنة	نسبة المستفيدات بالإدارات العمومية من التكوين والتحسيس في مجال الرقمنة		%40
	تطوير الاقتصاد الرقمي- قطاع ترحيل الخدمات	عدد مناصب الشغل المحدثة بقطاع ترحيل الخدمات	نسبة مناصب الشغل المحدثة لفائدة النساء بقطاع ترحيل الخدمات	%47,03	%48

المصدر: وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة 2026.

الجدول 9 : سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع المعتمدة من طرف وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة

ويتبين، من خلال تحليل سلسلة النتائج هذه، أن قياس مستوى تحقيق هدف برنامج إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية، الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، يستند إلى مؤشر جديد لنجاعة الأداء. ويقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة قد باشرت تنفيذ مجموعة من الإجراءات، تهم على الخصوص ما يلي:

- مواصلة أشغال شبكة التشاور بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية[33]، من خلال عقد عدد من الاجتماعات التنسيقية وإنشاء فرق عمل موضوعاتية. وتهدف هذه المجموعات إلى ضمان تنفيذ برنامج العمل والمشاريع المبرمجة في مجال مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي في الإدارة العمومية، لا سيما من خلال تكوين الموظفات وتقوية قدراتهن؛
- تحيين الدليل المنهجي الخاص بإدماج مبدأ المساواة بين النساء والرجال في تدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية؛
- إطلاق ورش إعادة هيكلة مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية؛
- تنظيم دورات تكوينية جهوية لفائدة الموظفات الموظفات بالمصالح اللاممركزة، بهدف تطوير كفاءاتهن في مجالي التدبير والقيادة، وكذا تعزيز تملكهن لمقاربة النوع الاجتماعي. وفي سنة 2025، تم تنظيم دورتين تكوينيتين استفادت منهما 60 مشاركة من المصالح اللاممركزة بجهتي بني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات. كما تمت برمجة دورات أخرى، خلال سنة 2026، لفائدة الموظفات بجهتي العيون . الساقية الحمراء والداخلة . وادي الذهب.

أما بالنسبة للهدف المتعلق بتحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية، يتم تتبع مستوى تحقيقه من خلال المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المراعي لبعد النوع الاجتماعي، الذي يقيس نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المرتبطة بالنوع والأشخاص ذوي الحركية المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال. وقد استقرت هذه النسبة عند 95% خلال سنة 2025، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2024.

وقد تم إغناء منظومة تتبع نجاعة أداء برنامج إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية، من خلال إدراج مؤشر فرعي جديد لنجاعة الأداء المراعي لبعد النوع الاجتماعي، الذي يقيس نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين في مجال اللغة الأمازيغية. ويساهم هذا المؤشر الفرعي في تتبع مستوى تحقيق الهدف الرامي على تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية.

[33] تضم شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية ممثلات عن عدة قطاعات وزارية، وتتولى وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة الإشراف عليها وتنسيق أشغالها. وتهدف هذه الشبكة إلى تشجيع التفكير وتبادل التجارب والعمل المشترك من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وضمان إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع تحديث الإدارة.

ومن جهة أخرى، يستمر تتبع مستوى تحقيق الهدف المتعلق بالتدبير الأمثل للمصالح وتجويد خدمات الدعم بالوزارة من خلال المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي، الذي يقيس نسبة ولوج النساء الموظفات إلى التكوين. وقد بلغت هذه النسبة 73% خلال سنة 2025.

وبالنسبة لبرنامج الانتقال الرقمي، فيعتمد تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين، على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع الاجتماعي تم إدراجه حديثا ضمن سلسلة نتائج الوزارة. ويقيس هذا المؤشر نسبة النساء المستفيدات بالإدارة العمومية من التكوين والتحسيس في مجال الرقمنة.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى جهود الوزارة الرامية إلى تنمية الكفاءات الرقمية للموظفات والموظفين، مع إيلاء اهتمام خاص بمشاركة النساء. وهكذا، استفادت من أنشطة التكوين والتحسيس المخصصة للتحول الرقمي للإدارة ، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2025 و2026، قرابة 300 موظفة ينتمين إلى أكثر من 80 إدارة (قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية)، أي ما يمثل حوالي 47% من مجموع المستفيدين. وشمل التكوين عدة مواضيع استراتيجية، من بينها الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية، والولوجيات الرقمية، و قيادة التغيير.

وبالنسبة للهدف المتعلق بتطوير الاقتصاد الرقمي في قطاع ترحيل الخدمات، فيعتمد تتبع مستوى تحقيقه، أساسا على مؤشر فرعي جديد لنجاعة الأداء مراع للنوع الاجتماعي، يقيس نسبة مناصب الشغل المحدثة لفائدة النساء في مجال ترحيل الخدمات والتي بلغت 47,03% سنة 2025.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على تنفيذ مبادرات تروم تطوير كفاءات النساء وتعزيز قابليتهن للتشغيل في المهن الرقمية. ومن بين هذه المبادرات برنامج "JOBINTEC" ، الذي يوفر تكوينات متخصصة تمتد من أربعة إلى ستة أشهر، وتشمل تطوير البرمجيات، وتحليل المعطيات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من المهن الرقمية الواعدة.

8. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

يواصل القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي جهوه من أجل تعزيز المساواة المهنية والمشاركة الفعلية للنساء في مجالات الدبلوماسية والتعاون وصنع القرار على الصعيد الدولي، مع الحرص على مراعاة اختلاف احتياجات النساء والرجال بشكل أفضل عند تقديم الخدمات القنصلية. وقد أسهمت هذه الدينامية، على الخصوص، في إغناء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي يعتمدها القطاع.

1.8. تحليل من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

أطلق القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي سنة 2024، بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشغال إنجاز أول تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله. ويشمل هذا التحليل مجالين لتدخل القطاع، وهما المجال المؤسساتي المخصص لتدبير الموارد البشرية، والمجال القطاعي الذي يهم الشؤون القنصلية. وتهدف هذه المقاربة إلى إرساء تشخيص لأبرز التحديات المرتبطة بالفوارق بين

النساء والرجال، وتحديد الرافعات الكفيلة بتعزيز تمكين النساء، فضلا عن ترسيخ مراعاة بعد النوع الاجتماعي سواء في تدبير الرأسمال البشري للقطاع أو في تقديم الخدمات القنصلية.

وقد أتاح تجميع الخلاصات والديناميات التي أفرزتها مرحلتا التأطير والتشخيص المنجزتان في إطار الدراسة تحديد خارطة طريق والشروع في إعداد بروتوكولين إجرائيين من أجل الإدماج الفعلي لبُعد النوع الاجتماعي، يجري حالياً استكمالهم. وسيحدد هذان البروتوكولان رافعات العمل وكيفيات تفعيلها من طرف المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية، وكذا البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، بما يضمن إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارساتهم المهنية بصورة منظمة ومستدامة.

2.8. مواءمة أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

في انتظار استكمال إعداد البروتوكولات الإجرائية المؤطرة لتنزيل خارطة الطريق المنبثقة عن الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، يواصل القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي تنزيل الإجراءات التي أطلقها لتعزيز مراعاة بعد النوع الاجتماعي. وتهدف هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، إلى ترسيخ مراعاة الرِهانات المرتبطة بالمساواة بين النساء والرجال في إطار التعاون الدولي، وتعزيز تمثيلية النساء في الأوساط الدبلوماسية والقنصلية وإدماج احتياجاتهن بشكل أفضل في الخدمات القنصلية، فضلاً عن تيسير ولوجهن إلى مناصب المسؤولية داخل القطاع.

وقد تجلت هذه الجهود، على الخصوص، في تحسن تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية الدبلوماسية والقنصلية، حيث تشغل النساء في أوروبا 43% من مناصب القناصل العامين و35% من مناصب السفراء. أما على مستوى القارة الأمريكية، فتبلغ هاتان النسبتان 67% و31% على التوالي .

ويواصل القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، من جهة أخرى، تنسيق إطار تعاون الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة بالمغرب للفترة 2023-2027 [34] والإشراف عليه. وفي هذا الصدد، شهدت سنة 2026 انعقاد الاجتماع الثالث للجنة قيادة هذا الإطار، مطلع شهر أبريل. وقد مكن هذا اللقاء، على الخصوص، من تقديم نتائج المشاريع المنفذة بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، والتي يساهم العديد منها في تقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء.

كما يواصل القطاع تنسيق خطة العمل الوطنية لتنزيل قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، للفترة 2025-2026. وتندرج هذه الخطة في إطار استمرارية خطة العمل الوطنية الثلاثية الأولى للمغرب، التي غطت ثلاث سنوات وقُدمت سنة 2021. ويستند تنفيذها إلى تعبئة القطاعات الوزارية والمؤسسات الأمنية وممثلي المجتمع المدني حول ثلاثة محاور استراتيجية تتمثل في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلم والنهوض بثقافة السلام وكذا التمكين الاقتصادي للنساء.

[34] يشكل هذا الإطار منصة شراكة استراتيجية تهدف إلى توجيه وتتبع تنفيذ أنشطة وكالات الأمم المتحدة في المغرب، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

3.8. سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع: تطبيق منهجية الأداء المراعي للنوع

تشمل حاليا سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي مجموع برامجه الميزانياتية الثلاثة. وهكذا، وقد جرى إغناء هذه السلسلة بإدماج البرنامج الميزانياتي المتعلق بالشؤون القنصلية والاجتماعية إلى جانب البرنامجَين اللذين تشملهما من قبل، والمرتبطين على التوالي بالعمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب وبالدعم والقيادة من جهة أخرى. وترتبط هذه البرامج بالعديد من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	تعزيز مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	عدد الفاعلين غير الحكوميين المستفيدين من الدعم	نسبة الاستجابة لطلبات الفاعلين غير الحكوميين للاستفادة من الدعم المالي قصد المشاركة في الملتقيات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع	%90	%25
		عدد الدبلوماسيين الأجانب المستفيدين من التكوين بالمعهد المغربي للتكوين والأبحاث والدراسات الدبلوماسية	عدد الدبلوماسيات الأجنبيات المستفيدات من التكوين بالمعهد المغربي للتكوين والأبحاث والدراسات الدبلوماسية	122	121
الشؤون القنصلية والاجتماعية	تحسين جودة الخدمة القنصلية المقدمة للمرتفقين	معدل رضى المواطنين من الخدمة القنصلية المقدمة	معدل رضى النساء من الخدمة القنصلية المقدمة	-	%60
	تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج	نسبة معالجة طلبات الخدمات ذات الطابع الاجتماعي	نسبة النساء المستفيدات من خدمة ذات طابع اجتماعي	%50	%50
		نسبة معالجة الشكايات ذات الطابع القنصلي	نسبة النساء اللواتي تقدمن بملتمسات ذات طابع قنصلي	-	-
دعم وقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء إلى التكوين	%49	%50
		نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية	نسبة النساء في مناصب التسيير	%43	%42
			نسبة النساء المتبوئة للمناصب العليا	%26	%26

المصدر: القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، 2026.

الجدول 10 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

وقد أظهر فحص سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي أن تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج الميزانياتي المتعلق بالعمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب، والرامي إلى تعزيز تعزيز مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة ، يستند على وجه الخصوص إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيين للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر، من جهة، بنسبة الاستجابة لطلبات الفاعلين غير الحكوميين للاستفادة من الدعم المالي قصد المشاركة في الملتقيات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والتي بلغت 90% سنة 2025؛ ومن جهة أخرى، بعدد الدبلوماسيات الأجنبيات المستفيدات من التكوين بالمعهد المغربي للتكوين والأبحاث والدراسات الدبلوماسية، والذي ناهز 122 دبلوماسية خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق ببرنامج الشؤون القنصلية والاجتماعية، فإن تتبع مستوى تحقيق هدفه المتعلق بتحسين جودة الخدمة تعزيز مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة يعتمد بالأساس على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع الاجتماعي، يَقيس معدل رضى النساء عن الخدمة القنصلية المقدمة. أما تتبع مستوى تحقيق الهدف المتعلق بتحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فيعتمد على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيان لبعد النوع الاجتماعي وهما: نسبة النساء المستفيدات من خدمة ذات طابع اجتماعي(50% سنة 2025) و نسبة النساء اللواتي تقدمن بملتمسات ذات طابع قنصلي.

ومن جانبه، يرتبط البرنامج المتعلق بالدعم والقيادة بثلاثة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية للنوع الاجتماعي تتيح تقييم مدى تحقيق هدفه الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات. وتهم هذه المؤشرات الفرعية نسبة ولوج النساء إلى التكوين ونسبة النساء في مناصب التدبير ونسبة النساء المتبوئة للمناصب العليا. وقد بلغت هذه النسب سنة 2025 على التوالي 49% و43% و26%.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن القطاع يواصل جهوده لتحسيس الموظفات ومواكبتهن لتشجيعهن على الترشح لمناصب المسؤولية، ولا سيما من خلال إرساء برامج تكوينية مصممة خصيصاً لتعزيز كفاءاتهن وقدراتهن في مجال القيادة. وكما يحرص القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي على إدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير الحركة الانتقالية السنوية، وكذا في مساطر التعيين بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

9. القطاع المكلف بالتواصل

يواصل قطاع التواصل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية عمله، من خلال تعبئة مجموعة من آليات التدخل. ويهدف القطاع، من خلال ذلك، إلى إرساء بيئة إعلامية دامجة، مع مراعاة الرهانات المرتبطة بتسارع وتيرة التحول الرقمي.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

إضافة إلى الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي أُنجزتها قطاع التواصل، سنة 2019، بدعم من الاتحاد الأوروبي، تضطلع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، في نطاق المهام والاختصاصات المخولة لها، بأعمال منتظمة للرصد والتتبع والتحليل تتناول المساواة بين النساء والرجال في وسائل الإعلام السمعي البصري. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، تمثيلية النساء وحضورهن في البرامج المبثوثة، وولوجهن إلى التعبير عن الرأي في الفضاء العام، فضلا عن استمرار الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وحضور النساء في مهن القطاع السمعي البصري.

ومن خلال إنتاج معطيات إحصائية مفصلة حسب الجنس وإنجاز تحليلات موضوعاتية، تساهم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في توثيق الفوارق المرصودة، وتوجيه التدابير الرامية إلى تحقيق تمثيلية أكثر توازنا للنساء، تحترم حقوقهن في المشهد السمعي البصري الوطني.

2.9. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومناهضة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي أحد الأبعاد المهمة في استراتيجية عمل قطاع التواصل. ويرتبط هذا البعد بالأهداف الاستراتيجية التي حددها القطاع، والمتمثلة في تحديث المشهد الإعلامي، وتعزيز الولوج إلى المعلومة، وتطوير منظومة إعلامية ورقمية دامجة. وفي هذا السياق، تتمحور تدخلات القطاع حول عدة توجهات متكاملة، تشمل على وجه الخصوص:

- إرساء فضاء إعلامي منصف وغير قائم على التمييز، بما يضمن تمثيلية متوازنة للنساء والرجال في المحتويات الإعلامية وفي هيئات حكامة القطاع؛
- تعزيز التأهيل المهني للنساء العاملات في المهن التقنية والتحريرية والرقمية في مجال الإعلام؛
- زيادة حضور النساء الخبيرات والفاعلات في الشأن العام في وسائل الإعلام الوطنية والجهوية.

3.9. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي البرنامج الميزانياتي المتعلق بالتواصل وتحديث وسائل الإعلام وصناعة الألعاب الإلكترونية.

1.3.9 .سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدها القطاع

يتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج الخاصة بالقطاع من خلال اعتماد هدف ومؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء، مستجيبة لبعد النوع. وتعكس هذه العناصر الأهمية التي يوليها القطاع لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء، ولا سيما من خلال مكافحة الصور النمطية القائمة على أساس الجنس في وسائل الإعلام، وكذلك تيسير ولوج الموظفات بالقطاع إلى برامج التكوين (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
التواصل وتحديث وسائل الإعلام وصناعة الألعاب الإلكترونية	تنمية كفاءات الموارد البشرية وتطوير أبعاد مثالية الإدارة	نسبة الولوج إلى التكوين	معدل ولوج النساء للتكوين	%40	%40
	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية		0	2

المصدر: القطاع المكلف بالتواصل، 2026

الجدول 11: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتواصل

تجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن نسبة استفادة موظفات قطاع التواصل من التكوين قد بلغت 40% سنة 2025 مقابل 39% سنة 2024. غير أنه لم يُنجز أي نشاط من طرف القطاع لمكافحة الصور النمطية القائمة على أساس الجنس في وسائل الإعلام، خلال سنة 2025.

2.3.9. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

يدعم القطاع المكلف بالتواصل، إلى جانب الإجراءات المدرجة ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، الفاعلين والمتدخلين العموميين في المجال السمعي البصري، ولا سيما من خلال لجان المناصفة التابعة لهم، في تنفيذ مبادرات تروم النهوض بالمساواة بين النساء والرجال. وتشمل هذه المواكبة، على الخصوص، تنظيم حملات تحسيسية، وإنتاج مضامين إعلامية دامجة وتنظيم أنشطة تكوينية. وتتجلى أبرز الإجراءات المتخذة في هذا الإطار فيما يلي:

- المعهد العالي للإعلام والاتصال:
  - إرساء برنامج للتربية على وسائل الإعلام من أجل تكوين الصحفيين ومهنيي التواصل المستقبليين في مجال تفكيك الصور النمطية، والتحقق من المعلومات، ومكافحة التضليل الإعلامي.
- القناة الأولى
  - إنتاج أكثر من 700 مادة صحفية تتناول القضايا المرتبطة بأوضاع النساء.

- القناة الثانية

- الارتقاء بدور لجنة المناصفة والتنوع باعتبارها هيئة مرجعية في مجال النهوض بالمساواة والتنوع والإدماج على مستوى القناة ؛
- إنتاج 30 كبسولة سمعية بصرية و61 برنامجاً إذاعياً مخصصاً للنهوض بالمساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء ؛
- منح جوائز والقيام بتكريم البرامج التلفزية والإذاعية وللمعلنين، تقديرا لالتزامهم بتقديم صورة متوازنة وإيجابية عن النساء، وتعزيز قيم المناصفة والمساواة ؛
- تنظيم لقاءات فصلية لفائدة مهنيي الإشهار والتسويق حول القضايا المرتبطة بالمساواة بين النساء والرجال والإدماج.

10. المندوبية السامية للتخطيط

تواصل المندوبية السامية للتخطيط التزامها بتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات جمع المعطيات وإنتاجها وتحليلها. وتشكل هذه الإسهامات ركيزة أساسية لدعم السياسات العمومية الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء.

1.10. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تحرص المندوبية السامية للتخطيط، بصفتها المنتج الرئيسي للإحصاءات الرسمية بالمغرب، على إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن مختلف منظوماتها المتعلقة بجمع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها. ويتجسد هذا التوجه، على الخصوص، من خلال إنتاج معطيات مفصلة حسب الجنس، وإنجاز بحوث ودراسات موضوعاتية، وتتبع مؤشرات متعلقة بالمساواة بين النساء والرجال، لا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وتشكل هذه الإنتاجات، بذلك، أرضية أساسية لتوثيق الفوارق بين الجنسين، وتتبع تطورها على المستويين الوطني والترابي، وفهم محدداتها بشكل أفضل. كما تساهم في دعم بلورة السياسات العمومية وتحديد الفئات المستهدفة وتقييم آثارها، بما يخدم الحد من هذه الفوارق وتعزيز تمكين النساء.

وبناء على ذلك، تشكل المعطيات والتحليلات التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط مرجعا أساسيا لإعداد التحليلات القطاعية من منظور النوع الاجتماعي التي تنجزها القطاعات الوزارية. غير أن المندوبية السامية للتخطيط لا تتوفر بعد على تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي يغطي مجالات تدخلها.

2.10. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تعمل المندوبية السامية للتخطيط على تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة بالحد من الفوارق بين النساء والرجال في استراتيجية عملها. وترتكز هذه الاستراتيجية، بالخصوص، على إنجاز عمليات إحصائية وبحوث ودراسات تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والترابية، بهدف توفير معطيات موثوقة وملائمة على المستويين الوطني والترابي، والمساهمة في ترشيد القرار العمومي.

ويترجم هذا التوجه، من جهة أولى، من خلال انخراط المندوبية السامية للتخطيط في دينامية تهدف إلى تعزيز إنتاج ونشر الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي، وإنجاز تحليلات متخصصة حول القضايا المرتبطة بالفوارق بين النساء والرجال. ومن جهة ثانية، يتجسد على المستوى المؤسساتي عبر مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم المساواة المهنية، وتطوير الكفاءات، وتثمين المسارات المهنية للنساء الموظفات بالمندوبية، فضلا عن تعزيز ولوج النساء إلى مؤسسات التعليم العالي والتكوين التابعة لها.

ويعرض الجدول أسفله مختلف الإجراءات التي باشرتها المندوبية السامية للتخطيط في هذا الإطار:

المحور	مجال التدخل	الإجراءات المتخذة والمبرمجة
تعزيز إنتاج الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي	البحث الوطني حول الأسرة سنة 2025	- إجراء تقييم دقيق لاستبيان البحث بهدف ضمان الإدماج المنهجي لبعد النوع الاجتماعي في عملية جمع المعطيات السوسيو-اقتصادية؛ - تكييف منهجية إعداد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي مع الخصوصيات الوطنية؛
	البحث الوطني حول استخدام الوقت لسنة 2026	- ملاءمة التصنيف الدولي للأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت (ICATUS) مع السياق الثقافي والاقتصادي الوطني، بما يضمن فهما أكثر دقة لتوزيع المهام المنزلية والمهنية اليومية داخل الأسر؛ - القياس الدقيق للعبء غير المرئي للعمل المرتبط برعاية الأشخاص فاقدي الاستقلالية وبالأعمال المنزلية.
دعم إنتاج الدراسات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين	الدراسات والتقارير الوطنية والجهوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتقارير	- تنويع المواضيع التي تغطيها البحوث المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وتنويع مقاربات تحليل ومعالجة المعطيات الناتجة عنها؛ - إدراج محور خاص حول مشاركة النساء في سوق الشغل ضمن البحث الوطني حول القوى العاملة[35]؛

[35] انسجاما مع أحدث المعايير الدولية التي وضعتها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (OIT)، شرعت المندوبية السامية للتخطيط في إعادة هيكلة البحث الوطني حول التشغيل (ENE) والانتقال إلى البحث حول القوى العاملة (EMO)، حيث نشرت النتائج الأولى لهذا البحث سنة 2026. وتتمحور هذه الإصلاحات حول ثلاثة محاور: تحيين المفاهيم المرتبطة بالعمل والتشغيل والبطالة؛ ومراجعة المنهجية من خلال توسيع حجم العينة لتشمل 135.000 أسرة بدلًا من 90.000 أسرة التي كان يشملها البحث الوطني حول التشغيل (ENE)؛ وأخيرا، توسيع المحاور الموضوعاتية لتشمل اليد العاملة المحتملة، والتشغيل غير المهيكل، وتحديات الولوج إلى سوق الشغل. وتهدف هذه الإضافات إلى توفير تحليلات حول

	الوطنية حول أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وغيرها.	- إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن البحوث المتعلقة بدخل الأسر، والقطاع غير المهيكل، والهجرة الدولية، وغيرها من المجالات ذات الصلة.
نشر الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي	إحداث المنصة الرقمية "genre.hcp.ma"،	- تيسير الولوج إلى الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي؛ - إدماج مجموعة من الخدمات، تشمل تجميع المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، ومقاطع الفيديو، والمنشورات، والمعجم الخاص بالمفاهيم والمصطلحات، وغيرها.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2026.

تعمل المندوبية السامية للتخطيط، في مجال التدبير الإداري وتثمين الكفاءات النسائية في ميادين التحليل الإحصائي وعلوم المعلومات، على ترسيخ إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن مختلف مسارات تدبير الموارد البشرية، ولا سيما عمليات التوظيف، والتكوين، وتعزيز القدرات، والترقية المهنية. كما تولي المندوبية أهمية خاصة لتعزيز حضور الطالبات وتمكينهن من الولوج إلى مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، والمتمثلة في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA)ومدرسة علوم المعلومات (ESI).

3.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برنامجين من برامجها الميزانياتية وهما البرنامج المتعلق بالقيادة والدعم والبرنامج الخاص بتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات.

1.3.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدتها المندوبية

تتمحور سلسلة النتائج أساسا حول آليات التدخل التي تعتمدها المندوبية السامية للتخطيط من أجل تعزيز استفادة موظفاتها من برامج التكوين، ودعم ولوج الطالبات إلى مؤسسات التعليم العالي التابعة لها (انظر الجدول أدناه).

مختلف الجوانب التي تميز سوق الشغل، من قبيل نقص استخدام اليد العاملة ومكوناتها، والشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET)، فضلا عن مشاركة النساء في سوق الشغل.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء المستفيدات من التكوين		% 74,37	%52,5
		نسبة الإناث ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط		%48,6	%48
تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	الاستجابة للطلب المتزايد في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	معدل التخرج حسب الجنس	معدل المتخرجين من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	%47,8	%51
			معدل المتخرجات من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	%52,2	%49
			معدل المتخرجين من مدرسة علوم المعلومات	%45,7	%50
			معدل المتخرجات من مدرسة علوم المعلومات	%54,3	%50
	تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة حسب الجنس	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطالبات	%100	%100
			نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطلاب	%100	%100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2026.

الجدول 12: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط

يعتمد تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج المتعلق بالقيادة والدعم، الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، على مؤشرين لنجاعة الأداء المراعيين لبعد النوع. يتعلق المؤشر الأول بنسبة النساء المستفيدات من التكوين، والتي بلغت 74,37% سنة 2025 مقابل 63,7% سنة 2024. أما المؤشر الثاني فيتعلق بنسبة الإناث ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط، والتي بلغت 48,6% سنة 2025 مقابل 47% سنة 2024.

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المخصص لتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه المرتبط بالاستجابة للطلب المتزايد على الكفاءات في هذه المجالات يعتمد، بدوره، على مؤشرين فرعيين للأداء مراعيين للنوع الاجتماعي. يتعلق المؤشر الأول بنسبة الخريجات من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد

التطبيقي (INSEA)، التي بلغت 52,2% مقابل 47,8% بالنسبة للخريجين الذكور. أما المؤشر الثاني، فيتعلق بنسبة الخريجات من مدرسة علوم المعلومات (ESI)، والتي بلغت 54,3% سنة 2025 مقابل 45,7% بالنسبة للخريجين الذكور. وتبرز هذه النتائج تمثيلية نسائية تفوق بشكل طفيف تمثيلية الرجال ضمن خريجي المؤسستين.

وبخصوص الهدف المتعلق بتحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فإن تتبع مستوى تحقيقه يعتمد، أساسا، على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع، يتعلق بنسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطالبات، والتي بلغت 100% سنة 2025، وهي نفس النسبة المسجلة لدى الطلبة الذكور.

2.3.10. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

إضافة إلى آليات التدخل المدرجة ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2025 و2026، بإنجاز ونشر مجموعة من الدراسات والتقارير التي تتناول قضايا مرتبطة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وتتجلى أهم الإنتاجات المنجزة في هذا الإطار فيما يلي:

- نشر النتائج الأولية للبحث الوطني حول الأسرة المنجز سنة 2025، في أبريل 2026، وذلك من خلال إصدار مذكرة تركيبية حول خلاصاته الرئيسية. وقد تم إنجاز هذا البحث وفق إطار مفاهيمي موحد ومنسجم مع المعايير الدولية، حيث يغطي مجموعة واسعة من المجالات الموضوعاتية، تشمل بنية الأسرة وتركيبة الأسر، وشبكات العلاقات الأسرية، وأشكال التضامن بين الأجيال، وديناميات العلاقات الزوجية، والخصوبة، والمسارات الحياتية للأفراد، والحركية الاجتماعية، وتصورات الأسر حول قضايا الأسرة، فضلا عن تأثيرات التحول الرقمي على العلاقات الأسرية؛
- نشر دراسة بعنوان "القطاع غير المهيكل، النوع الاجتماعي والشيخوخة: دينامية التفاوتات التراكمية والآثار عبر الأجيال"، في ماي 2026، والتي تناولت، استنادا إلى النتائج الحديثة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، مدى توفر شروط تحقيق الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد في مجال تعزيز المساواة بين النساء والرجال، لا سيما فيما يتعلق بالولوج إلى سوق الشغل. وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على ثلاث ديناميات مترابطة تتمثل في الطابع البنيوي واستمرار ظاهرة التشغيل غير المهيكل، وضعف المشاركة الاقتصادية للنساء، وتسارع وتيرة التحول الديموغرافي؛
- إعداد التقارير الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برسم سنتي 2025 و2026؛
- تطوير مؤشر متعدد الأبعاد للمساواة بين الجنسين بالمغرب (IMEG) سنة 2026، بالتشاور مع عدد من المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة. ويهدف هذا المؤشر، الذي يوجد حاليا في طور الاستكمال، إلى توفير أداة للتتبع والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين.

11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أهمية محورية لتعزيز المساواة بين النساء والرجال، باعتبارها بعداً أفقياً حاضراً في آرائه ودراساته وتوصياته.

1.11. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

ورغم أنه لا يتوفر على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، منذ إحداثه، اهتماما بالغا بتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء.

2.11. ملاءمة أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية المجلس والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء

وطبقاً لمهامه واختصاصاته، يدمج المجلس، بشكل أفقي، الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال وتمكين النساء وحماية حقوقهن في مختلف مجالات تدخله. فمن خلال الدراسات والتوصيات، التي يصدرها في إطار الإحالات أو الإحالات الذاتية والمعززة بمسارات تشاورية، يساهم المجلس في توجيه العمل الحكومي بشأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للمساواة بين الجنسين. ويتيح هذا التوجه، على الخصوص، تحديد العوائق التي تحد من مشاركة النساء في التنمية مع اقتراح رافعات للنهوض بمجتمع أكثر إدماجاً وإنصافاً.

3.11. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برنامجه الميزانياتي المتعلق بالمساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية (أنظر الجدول أدناه). وتم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح ضمن هذه السلسلة، من خلال مؤشر لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع الاجتماعي يقيس نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، والتي بلغت 75% سنة 2025. ويساهم هذا المعدل في تتبع مستوى تحقيق الهدف الرامي إلى الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق.

البرنامج	الهدف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية لسنة 2026
المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع		%75	%70

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2026.

الجدول 13: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وهكذا، ومن بين اثني عشر تقريرا التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2025، تراعي تسعة منها بعد النوع الاجتماعي بما في ذلك تقريره السنوي برسم سنة 2024. وفيما يلي أبرز الإصدارات التي تم إنجازها في هذا الصدد:

- *التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2024:* تضمن هذا التقرير، في الجزء المخصص لتحليل الوضعية الاجتماعية برسم سنة 2024، محورا خاصا بوضعية النساء والمساواة بين الجنسين. ويسلط هذا المحور الضوء على التقدم المسجل في ولوج النساء والفتيات إلى التعليم والصحة، مع التأكيد على استمرار التفاوتات على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والولوج الى مناصب المسؤولية. ويقدم هذا التقرير عدة توصيات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج النساء. كما يوصي باعتماد مقاربة دامجة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن وضع خارطة طريق وطنية طموحة، تستند إلى أهداف ومؤشرات واضحة، وآلية قيادة متعددة القطاعات تشرك جميع الفاعلين المعنيين.

- *الدراسة المتعلقة ب "تحديات المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً والصغرى في المغرب: النمو، التحديث والتطوير":* خصصت هذه الدراسة جزءا من تحليلها لريادة الأعمال النسائية بالمغرب. كما تناولت التوزيع القطاعي للمقاولات التي تديرها نساء، وتصنيفها حسب مختلف مراحل حياة المقاولة، فضلا عن العراقيل الهيكلية التي تحد من قدرتها على النمو.

- *الرأي المتعلق ب "اقتصاد الرعاية بالمغرب: رهانات الاعتراف القطاعي والتنظيم المؤسساتي":* يعتبر هذا الرأي اقتصاد العناية فرصة استراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بتمكين النساء وخلق فرص الشغل. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بإعداد استراتيجية وطنية للنهوض باقتصاد الرعاية والتي تهدف إلى:

  - ✓ تعزيز التقائية السياسات العمومية عبر اعتماد مقاربات مندمجة تراعي مختلف مراحل الحياة والاحتياجات الخاصة للأشخاص فاقدي الاستقلالية والمحتاجين للرعاية؛
  - ✓ دعم التنمية الترابية من خلال توفير خدمات قرب ميسرة الولوج، بما يشمل المناطق الأكثرعزلة؛
  - ✓ جعل اقتصاد الرعاية رافعة لإحداث فرص شغل مستدامة، ولا سيما لفائدة النساء والشباب والأشخاص ذوي المؤهلات المحدودة، من خلال هيكلة أنشطة المساعدة المنزلية ورعاية الأطفال ومواكبة الأشخاص المسنين أو في وضعية إعاقة، وإضفاء الطابع المهني عليها.

- *الرأي المتعلق بمشروع القانون رقم 23.03 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية :* يوصي المجلس، في إطار هذا الرأي، بإرساء مساطر خاصة بالبحث والتحقيق في الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، فضلا عن تعزيز تكوين مختلف الفاعلين المتدخلين في إعمال المسطرة الجنائية في مجال معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يوصي المجلس عدم اللجوء إلى الوساطة الجنائية عندما تكون الضحية امرأة تعرضت لعنف عمدي قائم على النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، يتم تناول بعد النوع الاجتماعي بشكل أفقي في عدة آراء أخرى للمجلس، ولا سيما تلك المتعلقة بالنقل القروي الدامج الذي يعالج رهانات ولوج النساء إلى خدمات النقل وتنقلهن؛ والرأي حول إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة من زاوية تعزيز تمثيلية النساء الصحفيات؛ والرأي المتعلق بالسلوك المدني في الفضاءات العمومية مع مراعاة احتياجات النساء الخاصة عند تهيئة هذه الفضاءات وتوفير خدمات ملائمة لهن؛ فضلاً عن الرأي حول التنوع البيولوجي بالمغرب الذي يبرز إمكانات تطوير سلاسل المنتجات المجالية في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء القرويات.

III. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للخدمات الاجتماعية، خصوصا البنيات التحتية الأساسية (الماء والسكن والنقل...)، والولوج المتكافئ للخدمات الصحية وللتربية والتعليم العالي وكذا التكوين المهني.

1. القطاع المكلف بالطاقة

يواصل القطاع المكلف بالطاقة جهوده الرامية إلى دمج بعد النوع الاجتماعي في مجالات تدخله. وتشمل هذه المقاربة مجالات تدخله القطاعية، ولا سيما تعزيز النجاعة الطاقية، كذا تدبير موارده البشرية من خلال النهوض بتدبير منصف ودامج للموارد البشرية وتثمين الكفاءات النسائية.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تظل الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، المنجزة سنة 2019 بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبدعم من مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، الدراسة الوحيدة من هذا النوع التي أنجزها القطاع المكلف بالطاقة إلى حدود اليوم. وقد ركزت هذه الدراسة أساسا على تحليل سلسلة نتائج الخاصة بالقطاع من منظور النوع الاجتماعي.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تهدف الاستراتيجية الطاقية الوطنية إلى تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة وكذا تعميم الولوج اليها مع التحكم في الطلب والمحافظة على البيئة. وفي هذا الصدد، حددت بلادنا أهدافا طموحة في أفق 2030، تتعلق برفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى 52% من القدرة المنشأة وتقليص استهلاك الطاقة بنسبة 20%.

وتساهم النجاعة الطاقية، باعتبارها رافعة محورية لهذه الاستراتيجية، في التحكم في الطلب والتقليص من التبعية الطاقية ومن انبعاثات الغازات الدفيئة. وتستهدف المجهودات المبذولة في هذا المجال القطاعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة، ولاسيما النقل والبناء والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية.

وفي هذا السياق، نفذ القطاع المكلف بالطاقة، بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، مشروع دعم النجاعة الطاقية بالمغرب (PEEM). ويهدف هذا المشروع إلى مواكبة المغرب في تعزيز آليات النجاعة الطاقية، خصوصاً في قطاعات البناء والصناعة والإنارة العمومية.

وعقب استكمال مرحلته الأولى التي امتدت من2021 إلى 2026، إنطلقت مرحلته الثانية للفترة 2026-2028، بهدف توطيد المكتسبات وتعميق التدخلات المنجزة.

وإلى جانب الدعم التقني والمؤسساتي، يولي المشروع أهمية خاصة لتطوير الكفاءات اللازمة لتسريع الانتقال الطاقي. وقد استفاد من أنشطته التكوينية، خلال امرحلته الأولى، أكثر من 1.000 شخص، شكلت النساء 28% منهم. ويعد تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي محوراً أساسياً في المرحلة الثانية للمشروع، ولا سيما من خلال تحسين ولوج النساء إلى التكوين واكتساب الكفاءات التقنية والاستفادة من الفرص المهنية التي تتيحها مهن النجاعة الطاقية. ومن شأن هذا التوجه أن يدعم مشاركة أكثر توازناً للنساء والرجال في الانتقال الطاقي الوطني، وأن يعزز طابعه الدامج. ويُنتظَر من هذا التوجه تشجيع مشاركة متّزنة بين النساء والرجال في الانتقال الطاقي وتقوية إدماجه .

كما يحرص القطاع المكلف بالطاقة كذلك على مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في ممارسات تدبير الموارد البشرية. فقد تم، في هذا الصدد، تنزيل عدة إجراءات لتعزيز ولوج الموظفات إلى التكوين وتثمين مساراتهن المهنية. وقد تعززت هذه المقاربة، على الخصوص، بافتتاح حضانة بمقر القطاع في فبراير 2025، لتيسير التوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية للموظفات والموظفين الذين لديهم أطفال صغار. ويساهم هذا المرفق في تذليل أحد العوائق التي قد تؤثر في المسارات المهنية، ولا سيما لدى النساء، وفي توطيد أسس المساواة المهنية الفعلية داخل القطاع.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي للقطاع المكلف بالطاقة برنامجين من برامجه الميزانياتية. ويتعلق الامر ببرنامج الدعم والريادة وبرنامج الطاقة. وقد تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي، في هذا الإطار، من خلال عدة مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية لبعد النوع (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية لسنة 2026
الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%41	%40
		نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية		35%	34%
الطاقة	تعزيز النجاعة الطاقية	عدد النساء المستفيدات من المواكبة والتكوين في إطار مشروع دعم النجاعة الطاقية في المغرب	عدد النساء المستفيدات من المواكبة والتكوين في قطاع البناء	10	5
			عدد النساء المستفيدات من المواكبة والتكوين في قطاع الصناعة	10	5

المصدر: القطاع المكلف بالطاقة، 2026

الجدول 14: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالطاقة

تعكس سلسلة النتائج المراعية للنوع للقطاع المكلف بالطاقة أبرز الرواغع المعتمدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. ففي إطار البرنامج الميزانياتي المتعلق بالطاقة، يتم تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى تعزيز النجاعة الطاقية من خلال مؤشر لنجاعة الأداء مراعي للنوع، يقيس عدد النساء المستفيدات من المواكبة والتكوين في إطار مشروع دعم النجاعة الطاقية في المغرب (PEEM). ويتفرع هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيين للنوع الاجتماعي، يقيسان عدد النساء المستفيدات من المواكبة والتكوين في قطاعي البناء والصناعة، على التوالي. ففي سنة 2025، استفادت من هذه الأنشطة نحو 10 نساء في كل قطاع.

وفيما يخص البرنامج الخاص بالدعم والريادة، يستند تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي للنوع يقيس نسبة ولوج النساء إلى التكوين، والتي بلغت 41% سنة 2025، إضافة إلى مؤشر لنجاعة الأداء مراعي للنوع يقيس نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية والتي بلغت 34% خلال نفس السنة.

2. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

كرس المغرب مكانته كفاعل ملتزم بالدينامية العالمية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة منصفة ودامجة. وتؤكد المساهمة المحددة وطنياً في نسختها الثالثة، للفترة الممتدة من 2025 إلى 2035، هذا التوجه، وذلك من خلال إيلاء اهتمام متزايد لرهانات المساواة بين النساء والرجال والإدماج. وبحكم مهامه واختصاصاته، يشكل قطاع التنمية المستدامة فاعلا محوريا في هذه الدينامية، التي يستحسن ترجمة توجهاتها بشكل كامل ضمن سلسلة نتائجه المراعية للنوع الاجتماعي.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تقتصر الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي يتوفر عليها قطاع التنمية المستدامة على تلك التي شكلت أساساً لإعداد استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في مجال البيئة، التي أطلقت سنة 2018.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

بات تقليص الفوارق بين النساء والرجال يشكل مكوناً أساسياً من مكونات السياسة المناخية الوطنية. وتكرس المساهمة المحددة وطنيا للمغرب في نسختها الثالثة، للفترة الممتدة من 2025 إلى 2035، هذا التوجه بشكل صريح، من خلال إدراج المساواة بين النساء والرجال ضمن الأبعاد المؤسِّسة لانتقال عادل ودامج.

فمن خلال هذه المساهمة، يؤكد المغرب أن إدماج بعد النوع الاجتماعي في سياسته المناخية يهدف إلى تقليص الفوارق الهيكلية بين النساء والرجال تعزيز قدرة النساء على الصمود أمام آثار التغيرات المناخية، وتثمين دورهن في الانتقال المناخي على المستوى الترابي. في هذا السياق، تدعو المساهمة المحددة وطنيا إلى تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في المجالات التي تتقاطع فيها قضايا المناخ والنوع الاجتماعي.

ولهذه الغاية، تنص المساهمة على عدة رافعات للعمل، لاسيما إدماج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في ممارسات التخطيط والبرمجة المناخية. ففي سنة 2026، تعزز هذا التوجه سنة 2026 بإصدار منشور رئيس الحكومة رقم 2026/06 المتعلق بإرساء نظامي توسيم الميزانية من منظوري النوع والمناخ. ويساهم هذه المنشور في تفعيل توجيهات المساهمة المحددة وطنيا للمغرب في نسختها الثالثة، من خلال إرساء إطار يتيح تحديد النفقات الميزانياتية وتصنيفها وتتبعها بحسب مساهمتها في تعزيز المساواة بين النساء والرجال وتأثيرها على الأهداف المناخية.

وتشمل الرفائع الأخرى، على الخصوص، تعزيز مشاركة النساء في مسارات اتخاذ القرار وفي تقييم آثار التغيرات المناخية والسياسات المعتمدة لمواجهتها على الرجال والنساء. وتحظى النساء القرويات بأهمية بالغة نظرا باعتبارهن أكثر تعرضاً لتداعيات ندرة الموارد المائية والتقلبات التي تمس الأنشطة الفلاحية.

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لقطاع التنمية المستدامة برنامجا ميزانياتيا وحدا مخصصا للدعم والريادة. ويراعى بعد النوع الاجتماعي ضمن هذا البرنامج من خلال مؤشر لنجاعة الأداء يقيس نسبة نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية، التي بلغت 40,54% سنة 2025، بالإضافة إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراع لبعد للنوع يقيس نسبة ولوج النساء إلى التكوين، التي بلغت 46% خلال نفس السنة. ويساهم هذان المؤشران في تتبع مدى تحقيق الهدف الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الريادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%46	%49,5
		نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية		%40,54	%49,5

المصدر: القطاع المكلف بالتنمية المستدامة، 2026

الجدول 15: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

وتظل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع التنمية المستدامة مرتكزة على رافعات العمل المعبأة لتعزيز المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية وتثمين المسارات المهنية للموظفات. غير أنها لا تعكس بعد كيفية مراعاة بعد النوع الاجتماعي في مجالات تدخله القطاعية.

3. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تواصل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تنزيل خارطة الطريق الرامية إلى مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجتها وفي آليات حكامتها. وقد تجسدت هذه الدينامية في إعداد الإطار المنطقي لتفعيل خارطة الصريق هاته برسم سنة 2026، امتداداً للإطار الذي شمل الفترة 2024-2025. ويهدف هذا الإطار إلى مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة وتعزيز تتبعها في ضوء الأهداف المحددة في مجال المساواة بين النساء والرجال.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

أنجزت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة سنة 2023، بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أحدث دراسة تحليلية قطاعية لها من منظور النوع الاجتماعي[36]. وقد شكلت نتائج هذه الدراسة، التي تم نشرها سنة 2024، إلى جانب التوجهات والتوصيات المنبثقة عنها، أساسا لإعداد خارطة الطريق الرامية إلى مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة، وكذا الإطار المنطقي لتفعيلها خلال الفترة 2024-2025.

ومن بين أهم المكتسبات المسجلة في إطار تنزيل هذا الإطار المنطقي، إدماج بعد النوع الاجتماعي فيمنصة «SMARTCONV»، المخصصة لتدبير وتتبع الاتفاقيات المتعلقة ببرامج القضاء على السكن غير اللائق، وسياسة المدينة، ودعم التنمية الترابية. ومن شأن اعتماد هذه المقاربة أن تعزز إنتاج المعطيات المراعية لبعد النوع الاجتماعي وتوفيرها وتيسير الولوج إليها، بما يتيح تقييما أدق لمدى استفادة النساء من التدخلات المشمولة بهذه الاتفاقيات، ومستوى مشاركتهن فيها، والمنافع التي تعود عليهن منها. ومن المنتظر أن يساهم استثمار هذه المعطيات في تحسين استهداف الإجراءات المعتمدة وقيادتها وتقييمها، وتعزيز مساهمتها في تقليص الفوارق بين النساء والرجال و الرفع من تمكين النساء.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء.

تضع استراتيجية عمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين في صلب أولوياتها. وتروم في هذا الإطار، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتنويع العرض السكني، والنهوض بإطار عيش مستدام وذي جودة.

ويستند تحقيق هذه الأهداف، على الخصوص، إلى اعتماد مقاربة اجتماعية متكاملة تستجيب لاحتياجات مختلف فئات الساكنة، مع مراعاة تنوع أوضاعهم وتباين انتظاراتهم. وفي هذا السياق، يشكل ترسيخ مأسسة إدماج بعد النوع

[36] أنجزت الوزارة، سنة 2019، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشخيصا من منظور النوع الاجتماعي لسياسة المدينة. وقد أسفر هذا العمل عن إعداد دليل مرجعي، تم نشره سنة 2021، يهدف إلى النهوض بفضاءات عمومية أكثر إدماجا، وأكثر ملاءمة لاحتياجات النساء والفتيات.

الاجتماعي في برامج الوزارة ومشاريعها وآليات حكامتها رافعة أساسية لتعزيز فعالية تدخلاتها و وترسيخ طابعها الدامج، وتحسين استهدافها، وتوطيد مبدأ تكافؤ الفرص في الولوج إلى مختلف الآليات المعتمدة.

وتواصل الوزارة تنفيذ خارطة الطريق الرامية إلى مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامجها وأنماط تدخلها. وقد مكن الإطار المنطقي الأول، الذي تم إعداده لتأطير تنفيذ هذه الخارطة برسم الفترة 2024-2025، من تحقيق مكتسبات في هذا المجال[37]. ومن أجل توطيد هذه المكتسبات ومواصلة الدينامية القائمة، أعدت الوزارة إطارا منطقيا ثانيا مراعيا للنوع الاجتماعي برسم سنة 2026.

كما تقوم الوزارة بتنزيل برامج تساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، ولاسيما برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب، وبرنامج التنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة.

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مجموع برامجها الميزانياتية، انسجاما مع توجهات خارطة الطريق الرامية إلى مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجتها (أنظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الدعم والمصالح المتعددة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية		%38,37	%39
السكنى والإنعاش العقاري	تسهيل الولوج إلى السكن	معدل الولوج إلى برامج السكن المدعمة من طرف الدولة	نسبة الولوج إلى الدعم المباشر للسكن حسب الجنس	%47	%48
سياسة المدينة ودعم التنمية المجالية	تعزيز الاندماج الحضري والاندماج الاجتماعي	نسبة مشاريع سياسة المدينة المراعية للنوع		%30	%90
إعداد التراب الوطني	دعم التخطيط الاستراتيجي المجالي وتعزيز التقائية التدخلات العمومية	عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي المنجزة	عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي المنجزة المستجيبة للنوع	12	20
	تعزيز التماسك وتثمين المجالات	نسبة المشاريع المجالية المنجزة	نسبة المشاريع المنجزة المستجيبة للنوع	%7	%24

[37] تم التطرق إلى هذه المنجزات ضمن الفقرة المخصصة لسلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة (النقطة 3.3).

التعميروالهندسة المعمارية	تطوير عرض ترابي مستدام موجه للاستثمار	نسبة الفضاءات العمومية المبرمجة في إطار تصاميم التهيئة المصادق عليها	نسبة التجهيزات العامة المبرمجة في إطار تصاميم التهيئة المصادق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	%9,9	%11,5
الحكامة وتأطير القطاع	تحسين تأطير القطاع	معدل التأطير البيداغوجي و العلمي	نسبة النساء المستفيدات من التأطير العلمي	%39,3	
			نسبة النساء المستفيدات من التأطير البيداغوجي	%6,3	

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، 2026.

الجدول 16 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة

يُبرز تحليل سلسلة النتائج هذه أن تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج الميزانياتي المتعلق بالدعم والمصالح المتعددة الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات يستند، على الخصوص، إلى مؤشر لنجاعة الأداء مراع لبعد النوع الاجتماعي يقيس نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية. وقد بلغت هذه النسبة 38,37% برسم سنة 2025.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي الخاص بالسكنى والإنعاش العقاري، فإن تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى تيسير الولوج إلى السكن يتم تقييمه، من بين مؤشرات أخرى، من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي، يقيس نسبة الولوج إلى الدعم المباشر للسكن حسب الجنس. وفي هذا الصدد، بلغت نسبة طلبات النساء من إجمالي طلبات الاستفادة من الدعم المباشر للسكن حوالي 45% إلى غاية 02 أكتوبر 2026.

ومكن تنفيذ الإطار المنطقي الأول لتفعيل خارطة الطريق المتعلقة بماسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج الوزارة، برسم الفترة 2024-2025، من تعزيز اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في آليات الولوج إلى والمنتجات السكنية. وقد شملت المنجزات المحققة، على وجه الخصوص، إدماج هذا البعد في تصميم مواقع الاستقبال وفي دفاتر التحملات الخاصة، وفي إنتاج معطيات مصنفة حسب جنس رب الأسرة، فضلا عن إعداد عقود إسناد الملكية باسم الزوجين معا. وقد تم استكمال هذه التدابير بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بالإخبار والتوجيه والمواكبة، بهدف تيسير الإجراءات التي تباشرها النساء للاستفادة من المنتجات السكنية وتعبئة التمويلات البنكية اللازمة لاقتناء هذه المنتجات.

أما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي المخصص لسياسة المدينة ودعم التنمية المجالية، فإن تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى تعزيز الاندماج الحضري والإدماج الاجتماعي يستند، على الخصوص، إلى مؤشر لنجاعة الأداء مراع لبعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة مشاريع سياسة المدينة المراعية للنوع، والتي بلغت 30% سنة 2025.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المخصص لإعداد التراب الوطني، يقاس مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى دعم التخطيط الاستراتيجي الترابي وتعزيز التقائية التدخلات العمومية يتم قياسه، على الخصوص، من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراع لبعد النوع الاجتماعي، يقيس عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي المنجزة المستجيبة للنوع. وقد بلغ عددها 12 أداة سنة 2025.

كما يستند تتبع تحقيق هدف البرنامج نفسه، المتعلق بتعزيز التماسك وتثمين المجالات الترابية إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء يدمج بعد النوع الاجتماعي، ويقيس نسبة المشاريع المنجزة المستجيبة للنوع. وقد بلغت هذه النسبة 7% سنة 2025.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه، امتدادا للإجراءات التي أطلقتها الوزارة في إطار تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بمأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجتها برسم الفترة 2024-2025، تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة التحسيسية لفائدة الجماعات الترابية، بهدف تشجيعها على إدراج تجهيزات للقرب تستجيب للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال ضمن برامجها.

ويستند تتبع تحقيق الهدف الرامي إلى تطوير عرض ترابي مستدام موجه للاستثمار، المرتبط بالبرنامج الميزانياتي المخصص للتعمير والهندسة المعمارية، على الخصوص، إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراع لبعد النوع الاجتماعي. ويقيس هذا المؤشر نسبة التجهيزات العامة المبرمجة في إطار تصاميم التهيئة المصادق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع. وقد بلغت هذه النسبة 9,9% سنة 2025.

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالحكامة وتأطير القطاع، فإن تتبع تحقيق هدفه الرامي إلى تحسين تأطير القطاع، يستند إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيين لبعد النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بنسبة النساء المستفيدات من التأطير العلمي وتلك المستفيدات من التأطير البيداغوجي والتي بلغت على التوالي 39,3% و6,3% سنة 2025.

وفي سياق مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز جودة وملاءمة سلسلة نتائجها المستجيبة للنوع، انخرطت الوزارة، منذ سنة 2025، في الورش المتعلق بتوسيم نفقاتها الميزانياتية من منظور النوع الاجتماعي. وفي هذا الإطار، استفادت الوزارة من عدة ورشات تقنية وجلسات مواكبة أشرف على تنظيمها مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بهدف تعزيز قدرات فرقها ودعم تملّكها التدريجي لهذه المقاربة.

4.3. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لفائدة النهوض بالمساواة بين الجنسين

في إطار تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بماسسة إدماج بعد النوع في برمجتها، عممت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مراعاة هذا البعد في الاتفاقيات المتعلقة ببرامج سياسة المدينة ودعم التنمية الترابية، بموجب دورية موجهة إلى المديريات الإقليمية للإسكان وسياسة المدينة.

4. وزارة النقل واللوجيستيك

تؤكد وزارة النقل واللوجستيك، من خلال إجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع النقل في المجال القروي، التزامها بتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة ووضع الميزانية. تهدف هذه المنهجية إلى تحديد الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في مجال التنقل، وتشجيع الولوج العادل لخدمات نقل دامجة وآمنة وذات جودة عالية.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعد النوع

أنهت وزارة النقل واللوجستيك، سنة 2025، أول دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع النقل في المجال القروي بالمغرب، والذي أجري بشراكة مع البنك الدولي ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي. وقد مكن هذا التحليل من تحديد الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في مجال النقل القروي، وإبراز التفاعلات بين الولوج لخدمات النقل، وكسر العزلة المجالية، والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية والفرص الاقتصادية، فضلا عن تمكين النساء.

ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة لخارطة الطريق تهدف إلى تأطير تنفيذ التوجيهات والتوصيات المنبثقة عن هذا التحليل. ومن المتوقع أن تساهم هذه الخارطة في تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في سلسلة نتائج الوزارة.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن وزارة النقل واللوجستيك تمتلك نظاما معلوماتيا يراعي بعد النوع الاجتماعي ويغطي جوانب عديدة من مجالات تدخلها، ولاسيما إدارة الموارد البشرية والسلامة الطرقية. وتعتمد الوزارة على هذا النظام لتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في مجالات تدخلها. ويساهم استخدام البيانات المستمدة من هذا النظام في تنوير الوزارة فيما يخص عملية تصميم ومتابعة وتقييم تدخلاتها من منظور النوع الاجتماعي.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل توفير خدمات نقل دامجة ومستدامة، تلبي احتياجات المواطنات والمواطنين في ظروف مثالية من حيث السلامة والجودة، أحد المحاور الاستراتيجية لرؤية وزارة النقل واللوجستيك. حيث تحضى الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، عند تصميم وتوفير خدمات النقل، بأولوية بالغة من قبل الوزارة. وريثما يتم تنفيذ خارطة الطريق الناتجة عن هذه الدراسة التحليلية للنقل القروي، تواصل وزارة النقل واللوجستيك تنفيذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

في هذا السياق، تركز هذه الإجراءات على تكييف نظام النقل البري مع الاحتياجات الخاصة للنساء، ومراعاة تعزيز أمن تنقلهن في خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للسلامة على الطرق (2022-2026). كما تتعلق هذه الإجراءات بمواصلة عملية "مرحبا"، التي تهدف إلى دعم عودة المغاربة المقيمين في الخارج خلال فصل الصيف، فضلا عن نشر "خدمات القرب" في قطاع النقل بالسكك الحديدية، والتي تولي اهتماما خاصا للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

من ناحية أخرى، أطلقت الوزارة برنامجا للتدريب والتوعية لفائدة موظفيها وللمهنيين العاملين في قطاع النقل. ويغطي هذا البرنامج المجالات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة التميز القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمستخدمين والمستخدمات.

وفي نفس السياق، تواصل الوزارة دمج مبادئ المساواة بين النساء والرجال في إدارة مواردها البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الكفاءات والمسارات المهنية لموظفاتها.

3.4. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية الأداء المراعي للنوع

تغطي سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي طورتها وزارة النقل واللوجستيك برنامجين من برامجها المالية. يتعلق الأمر ببرنامج القيادة والتوجيه، وبرنامج النقل البري واللوجستيك. وتعكس هذه السلسلة الأدوات التي كرستها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات السلامة الطرقية، والإدارة العادلة للموارد البشرية، والاستفادة من كفاءات النساء (أنظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
القيادة والتوجيه	مأسسة وظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- نساء	%82,89	%50
			نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- رجال	%52,05	%50
		إطار يوم تكويني حسب الجنس	إطار يوم تكوين - نساء	1549,5	3500
			إطار يوم تكوين - رجال	1496	3500
		نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية (رئيسة قسم/رئيسة مصلحة)	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية في الإدارة المركزية	%43	%42
			نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية في الإدارة اللاممركزية	%16	%18
النقل البري واللوجستيك	تحسين السلامة الطرقية مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	معدل تنفيذ حملات التوعية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي		%100	%100
		عدد السائقين مرتكبي حوادث السير حسب الجنس	عدد السائقين مرتكبي حوادث السير- إناث -	19416	11000
			عدد السائقين مرتكبي حوادث السير- ذكور-	248963	99000

المصدر: وزارة النقل واللوجستيك، 2026

الجدول 17 : سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي طورتها وزارة النقل واللوجستيك

وبالتالي، فإن مستوى تحقيق الهدف المرتبط بالبرنامج المالي المخصص للقيادة والتوجيه، والذي يهدف إلى إرساء إدارة عمومية عادلة ومتساوية قائمة على نظام الكفاءات، يعتمد على مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تراعي بعد النوع الاجتماعي.

ويتمثل ذلك في المؤشر الذي يقيس نسبة الموظفين المستفيدين من التدريب المستمر حسب الجنس. وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يستجيبان للنوع الاجتماعي، يتعلقان على التوالي بنسب الموظفات والموظفين المستفيدين من التدريب المستمر. فقد بلغت هذه النسب 82,89% للنساء و52,05% للرجال سنة 2025، مقابل 49,48% و50,51% السنة الفارطة.

وفيما يخص المؤشر المتعلق بحجم التكوين، والمعبر عنه بـ "إطار يوم تكويني حسب الجنس"، فيتم قياسه من خلال مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيين لبعد النوع الاجتماعي، يتعلقان بـ" إطار يوم تكوين للفرد - نساء" و"إطار يوم تكوين للفرد - رجال" ، واللذين بلغا 1549,5 و1496 على التوالي سنة 2025.

أما مؤشر الأداء المتعلق بمعدل تمثيل النساء في مناصب المسؤولية (رئيسة قسم/رئيسة مصلحة)، فيقاس من خلال مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي، يقيسان معدل تمثيل النساء في مناصب المسؤولية على المستويين المركزي واللاممركز، واللذين بلغا 43% و16% على التوالي سنة 2025.

وفيما يتعلق بالبرنامج المالي الخاص بالنقل البري واللوجستيك، فإن متابعة مدى تحقيق هدفه المتمثل في تحسين السلامة الطرقية مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي، تعتمد بشكل خاص على مؤشر أداء يراعي بعد النوع الاجتماعي يقيس معدل تنفيذ حملات التوعية التي تأخذ في الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وقد بلغ هذا المؤشر 100% سنة 2025، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2024. ويستخدم هذا الرصد أيضا مؤشرا لنجاعة الأداء يتعلق بعدد السائقين مرتكبي حوادث السير حسب الجنس. ويشير المؤشران الفرعيان المرتبطان به إلى أن عدد السائقين مرتكبي حوادث السير-نساء- بلغ 19416 امرأة، بينما بلغ عدد الرجال السائقين المتسببين في حوادث السير 248 963 رجلا، خلال سنة 2025.

5. القطاع المكلف بالماء

في ظل تزايد الضغوط التي تواجه الموارد المائية، وما تقتضيه من اعتماد تدبير مستدام لهذا المورد الاستراتيجي، يواصل قطاع الماء جهوده الرامية إلى تعزيز الأمن المائي، ودعم قدرة المنظومة المائية الوطنية على الصمود والتكيف في مواجهة الظواهر المناخية القصوى. وفي هذا السياق، يشكل إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف مراحل التخطيط والبرمجة والحكامة بالقطاع رافعة محورية تساهم في ضمان ولوج منصف للموارد المائية، وكذا تعزيز حكامة مائية أكثر شمولية.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع الاجتماعي

أنجز قطاع الماء أول دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويندرج هذا التحليل في إطار عملية إعداد استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في قطاع الماء[38]، والتي شرع في تنفيذها سنة 2018.

وفي إطار مواصلة هذه المنهجية، تم، خلال سنة 2019، إنجاز دراسة تحليلية ثانية من منظور النوع الاجتماعي، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تعزيز سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة في طرف قطاع الماء.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل ضمان الأمن المائي، إلى جانب تثمين الموارد المائية وترشيد استعمالها، واستباق مواجهة الظواهر المائية القصوى، توجها استراتيجية رئيسيا لرؤية القطاع. وتقتضي بلورة هذا التوجه تعبئة مجموعة من رافعات العمل، تهم أساسا تعزيز التخطيط وتسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية في مجال الماء في إطار التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية، ولاسيما فيما يتعلق بالمخطط الوطني للماء 2020-2050 والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027. ويرتكز هذا التوجه أيضا على تعبئة موارد مائية اعتيادية وغير اعتيادية، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب تحديد المخاطر والتحكم فيها، بما يمكن من مواجهة التحديات المستجدة.

ويقتضي تعزيز هذا النهج التركيز على الإدماج المنهجي للرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق القائمة على النوع، دون إغفال تثمين المكتسبات المتراكمة في إطار تنفيذ استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في قطاع الماء.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج التي وضعها القطاع البرنامج الميزانياتي المخصص لقطاع الماء. وقد تم إدماج بعد النوع الاجتماعي في هذا البرنامج من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء، يستجيب لبعد النوع، يقيس نسبة النساء المستفيدات من مشاريع

[38] ترتكز استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي في قطاع الماء على أربعة محاور متكاملة، تتمثل في: تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في القطاع، وذلك بإدماج هذه المقاربة في تدبير الموارد المائية وآليات حكامتها، وفي مختلف مهن القطاع، فضلا عن برامجه وشراكاته.

الحماية من الفيضانات. ويساهم هذا المؤشر الفرعي في تتبع مستوى تحقيق الهدف المتعلق بمكافحة التلوث وبالمساهمة في الحد من المخاطر المرتبطة بالماء. وقد سجلت نسبة النساء المستفيدات 28,87% سنة 2025، مقابل 28,66% سنة 2024 (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الماء	مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	نسبة المناطق المهددة بالفيضانات المستفيدة من عملية الحماية	نسبة النساء المستفيدات من الحماية من الفيضانات	%28,87	%30,7

المصدر: القطاع المكلف بالماء، 2026

الجدول 18: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الماء

6. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وفقا للمبادئ التي كرّسها الفصل الرابع من القانون الإطار رقم 06-22 المتعلق بالمنظومة الوطنية للصحة، العمل على ترسيخ إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عملها. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في ظل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفي مقدمته التأمين الإجباري عن المرض. في هذا الصدد، بات من الضروري مراعاة الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال حتى يفضي توسيع التغطية الصحية إلى ولوج فعلي ومنصف إلى العلاجات والخدمات الصحية.

1.6.تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على رصيد وافر من المعطيات والمعارف والأدوات المنهجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في تدخلاتها. وقد تعززت هذه القاعدة بإنجاز دراسة تحليلية لقطاع الصحة من منظور النوع بين سنتي 2019 و2020، بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، فضلاً عن إنجاز عدة دراسات تحليلية وبحوث إحصائية ميدانية مراعية لبعد النوع الاجتماعي. كما أعدت الوزارة، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، "إطاراً مرجعياً للنوع الاجتماعي والصحة" موجهاً للمسؤولين في القطاع. ويتضمن هذا الإطار أدوات عملية لتسهيل الإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والبرامج الصحية ذات الأولوية.

وفي إطار تعزيز الجهود المبذولة، تميزت سنة 2026 بإنجاز دراسة تحليلية للتأمين الإجباري عن المرض بالمغرب من منظور النوع الاجتماعي، أشرفت عليها الوزارة بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ضمن المشروع الإقليمي "الحماية الاجتماعية للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وتتناول هذه الدراسة، من منظور النوع الاجتماعي، سبل الولوج إلى هذا النظام، مع التركيز على النساء العاملات في إطار التعاونيات والقطاع غير المهيكل. كما تهدف هذه الدراسة

إلى تحديد الإكراهات التي تحد من ولوجهن الفعلي إلى التغطية الصحية، وبلورة مقترحات عملية من شأنها تعزيز حماية اجتماعية أكثر إنصافا وشمولا.

ومن المنتظر قريبا أن يسهم نشر نتائج النسخة السابعة من المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2025-2026) في تعزيز المنظومة الإحصائية والمعلوماتية لقطاع الصحة، وذلك من حيث توفر المعطيات المراعية للنوع الاجتماعي وإتاحتها. وقد أطلق هذا المسح الميداني في نونبر 2025 قصد تحيين المؤشرات الديموغرافية والصحية الرئيسية للبلاد.

وقد أنجز هذا المسح الميداني بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والصندوق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية، وبتنسيق مع المندوبية السامية للتخطيط. وسيتيح جمع معلومات مفصلة حول صحة الأطفال وتغذيتهم وصحة الأم والخصوبة والصحة الإنجابية للنساء، معتمدة في ذلك عينة تمثيلية تضم 16.000 أسرة موزعة على مختلف جهات المملكة.

وفي هذا السياق، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 22 يوليوز 2026 على مشروع القانون رقم 52.26 المتعلق بالمنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة، الذي يشكل محطة مهمة في التحول الرقمي لقطاع الصحة. وينص هذا المشروع على وضع إطار مرجعي وطني لجمع المعطيات الصحية وتدبيرها وتبادلها، يرتكز بالأساس على منصة مركزية، وملف طبي مشترك، ومعرف صحي وطني، ونظام معلومات استشفائي عمومي موحد. ومن شأن تطبيقه أن يسهم في تحسين الربط بين الأنظمة، وتتبع مسار العلاجات، وجودة الخدمات، وقيادة السياسات العمومية في مجال الصحة، مع ضمان حماية وسرية وأمن المعطيات الصحية ذات الطابع الشخصي.

ويشكل تنزيل هذه المنظومة فرصة حقيقية لتعزيز توفر المعطيات الصحية المصنفة حسب الجنس، بما يتيح فهما أدق للفوارق بين النساء والرجال في الولوج إلى العلاجات، والاستفادة من الخدمات ومسار العلاجات والنتائج الصحية، ويحسن بالتالي استهداف السياسات العمومية في مجال الصحة وتتبعها وتقييمها من خلال منظور النوع الاجتماعي.

2.6. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يكرس القانون الإطار رقم 06-22 المتعلق بالمنظومة الوطنية للصحة مبدأ المساواة والإنصاف في مجال الصحة، كما ينص في فصله الرابع على إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج ومختلف المخططات والاستراتيجيات المتعلقة بالصحة باعتبارها أحد المبادئ الأساسية المؤطرة لهذه المنظومة.

ووفقاً لهذا المبدأ، تواصل الوزارة تنزيل عدة برامج تهدف إلى تقليص الفوارق بين النساء والرجال في الولوج إلى العلاجات والخدمات الصحية وتعزيز حماية حقوق النساء والأطفال. ومن أبرز هذه البرامج:

- برنامج صحة الأم والطفل، الذي يهدف إلى تحسين صحة الأم والطفل والتقليص من وفيات الأمهات والأطفال والأطفال حديثي الولادة؛
- الخطة الاستراتيجية الوطنية المندمجة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسياً برسم الفترة 2024-2030: تستند هذه الخطة إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

ومكافحة التمييز والإقصاء، وتتجسد في خطة ميدانية وطنية و12 خطة استراتيجية جهوية، بما يتيح ملاءمة تدخلاتها بشكل أفضل مع احتياجات الساكنة والخصوصيات الترابية؛

- البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف: يضمن هذا البرنامج للضحايا الاستفادة المجانية من الخدمات الطبية والطب الشرعي داخل المؤسسات الصحية العمومية. كما يرتكز على إحداث وحدات مندمجة للتكفل بالضحايا داخل المؤسسات الصحية، إلى جانب تنفيذ إجراءات مكمّلة في مجالات التحسيس والتكوين والمواكبة بما يسهم في تعزيز الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

وفي إطار مواكبة تعميم التأمين الإجباري عن المرض، تساهم الوزارة في تعزيز إخبار مختلف فئات الساكنة وتحسيسها، ولا سيما النساء اللواتي يزاولن نشاطهن بصفة مقاول ذاتي. وتشمل هذه الجهود، على الخصوص، تنظيم حملات تواصلية وتطوير الخدمات الرقمية وتيسير الولوج إلى الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يتيح للنساء الاستفادة الفعلية من حقوقهن في مجال التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

في هذا الإطار، تواصلت دينامية توسيع الولوج إلى التغطية الصحية، خلال سنة 2026، حيث بلغ عدد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من مختلف أنظمة التأمين الإجباري عن المرض التي يدبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 32,5 مليون مستفيد، أي ما يعادل 89% من مجموع السكان مقابل 42% قبل دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ.

وحسب كل نظام، استفاد من نظام "أمو تضامن" نحو 11 مليون مستفيد منذ دخوله حيز التنفيذ. ويغطي نظام "أمو العمال غير الأجراء" أكثر من 4 ملايين مستفيد، بمن فيهم المؤمنون الرئيسيون وذوي الحقوق، من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المزاولين لنشاط خاص. أما نظام " أمو الشامل"، الموجّه إلى الأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط، سواء كان مأجورًا أو غير مأجور، فقد بلغ عدد المسجلين به 484.000 شخص، مقابل 313.000 شخص خلال السنة الفارطة، أي بزيادة قاربت 55%.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة النوع : تفعيل منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أربعة برامج ميزانياتية، وتتمثل في: برنامج الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية، وبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، وبرنامج الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحي والوقاية ومراقبة الأمراض، وبرنامج إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة من أجل عرض صحي جيد	نسبة مهني الصحة المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة	نسبة النساء المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة	%78	%75
			نسبة الرجال المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة	%22	%25
	الرفع من قدرات التكوين الأساسي وزيادة عدد المستفيدين من التكوين المستمر	عدد خريجي طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي	نسبة خريجات طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي	%80	%75
			نسبة خريجي طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي	%20	%25
		عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر	نسبة الموظفات المستفيدات من دورات التكوين المستمر	%62	%65
			نسبة الموظفين الرجال المستفيدين من دورات التكوين المستمر	%38	%35
	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء اللواتي تم تعيينهن في مناصب المسؤولية		%22	%25,5
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	عدد الزيارات المنجزة من طرف الوحدات الصحية المتنقلة		12.859	12.000
		معدل استعمال وسائل تنظيم الأسرة الحديثة		%10,22	%16
	ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للساكنة ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة والمسنين والنساء والأطفال ضحايا العنف	عدد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي اللائي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات		31.129	33.000

الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومر اقبة الأمراض	تقوية الوقاية من الأمراض ومكافحتها	نسبة تغطية الأشخاص (البالغين والأطفال) المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة باستعمال مضادات الفيروسات القهقرية	نسبة الإناث (البالغات والأطفال) المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين يتلقون العلاج المضاد للفيروس	%95	%95
			نسبة الذكور (البالغين والأطفال) المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين يتلقون العلاج المضاد للفيروس	%95	%95
		نسبة نجاح علاج السل بجميع أشكاله	نسبة نجاح علاج السل بجميع أشكاله للنساء	%89,4	%94
			نسبة نجاح علاج السل بجميع أشكاله للرجال	%89,4	%94
		نسبة المشاركة في تشخيص سرطان الثدي	نسبة المشاركة في تشخيص سرطان الثدي بالوسط الحضري	%26,94	%40
			نسبة المشاركة في تشخيص سرطان الثدي بالوسط القروي	%28,81	%40
إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	تحسين الولوج إلى العلاجات والتكفل الاستشفائي	معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات حسب الجنس	معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات (الذكور)	%72	%97
			معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات (الإناث)	%75	%92

المصدر: وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 2026

الجدول 19: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ويتبين من خلال تحليل هذه السلسلة أن تتبع مدى تحقيق الهدف الرامي إلى ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة من أجل عرض صحي جيد، والمرتبط ببرنامج الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية، يرتكز، على الخصوص، على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مصنفين حسب الجنس، يقيسان على التوالي نسبة النساء ونسبة الرجال المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة. وقد بلغت هاتان النسبتان 78% بالنسبة للنساء مقابل 22% بالنسبة للرجال برسم سنة 2025.

أما تتبع مستوى تحقيق الهدف الرامي إلى الرفع من قدرات التكوين الأساسي وزيادة عدد المستفيدين من التكوين المستمر، المرتبط بالبرنامج نفسه، فيرتكز على:

- مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي يقيسان نسبة خريجات وخريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي، وقد بلغت هاتان النسبتان سنة 2025 على التوالي 80% بالنسبة للخريجات و20% بالنسبة للخريجين. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن برامج التكوين المقدمة من طرف المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة تأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء، مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي، يقيسان نسبة الموظفات ونسبة الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر، حيث مثلت الموظفات 62% من المستفيدين، سنة 2025، مقابل 38% بالنسبة للرجال.

ومن جهة أخرى، يستند تتبع الهدف الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، إلى مؤشر لنجاعة الأداء مراع لبعد النوع الاجتماعي يقيس نسبة النساء اللواتي تم تعيينهن في مناصب المسؤولية، والتي بلغت 22% سنة 2025.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالصحة الإنجابية، وصحة الأم، والطفل، والشاب، والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، يتم تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين والنساء والأطفال ضحايا العنف، من خلال مؤشر لنجاعة الأداء يقيس عدد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي اللائي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات. وقد بلغ هذا العدد 31.129 امرأة سنة 2025 مقابل 28.801 امرأة سنة 2024.

وفي هذا الصدد، تعمل الوزارة على ترسيخ مكتسبات البرنامج الوطني للصحة الخاص بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف في إطار إحداث المجموعات الصحية الترابية، وذلك بهدف ضمان استدامة الآليات المعتمدة والتحسين المستمر لجودة خدمات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. وفي السياق نفسه، تتولى الوزارة تتبع تنفيذ التزاماتها في إطار إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء والإشراف عليه، لا سيما من خلال تنزيل البروتوكول الوطني للتكفل بالنساء ضحايا العنف وتعزيز تدخلات الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال ومكافحته.

وفيما يخص برنامج الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض، فإن تتبع تحقيق هدفه المتعلق بتقوية الوقاية من الأمراض ومكافحتها، يرتكز أساسا على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء، مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي، يقيسان نسبة الإناث ونسبة الذكور (البالغين والأطفال) المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين يتلقون العلاج المضاد للفيروس. وقد بلغت هاتان النسبتان 95% سنة 2025، بما يعكس تكافؤ الولوج إلى هذا العلاج بين النساء والرجال.

أما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي المخصص لإجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية، فإن تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى تحسين الولوج إلى العلاجات والتكفل الاستشفائي يستند، على الخصوص، إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء، مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي، يقيسان معدل الرد على الطلبات ذات

الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقات ومن المرتفقين ومختلف المؤسسات. وقد بلغ المعدلان، خلال سنة 2025، حوالي 75% بالنسبة للطلبات الواردة من النساء و72% بالنسبة لتلك الواردة من الرجال.

7. القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي

يشكل التعليم رافعة أساسية لتقليص الفوارق، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتثمين الرأسمال البشري. في هذا الإطار، يواصل القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي جهوده من أجل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن برمجته، بما يسهم في ولوج عادل للفتيات والفتيان لتعليم ذي جودة، وذلك انسجامًا مع توجهات خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بالإضافة للدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، المنجزة سنة 2019، بدعم من الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، يتوفر القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي على منظومة معلوماتية غنية، تعتمد في تطويرها على نظام المعلومات «مسار». ويعمل هذا النظام على تجميع المعطيات الإدارية المتعلقة بالتلميذات والتلاميذ، بما يمكن من التتبع الفردي للمسارات الدراسية. ويساهم أيضا تحليل البيانات المصنفة حسب الجنس، المستخرجة من هذا النظام، إلى جانب البيانات المتعلقة بآليات الدعم الاجتماعي، في إصدار مؤشرات دورية تتيح رصد الفوارق بين الفتيات والفتيان فيما يتعلق بالولوج لمختلف مستويات التعليم، والمسارات الدراسية، والنجاح، والاستمرار في المنظومة التعليمية، وذلك على مستوى جميع الجهات.

2.7. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يؤكد القانون-الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي يستند إلى مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، على إلزامية التمدرس بالنسبة للأطفال من كلا الجنسين والذين تتراوح أعمارهم بين 4 و16 سنة. كما ينص على اتخاذ تدابير خاصة لفائدة التمدرس في الوسط القروي، وشبه الحضري، والمناطق التي تعاني من نقص في العرض المدرسي، خاصة فيما يتعلق بتعميم تمدرس الفتيات بالوسط القروي، وذلك من خلال وضع برامج محلية ملائمة.

وتحدد خارطة الطريق 2022-2026 لإصلاح منظومة التربية والتعليم والتي تشكل إطارا لتنزيل وتفعيل توجيهات القانون-الإطار المذكور، مجموعة من الأهداف أهمها تحسين التعليم الأساسي، والحد من الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار، يهدف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي إلى تعزيز الولوج العادل إلى التعليم منذ مرحلة الطفولة المبكرة. ويساهم أيضا تنزيل هذا البرنامج في دعم المشاركة الاقتصادية للنساء، من خلال تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فضلا عن خلق فرص للشغل في قطاع يتميز بحضور نسائي قوي.

بالموازاة، يواصل القطاع تعزيز آليات التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية في الولوج إلى التعليم، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال المنحدرين من الوسط القروي والمناطق التي تعاني من الهشاشة.

في هذا الصدد، تكتسي مكافحة الهدر المدرسي أهمية أساسية في الحفاظ على المسارات التعليمية للفتيات، ولا سيما عند الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي الإعدادي. وتشمل التدخلات المعتمدة، لهذا الغرض، آليات للرصد واليقظة التربوية والمواكبة البيداغوجية، إلى جانب خدمات الدعم الاجتماعي، لاسيما الداخليات والمطاعم المدرسية والمنح الدراسية والنقل المدرسي. كما تدعم هذه الإجراءات بأنشطة لتحسيس الأسر وتعبئة الفاعلين على المستوى الترابي، بهدف توفير الظروف الملائمة لاستمرار الفتيات في الدراسة إلى حين استكمال مرحلة التعليم الإلزامي.

كما تشمل مراعاة بعد النوع الاجتماعي البيئة التربوية والثقافية للمؤسسة التعليمية، من خلال المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج التربوية والكتب المدرسية والأدوات الديداكتيكية، بهدف ترسيخ قيم المساواة والوقاية من إعادة إنتاج الصور النمطية والتمثلات القائمة على التمييز. ويساهم تعزيز قدرات الأطر التربوية والإدارية في مجال المساواة بين الجنسين، والتربية الدامجة، والوقاية من العنف بالوسط المدرسي، في توفير بيئة مدرسية أكثر أمانا وإنصافا وملاءمة لنجاح الجميع.

وعلاوة على ذلك، تتيح برامج التربية غير النظامية ومدارس الفرصة الثانية للأطفال والشباب الذين انقطعوا عن الدراسة فرصة لإعادة الادماج في المنظومة التعليمية أو التوجيه نحو التكوين المهني وسوق الشغل. وتكتسي هذه الآليات أهمية خاصة بالنسبة للفتيات المنقطعات عن الدراسة، إذ تمكنهن من اكتساب الكفاءات الأساسية والتقنية والمهنية التي من شأنها تعزيز قابليتهن للتشغيل وآفاق إدماجهن المهني.

وتستكمل هذه المقاربة بمواصلة انخراط القطاع في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية حق الفتيات في التعليم.

وفي السياق ذاته، يواصل القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي تنفيذ الإجراءات الرامية إلى دعم تطوير القيادة النسائية، وتثمين المسارات المهنية للموظفات، وتعزيز ولوجهن إلى مناصب المسؤولية.

3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يعدها القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي ثلاثة من برامجه الميزانياتية، ويتعلق الأمر ببرنامج حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين، والبرنامج المخصص للإنصاف وتكافؤ الفرص والزامية التمدرس، بالإضافة إلى البرنامج المتعلق بالتعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل النهوض بالفرد والمجتمع.

1.3.7 سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تم دمج بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف الوزارة من خلال مجموعة من مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية لبعد النوع الاجتماعي. وتساهم هذه المؤشرات في تتبع مستوى تحقيق الأهداف المرتبطة

بأهم محاور تدخل القطاع المتعلقة بتعزيز الإنصاف والمساواة بين الفتيات والفتيان في مجال الولوج إلى التعليم والمسارات الدراسية، فضلا عن تعزيز ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية داخل القطاع (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين	مأسسة مقاربة النوع في المنظومة التربوية	نسبة مسؤولي ومسؤولات المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف القائم على النوع		%12,30	%32
		نسبة تمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية		%7,40	%23
الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم	تسريع تعميم التعليم الأولي للأطفال بين 4 و5 سنوات	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و5 سنوات)	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	%81	%89,90
			النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	%80	%88,90
			نسبة التكافؤ إناث / ذكور	1,02	1,01
		عدد الأطفال لكل مربية	عدد الأطفال لكل مربية بالوسط القروي	17	20
			عدد الأطفال لكل مربية بالوسط الحضري	21	20
	تدريس جميع التلميذات والتلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي	النسبة الصافية للتمدرس بالسلك بالابتدائي	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	%100	%100
			النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	%97,80	%98,90
			نسبة التكافؤ إناث / ذكور	1,02	1
		عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي	عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي (إناث)	33.077	25.098
			عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي (ذكور)	39.719	26.123

	ضمان التمدرس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي	النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	%82,5	%84,95
			النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	%74,70	%77,61
			نسبة التكافؤ إناث / ذكور	1,10	1
		عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالاعدادي	عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالاعدادي (إناث)	72.966	75.155
		عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة بالتعليم الإعدادي	عدد التلاميذ المنقطعين بالإعدادي (إناث)	50.425	46.233
			عدد التلاميذ المنقطعين بالإعدادي (ذكور)	94.319	86.459
التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	تمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدرس بالثانوي التأهيلي	النسبة الصافية للتمدرس بالثانوي التأهيلي	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	%62	%62,94
			النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	%45	%45,91
		عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي	عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي (إناث)	46.317	47.707
		عدد التلاميذ المنقطعين بالثانوي	عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة بالثانوي (إناث)	24.582	22.534
			عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة بالثانوي (ذكور)	34.057	31.219

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2026.

الجدول 20: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي

وفيما يخص برنامج الميزانية المتعلق بحكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين، يستند تتبع تحقيق هدفه الرامي إلى مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة التربوية إلى مؤشرين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي. وقد سجلت هذه المؤشرات خلال سنة 2025 المستويات التالية:

- ✓ بلغت نسبة مسؤولي المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي 12,3% ؛
- ✓ بلغت نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية 7,4%.

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي قد أعطى الانطلاقة للبرنامج الوطني للإرشاد والتوجيه لفائدة القيادات النسائية في مارس 2026. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التطور المهني للموظفات وتعزيز ولوجهن إلى مناصب المسؤولية في قطاع التربية الوطنية.

وبالنسبة لبرنامج الميزانية المخصص للإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم، فإن تتبع تحقيق أهدافه المتعلقة بتسريع تعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال البالغين من العمر 4 إلى 5 سنوات، وتمدرس جميع التلميذات والتلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي، وضمان التمدرس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي، يستند إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي. وقد جاءت نتائج هذه المؤشرات الفرعية برسم سنة 2025 على النحو التالي:

- ✓ بلغت النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي 81% بالنسبة للفتيات، مقابل 80% بالنسبة للفتيان؛
- ✓ بلغ مؤشر التكافؤ الإجمالي بين الفتيات والفتيان بالتعليم الأولي 1,02 سنة 2025 مقابل 1 سنة 2024؛
- ✓ بلغت النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الابتدائي 100% بالنسبة للفتيات مقابل 97,8% بالنسبة للفتيان؛
- ✓ بلغ عدد الفتيات المنقطعات عن الدراسة بالتعليم الابتدائي 33.077 فتاة مقابل 39.719 فيما يخص الذكور؛
- ✓ بلغت النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الإعدادي 82,5% بالنسبة للفتيات مقابل 74,7% بالنسبة للفتيان ؛
- ✓ بلغ مؤشر التكافؤ الإجمالي بين الفتيات والفتيان بالتعليم الإعدادي 1,10 مقابل 0,96 سنة 2024؛
- ✓ بلغ عدد الفتيات المستفيدات من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي 72.966 فتاة؛
- ✓ بلغ عدد الفتيات المنقطعات عن الدراسة بالتعليم الإعدادي 50.425 فتاة مقابل 94.319 فيما يخص الذكور.

أما بالنسبة لبرنامج الميزانياتي المخصص للتعليم الثانوي التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع، فإن تتبع تحقيق هدفه الرامي إلى تمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدرس بالثانوي التأهيلي، يتم من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي. وقد سجلت هذه المؤشرات الفرعية خلال سنة 2025 النتائج التالية:

- ✓ بلغت النسبة الصافية لتمدرس الفتيات بالتعليم الثانوي التأهيلي 62% مقابل 45% بالنسبة للفتيان؛
- ✓ بلغ عدد الفتيات المستفيدات من خدمات الدعم الاجتماعي بالسلك الثانوي التأهيلي 46.317 فتاة؛
- ✓ بلغ عدد الفتيات المنقطعات عن الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي 24.582 فتاة مقابل 34.057 فيما يخص الذكور.

وتبرز هذه النتائج أن النسبة الصافية لتمدرس الفتيات تفوق النسبة المسجلة لدى الفتيان بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. كما تشير إلى أن أعداد الفتيات المنقطعات عن الدراسة تقل عن أعداد الفتيان في الأسلاك التعليمية الثلاثة المعنية. وتبرز هذه النتائج أيضا أهمية التدابير التي يتخذها القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي، وضرورة مواصلة تعزيز تنفيذها، بهدف الحد بشكل مستدام من الهدر المدرسي في صفوف الفتيات والفتيان.

وفي هذا الإطار، يواصل القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الهدرالمدرسي، ولا سيما توسيع تغطية مؤسسات "المدارس الرائدة"، وتوسيع شبكة "مدارس الفرصة الثانية" من الجيل الجديد، وتعزيز التنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بهدف تحيين وضبط لوائح التلاميذ والتلميذات المنقطعين عن الدراسة، وتكثيف حملات التعبئة والتحسيس بمشاركة مختلف المتدخلين، فضلا عن تعزيز آليات التأطير والتتبع البيداغوجي لضمان المواكبة المستمرة للتلميذات والتلاميذ.

2.3.7. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

بالإضافة إلى البرامج والمشاريع المدرجة ضمن سلسلة نتائجه المستجيبة للنوع الاجتماعي، يواصل القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي اتخاذ عدة إجراءات ومبادرات ترمي إلى تعزيز المساواة بين التلميذات والتلاميذ، ومكافحة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتمحور هذه الإجراءات على الخصوص حول ما يلي:

- ✓ مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما من خلال إعداد ونشر دعامات تواصلية باللغتين، ومراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية والرهانات الأمنية التي قد تعيق تمدرس الفتيات في الوسط القروي، والوقاية من الهدرالمدرسي في صفوف المراهقات؛
- ✓ مواكبة المراهقات في وضعية هشاشة، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، خلال مراحل الانتقال بين الأسلاك التعليمية في الوسط القروي؛
- ✓ تنفيذ البرنامج الرامي لتفكيك الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الاختيارات والتوجهات الدراسية والمهنية بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خلال الفترة 2023-2027 ؛
- ✓ تنزيل برنامج إعادة الإعمار لما بعد الزلزال (2024-2030)، بشراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار، مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي؛
- ✓ تنفيذ مشروع " فتاتيك" بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون والذي يهدف إلى تعزيز الإدماج الرقمي للفتيات وتوجيههن نحو المهن الرقمية. وقد مكّن هذا المشروع، خلال سنة 2025، من تحسيس 3.052 فتاة بمجالات الرقمنة وبرمجة الحاسوب وعلم الروبوتات.

8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

تعزز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار التزامها بإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضمن مجالات تدخلها، وذلك وفقا لتوجهات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030 القائمة أساسا على الإنصاف وتكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي.

1.8 تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تتوفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على نظام معلوماتي يشمل الأبعاد المرتبطة بمجالات تدخلها، ويضم مجموعة واسعة من المعطيات المصنفة حسب الجنس. وتتيح هذه المعطيات، على وجه الخصوص، تتبع تطور أعداد المسجلين الجدد والطلبة والخريجين حسب سلك الدراسة والجامعة والمؤسسة ومجال التكوين والمجال الترابي. كما تشمل هذه المعطيات الموارد البشرية للقطاع، ولا سيما الأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين، فضلا عن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الجامعية.

وعلى الرغم من عدم توفرها، إلى حدود اليوم، على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخّلها، تعتمد الوزارة على نتائج الدراسات التحليلية المستندة إلى معطيات هذا النظام المعلوماتي لتوجيه تدخلاتها الرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال.

2.8. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تواصل الوزارة جهودها الرامية إلى تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية وبرامج وآليات حكامة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وتروم هذه الجهود تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الطالبات والطلبة في الولوج إلى التعليم العالي وتحقيق النجاح الأكاديمي والاستفادة من الخدمات الجامعية، فضلا عن تثمين الكفاءات النساء ومساراتهن المهنية في مجالات التدريس والبحث العلمي والابتكار .

ويندرج هذا التوجه في إطار ترسيخ مبادئ الإنصاف والإدماج وتكافؤ الفرص، التي تشكل إحدى الركائز الأساسية للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030.

3.8. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ثلاثة من برامجها الميزانياتية. ويتعلق الأمر بالبرنامج الخاص بالقيادة والحكامة وبرنامج التعليم العالي وبرنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة.

1.3.8. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تم إدماج بُعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة نتائج القطاع، من خلال عدة مؤشرات ومؤشرات فرعية مراعية لبعد النوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه):

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
قيادة وحكامة	ترشيد تدبير الموارد البشرية وتنمية كفاءاتها	نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية		%32	%45
		نسبة الولوج إلى التكوين المستمر	نسبة ولوج النساء للتكوين المستمر	%48	%40
التعليم العالي	تحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي وقابلية تشغيل الخريجين	نسبة التخرج الظاهرة لسلك الإجازة بالتعليم العالي الجامعي العمومي حسب الجنس	نسبة التخرج الظاهرة لسلك الإجازة عند الإناث	-	%45
			نسبة التخرج الظاهرة لسلك الإجازة عند الذكور	-	%35
الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة	الاستجابة لطلبات الإيواء والإطعام للطلبة	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للذكور	%45	%42
			نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للإناث	%49	%47

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2026.

الجدول 21: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

وفي إطار البرنامج الميزانياتي المتعلق بالقيادة والحكامة، يرتكز تتبع مدى تحقيق هدفه المتعلق بترشيد تدبير الموارد البشرية وتنمية كفاءاتها على مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيبان لبعد النوع الاجتماعي. ويقيس المؤشر الأول نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، أما الثاني فيشير الى نسبة ولوج النساء إلى التكوين المستمر. وخلال سنة 2025 بلغ هذين المؤشرين 32% و48% على التوالي.

وفيما يخص البرنامج المخصص للتعليم العالي، يستند تتبع مدى تحقيق الهدف المتعلق بتحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي و قابلية تشغيل الخريجين، إلى مؤشرين فرعيين للأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي. وقد أُدرج هذان المؤشران الفرعيان حديثًا ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الخاص بالوزارة، ويقيسان على التوالي نسبة التخرج الظاهرة لسلك الإجازة بالتعليم العالي الجامعي العمومي لدى الطالبات والطلبة.

وبالنسبة للبرنامج الميزانياتي المخصص للدعم الاجتماعي للطلبة، يتم تقييم مدى تحقيق هدفه المتعلق بالاستجابة الاستجابة لطلبات الإيواء والإطعام للطلبة، من خلال مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي. ويقيس هذان المؤشران، على التوالي، نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للذكور وللإناث. وخلال سنة 2025، بلغت نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة 49% بالنسبة للطالبات، مقابل 45% للطلبة. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الشبكة الوطنية للأحياء الجامعية تضم 27 حيا جامعيًا، بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ 58.426 سريرًا، تخصص نحو 65% منها لفائدة الطالبات.

2.3.8. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع الاجتماعي

إلى جانب رافعات العمل المدرجة في سلسلة نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي، تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير، على تعزيز المساواة بين الجنسين. وتتمثل أبرز هذه التدخلات فيما يلي:

❖ *الوقاية من الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي ومكافحة العنف القائم على النوع:*

- يتم حاليا إعداد مشروع بشراكة مع البنك الدولي، يرمي إلى تعزيز آليات الإخبار والتبليغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيما حالات التحرش في الوسط الجامعي. وينص هذا المشروع على وضع بروتوكول موحد للاستماع والتوجيه، يُعتمد من قبل مراكز الاستماع المحدثة بالجامعات والأحياء الجامعية ؛
- مواصلة تنفيذ أنشطة التحسيس والتوعية لفائدة الطالبات والطلبة بشأن القضايا المرتبطة بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحته ؛
- توعية الفاعلين في الوسط الجامعي بالقضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي.

❖ *تعزيز تكافؤ الفرص بين الطالبات والطلبة في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الجامعية:*

- منح 438.971 منحة دراسية خلال السنة الدراسية الجامعية 2025-2026، وفق المعطيات المتاحة إلى غاية 13 يوليوز 2026، استفادت الطالبات من 63% منها[39]. وفي هذا الإطار، يواصل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية جهوده الرامية إلى توسيع وتنويع مصادر تمويل المنح الدراسية، بما يسهم في تعزيز استدامة منظومة المنح والرفع من قدرتها على الاستجابة لتطور حاجيات الطلبة والطالبات ؛
- توزيع أزيد من 12,68 مليون وجبة طعام، خلال السنة الدراسية الجامعية 2025-2026، منها 7,6 مليون وجبة لفائدة الطالبات، أي ما يقارب 60% من مجموع الوجبات الموزعة[40]؛

[39] يظل السجل الاجتماعي الموحد (RSU)، المدمج ضمن منصة «منحتي»، المعيار الوحيد للاستحقاق للحصول على المنح الاجتماعية، بما يضمن مزيدًا من الإنصاف في عملية إسناد هذه المنح.

[40] تعميم نظام البطاقات الإلكترونية لتمكين الطالبات والطلبة من الاستفادة من خدمات الإطعام الجامعي، من خلال اعتماد منظومة حديثة للحجز والمراقبة، بما يسهم في تبسيط الإجراءات والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

- تطوير عرض متنوع من الأنشطة الرياضية والثقافية من قبل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، بما يراعي احتياجات الطالبات ويسهم في تعزيز تنميتهن الشخصية ودعم اندماجهن في الحياة الجامعية ؛
- تعميم وحدات الوساطة والدعم النفسي على كافة الجامعات بهدف منع الهشاشة وتعزيز الرفاه النفسي لدى الطالبات والطلبة.

9. القطاع المكلف بالتكوين المهني

يضطلع القطاع المكلف بالتكوين المهني بدور محوري في تثمين الرأسمال البشري النسوي وتعزيز تمكينهن الاقتصادي. في هذا السياق، يواصل القطاع تنزيل الإجراءات الرامية إلى تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال إلى التكوين المهني، وذلك تماشيا مع أحد محاور استراتيجية عمله الذي يضمن ولوج الجميع إلى التكوين مدى الحياة.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

يستند إدماج بعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانياتية للقطاع إلى الدروس المستخلصة من عدة دراسات تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، أُنجزت ما بين سنتي 2017 و2019 بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي (CE-BSG) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومؤسسة تحدي الألفية (MCC)[41].

2.9. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

بحكم مهامه، يضطلع القطاع المكلف بالتكوين المهني بدور أساسي في ترسيخ الرأسمال البشري للنساء وتعزيز تمكينهن الاقتصادي. فمن خلال تيسير ولوجهن إلى تكوينات مؤهلة ومتنوعة وملائمة لحاجيات سوق الشغل، يساهم القطاع في تقوية كفاءاتهن وتحسين قابليتهن للتشغيل وإدماجهن المهني.

ويندرج هذا التوجه في صلب المحور الاستراتيجي الأول للقطاع والذي يهدف إلى ضمان ولوج الجميع إلى التكوين مدى الحياة، من خلال انفتاح منظومة التكوين المهني على مختلف فئات الساكنة واعتماد صيغ ولوج أكثر مرونة. وتُولى، في هذا الإطار، عناية خاصة للأشخاص المنحدرين من المناطق القروية وشبه الحضرية، وللأسر ذات الدخل المحدود، وللأشخاص في وضعية إعاقة، وللأشخاص في وضعيات خاصة. وتكتسي هذه المقاربة المدمجة أهمية كبرى بالنسبة للنساء المنتميات إلى هذه الفئات، اللواتي قد يواجهن إكراهات متعددة في الولوج إلى التكوين والفرص الاقتصادية.

ومن المنتظر كذلك أن تتعزز مساهمة القطاع في إطار تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل، المعتمدة في فبراير 2025، التي تنص، بشكل خاص، على توسيع التكوين بالتدرج المهني، وتولي اهتماما خاصا للشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، الذين تشكل النساء منهم أكثر من 72%.

[41] تعرض النسخ السابقة من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، بشكل مفصل، مختلف هذه الدراسات التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي التي أنجزها القطاع.

3.9. سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع : تطبيق منهجية الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتكوين المهني برامجه الميزانياتية الثلاثة، وهي: برنامج حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء، وبرنامج قيادة منظومة التكوين المهني، وبرنامج تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني. وقد أُدمج بُعد النوع الاجتماعي فيها على مستوى مجموعة من الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	نسبة النساء في مناصب المسؤولية		%43	%43
قيادة منظومة التكوين المهني	ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع	أعداد المستفيدين من التكوين المهني- العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني	%49	%50
		أعداد المستفيدين من التكوين المهني: التكوين داخل المؤسسات- العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني: التكوين داخل المؤسسات	%53	%52
		أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي	نسبة المستفيدات من التكوين - التكوين بالتمرس المهني	%33	%53
		أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني - العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني -التكوين بالتدرج المهني-	%48	%57
	توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ العدد الاجمالي	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني	%7	%8
		أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني . تكوين نزلاء المؤسسات السجنية – العدد الإجمالي	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية-	%5	%6

		أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني . تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة-	%37	%35
	تقوية التماسك الاجتماعي	أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من مساهمة الدولة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي	نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من مساهمة الدولة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة	%50	%55
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع	النسبة الإجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي		%65

المصدر: القطاع المكلف بالتكوين المهني، 2026

الجدول 22: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتكوين المهني

ففي إطار البرنامج الميزانياتي المتعلق بحكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء، يرتكز تتبع مستوى تحقيق الهدف المتعلق بضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني، أساسا، على مؤشر لنجاعة الأداء يراعي بعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة النساء في مناصب المسؤولية، التي بلغت 43% سنة 2025 مقابل 41% سنة 2024.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المخصص لقيادة منظومة التكوين المهني، يتم تتبع مستوى تحقيق أهدافه المراعية للنوع الاجتماعي، والمتمثلة في تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع، وتوسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء، وتقوية التماسك الاجتماعي، من خلال عدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية لبعد النوع الاجتماعي. وقد سجلت هذه المؤشرات الفرعية خلال سنة 2025 المستويات التالية:

- بلغت نسبة ولوج الفتيات إلى التكوين المهني، في جميع المسالك، 49% مقابل 50% سنة 2024؛
- بلغت نسبة ولوج الفتيات إلى التكوين داخل المؤسسات 53% مقابل 52% سنة 2024؛
- بلغت نسبة ولوج الفتيات إلى التكوين بالتمرس المهني 33% مقابل 36% سنة 2024؛
- بلغت نسبة ولوج الفتيات إلى التكوين بالتدرج المهني فقد بلغت 48% مقابل 56% سنة 2024؛

- بلغت نسب ولوج الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني وإلى تكوين نزلاء المؤسسات السجنية وإلى تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة على التوالي 7% و5% و37%؛
- بلغت نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من مساهمة الدولة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة 50% مقابل 55% سنة 2024.

وأما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي المتعلق بتنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع، يستند إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة إدماج خريجات التكوين المهني في سوق الشغل. غير أنه لا تتوفر لهذا المؤشر الفرعي قيمة برسم سنة 2025، بسبب عدم توفر دراسة حديثة حول إدماج خريجات وخريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي.

IV. الولوج المنصف لعوامل الإنتاج لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء

يرتكز الولوج المنصف للنساء إلى عوامل الإنتاج على تحسين ولوجهن إلى سوق الشغل والأنشطة المدرة للدخل، وكذا تعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرار. ويستعرض هذا المحور البعد الأفقي للتشغيل قبل التطرق إلى الفرص التي تتيحها مختلف القطاعات لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

1. القطاع المكلف بالتشغيل

يضطلع القطاع المكلف بالتشغيل بدور محوري في تعزيز ولوج النساء إلى سوق الشغل والأنشطة الاقتصادية، باعتباره شرطا أساسيا لتعزيز تمكينهن ومساهمتهن في خلق الثروة. وفي هذا الإطار، يواصل القطاع تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين قابلية تشغيل النساء ودعم مبادراتهن المقاولاتية وتعزيز المساواة المهنية وحماية حقوقهن في العمل. ومن المرتقب أن تتعزز هذه الدينامية من خلال تنزيل خارطة الطريق من أجل التشغيل، والتي تتضمن، على الخصوص، تدابير تهدف إلى رفع معدل نشاط النساء وتعزيز ولوجهن إلى فرص الشغل.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

قام القطاع المكلف بالتشغيل بإنجاز مجموعة من الدراسات التحليلية المتعلقة بولوج النساء إلى سوق الشغل، بشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالتحليل القطاعي من منظورالنوع الاجتماعي المنجز بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، وكذا بالأعمال المنجزة في إطار بروتوكول الاتفاق المبرم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. كما قام القطاع، سنة 2023، بإعداد دليل حول مقاربة النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء في إطار النسخة الثالثة من برنامج "من أجلك."

ويستند تحليل سوق الشغل من منظور النوع الاجتماعي كذلك إلى النظام الوطني للمعلومات الإحصائية، الذي يتم إغناؤه أساساً بالبحوث المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2026 بإعادة هيكلة البحث الوطني حول التشغيل وتعويضه بـ البحث حول القوى العاملة[42]، الذي تهدف إسهاماته المنهجية والتحليلية إلى تعميق تحليل مشاركة النساء في سوق الشغل ورصد الإكراهات التي تواجههن.

ويتعزز هذا النظام المعلوماتي بمجموعة من المصادر القطاعية والإدارية. ومن بينها بارومتر الصناعة، المنجز انطلاقاً من البحث الصناعي لوزارة الصناعة والتجارة، والذي يوفر، على الخصوص، معطيات حول التشغيل بالقطاع الصناعي المدمج لبعد النوع الاجتماعي.

ومن جهتها، تتيح أشغال المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، المبنية على قاعدة موحدة للمعطيات الإدارية، من تتبع وتحليل تطور مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق عدة أبعاد، لاسيما الجنس والقطاع الاقتصادي، والجهة وخصائص المقاولات. كما توفر هذه الدراسات معطيات حول

[42] تُعرَض التفاصيل المتعلقة بإعادة هيكلة البحث الوطني حول التشغيل وتعويضه بـ البحث حول اليد العامل في الجزء المخصص للمندوبية السامية للتخطيط.

الدينامية المقاولاتية النسائية ومكانة النساء في تسيير المقاولات.

كما يرتقب تعزيز تحليلات سوق الشغل من منظور النوع الاجتماعي من خلال آليات تتبع تنزيل خارطة الطريق من أجل التشغيل. ومن شأن تجميع واستغلال المعطيات التي تنتجها مختلف الأطراف المعنية في هذه الخارطة أن يسهم في تعزيز تتبع الوضعية الكمية والنوعية لمشاركة النساء في سوق الشغل، وتقييم أفضل لآثار التدابير المعتمدة لفائدة إدماجهن الاقتصادي.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

في إطار تنزيل استراتيجيته في مجالات الشغل والتشغيل، يولي القطاع المكلف بالتشغيل أهمية خاصة لإدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن توجهاته الاستراتيجية وبرامج عمله. ومن أجل مأسسة هذه المقاربة، يعمل القطاع، من خلال مجموعة من المشاريع، على تعزيز المساواة بين النساء والرجال، بما ينسجم مع مبادئ العمل اللائق وتحسين ظروف العمل والحفاظ على السلم الاجتماعي، مع تشجيع الإدماج المهني والاقتصادي للأشخاص الباحثين عن الشغل.

وفي مجال الإدماج الاقتصادي والتشغيل وتحسين أداء سوق الشغل، واصل القطاع تنفيذ برنامج "من أجلك" المنجز في إطار التعاون المغربي البلجيكي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وتشجيع روح المقاولة لديهن، ودعم إحداث المقاولات النسائية، فضلا عن تحسين قابلية تشغيل النساء غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب.

ومن المرتقب أن تسهم التدابير المنصوص عليها في إطار خارطة الطريق من أجل التشغيل في تعزيز الفرص المتاحة أمام النساء للاستفادة من برامج النهوض بالتشغيل. وتشمل هذه التدابير، على الخصوص، توسيع قاعدة المستفيدين من برنامجي "التكوين من أجل الإدماج" و"تأهيل" لتشمل الأشخاص غير الحاصلين على شهادات، إضافة إلى تدابير المواكبة الرامية إلى تجاوز العوائق التي تحد من ولوج النساء إلى سوق الشغل، من خلال تطوير خدمات رعاية الأطفال وتأمين وسائل النقل.

وفي مجال الشغل، يباشر القطاع مجموعة من المشاريع الرامية إلى ترسيخ مبادئ العمل اللائق وتعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي مع مواصلة تعزيز حقوق النساء الأجيرات. وتشمل هذه المشاريع، على الخصوص، نشر ثقافة المساواة المهنية وتعزيز إدماج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المقاولات الخاصة، من خلال تنظيم جائزة المساواة المهنية. كما تشمل تعزيز مراقبة مدى احترام مقتضيات تشريع الشغل المتعلق بالنساء الأجيرات وتتبع تنزيله الفعلي، إضافة إلى تطوير الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية حقوق النساء في العمل.

كما يعمل القطاع على إدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير موارده البشرية، من خلال تكريس مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة بين النساء والرجال وعدم التمييز في مختلف مراحل المسار الإداري. وتشمل هذه المقاربة كذلك مجالات التكوين وتعزيز القدرات وتطوير الخبرات، بهدف تأهيل الكفاءات النسائية وتمكينها من الولوج إلى مناصب المسؤولية.

3.1. سلسلة النتائج المراعية للنوع : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتشغيل جميع برامجه الميزانياتية. ويتعلق الأمر بالبرنامج المتعلق بالدعم والقيادة، والبرنامج المخصص للإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل، بالإضافة إلى البرنامج المخصص للشغل.

1.3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع

يتم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل بشكل صريح ضمن سلسلة نتائج القطاع، من خلال مجموعة من المؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، والتي تمكن من تتبع مدى تحقيق أهداف القطاع في مجال تعزيز ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج الى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%46,57	%25
	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي والقاري	عدد الأطر المستفيدة من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل وخارج المغرب	نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل المغرب	%49	%30
			نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي خارج المغرب	%33	%30
		عدد المشاركين في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها	نسبة الاناث المشاركات في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها	%46	%35
الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل	تشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولة الصغيرة	عدد المقاولات المحدثة من طرف النساء التي تمت مواكبتهن في إطار برنامج "من أجلك"		963	600
	تطوير منظومة رصد سوق الشغل	عدد الاصدارات	نسبة الإصدارات المتضمنة لمعطيات وتحاليل حول النوع	%80	%80
الشغل	تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحقوق الأساسية للفئات الخاصة	عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال النهوض بالمساواة المهنية والحقوق الأساسية للفئات الخاصة	عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال حماية حقوق المرأة في العمل	6	14
		عدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية		0	130

المصدر: القطاع المكلف بالتشغيل 2026.

الجدول 23: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتشغيل

يتبين من خلال تحليل سلسلة النتائج أن تتبع مستوى تحقيق الهدفين المسندين إلى البرنامج المتعلق بالدعم والقيادة يعتمد على مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويهم هذان الهدفان، على التوالي، التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات ودعم ومواكبة برامج القطاع وتعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي والقاري. وقد سجلت هذه المؤشرات الفرعية خلال سنة 2025 المستويات التالية:

- بلغت نسبة ولوج النساء إلى التكوين 46,57%؛
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من التكوينات المنظمة في إطار التعاون الدولي بالمغرب 49% مقابل 48% سنة 2024؛
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من التكوينات المنظمة بالخارج في إطار التعاون الدولي 33%؛
- بلغت نسبة مشاركة الإناث في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل تنسيق المشاركة فيها 46% مقابل 44% سنة 2024[43].

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي الخاص بالإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل، فإن تقييم مستوى تحقيق هدفه المتعلق بتشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولة الصغيرة يعتمد، على الخصوص، على مؤشر نجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي يقيس عدد المقاولات المحدثة من طرف النساء المستفيدات من المواكبة في إطار مشروع "من أجلك". وقد بلغ عدد هذه المقاولات سنة 2025 ما مجموعه 963 مقاولة مقابل 754 مقاولة سنة 2024.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن النسخة الثالثة من برنامج "من أجلك" التي تغطي الفترة 2022- 2026 سجلت إلى غاية نهاية يونيو 2026، النتائج التراكمية لتالية:

- مواكبة 8.012 امرأة حاملة لمشروع في مرحلة ما قبل إحداث المقاولة؛
- إحداث 2.050 مقاولة نسائية؛
- مواكبة 8.572 امرأة في مرحلة ما بعد إحداث المقاولة أو خلال مرحلة تطوير مقاولاتهن؛
- مواكبة 17.694 امرأة غير الملتحقة بالتعليم أوالعمل أو التدريب؛
- تكوين 2.072 امرأة غير الملتحقة بالتعليم أوالعمل أو التدريب ؛
- إدماج 4.297 امرأة في سوق الشغل.

وفيما يتعلق بالهدف الرامي إلى تطوير منظومة مندمجة لرصد سوق الشغل والمرتبط بالبرنامج نفسه، فإن تتبع مستوى تحقيقه يعتمد على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي يقيس نسبة الإصدارات المتضمنة لمعطيات وتحاليل حول النوع. وقد بلغت هذه النسبة 80% سنة 2025، وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2024.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالشغل، فإن تتبع مستوى تحقيق هدفه الرامي إلى تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية والحقوق الأساسية للفئات الخاصة يعتمد على مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيبين للنوع

[43] يحرص القطاع المكلف بالتشغيل على التقيد بتوصيات منظمة العمل الدولية الرامية إلى تعزيز تمثيلية النساء ضمن الوفود الوطنية، من خلال ضمان نسبة مشاركة لا تقل عن 30%، سعيا إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء.

الاجتماعي. ويقيس هذان المؤشران، على التوالي، عدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية، وعدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال حماية حقوق النساء في العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الدورة الثامنة من جائزة المساواة المهنية لم يتم تنظيمها سنة 2025. في حين، بلغ عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال حماية حقوق النساء في العمل ست جمعيات خلال السنة نفسها.

2.3.1.إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير المدمجة في سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع

بالموازاة مع رافعات التدخل المندرجة ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، يعمل القطاع المكلف بالتشغيل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء. وتتمثل أبرز التدخلات المنجزة في هذا الإطار فيما يلي:

- *البرامج النشيطة للتشغيل*: يبين الجدول أسفله توزيع المستفيدين من هذه البرامج

البرنامج	الهدف	نسبة النساء من مجموع المستفيدين
إدماج	يهدف البرنامج إلى تمكين الشباب الباحثين عن العمل من الحصول على أول تجربة مهنية داخل المقاولات	إدماج أكثر من 138.573 شخص سنة 2025، تمثل النساء منهم 50,3%. سجل الربع الأول من سنة 2026 إدماج حوالي 46.247 شخصا، بلغت نسبة النساء ضمنهم 56%.
تحفيز	النهوض بالتشغيل داخل المقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة التأسيس من خلال الاستفادة من نظام تحفيزي	استفاد حوالي 24.686 أجيرا من هذا البرنامج سنة 2025، شكلت النساء 31,6% منهم. تمت مواكبة 5.958 أجيرا، بلغت نسبة النساء منهم 33% خلال الربع الأول من سنة 2026.
تأهيل	تحسين قابلية التشغيل للباحثين عن الشغل	بلغت نسبة النساء المستفيدات من التكوين التعاقدي 40% سنة 2025.

المصدر: القطاع المكلف بالتشغيل 2026.

الجدول 24 : نسبة النساء النشيطة من مجموع المستفيدين من برامج التشغيل

- *برنامج "التشغيل الذاتي"*: يشكل هذا البرنامج رافعة للإدماج في الحياة المهنية وخلق فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة من خلال دعم ومواكبة حاملي المشاريع في إنشاء مقاولات صغيرة جداً وتعاونيات وأنشطة فردية. وقد واكب هذا البرنامج 5.676 من حاملي المشاريع، إلى غاية نهاية غشت 2026، وأسهم في إحداث 1.652 مقاولة أو نشاطًا مدرًّا للدخل، فضلا عن توفير 2.674 منصب شغل. وتتعزز هذه الجهود من خلال مشاريع للتعاون الدولي مخصصة لدعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء.
- *برنامج "الإدماج الاقتصادي للنساء في قطاعات المستقبل بالمغرب" (2024-2028)*: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مشاركة النساء في مهن المستقبل، باعتبارها محركات للأداء والابتكار. ويرتكز تنزيله على ثلاث ركائز متكاملة، تتمثل في:

- ✓ تعزيز قدرات المؤسسات العمومية على بلورة سياسات تتلائم مع الخصوصيات الجهوية؛
- ✓ مواكبة المقاولات في إرساء بيئات عمل دامجة ومحفزة لتشغيل النساء؛
- ✓ تطوير الكفاءات التقنية والمقاولاتية والشخصية للنساء، إلى جانب تنفيذ إجراءات مرتبطة بالمعايير الاجتماعية.

- *برنامج "وفيرة":* تهدف المرحلة الثانية من هذا البرنامج، والتي تمتد من غشت 2025 إلى نونبر 2028، إلى تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للعاملات والعمال المهاجرين الموسميين، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء عقب عودتهن إلى بلدهن الأصلي. ومن المرتقب أن يستفيد من هذا البرنامج 3.000 من العاملات والعمال الموسميين المهاجرين، من بينهم 300 مستفيد ومستفيدة من منحة قدرها 2.500 يورو موجهة لدعم إحداث أنشطة مذرة للدخل، بما يساهم في تعزيز إعادة إدماجهم الاقتصادي.

- *البرنامج الوطني لتكوين وإدماج مربيات ومربي التعليم الأولي:* تمثل النساء 90% من مجموع المستفيدين من هذا البرنامج.

- *تعبئة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتعزيز ولوج النساء إلى سوق الشغل:* اعتمادا على شبكة تتكون من 82 وكالة محلية، و12 وكالة جهوية، و11 وكالة جامعية، و35 فضاء للتشغيل، و8 وحدات متنقلة، حققت الوكالة سنة 2025 مجموعة من الإنجازات لفائدة الإدماج المهني للنساء، من أبرزها:

  - شكلت النساء 46% من مجموع المسجلين الجدد بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
  - بلغت نسبة النساء المستفيدات من مجموع المستفيدين من مقابلات التوجيه المهني 49% أي ما يعادل 87.414 امرأة من أصل 179.624 مستفيدا؛
  - شكلت نسبة النساء المستفيدات من عقود الشغل بالخارج حوالي 93%؛
  - بلغت نسبة النساء المستفيدات من ورشات البحث عن عمل 51%، أي ما يعادل 54.393 امرأة من أصل 107.678 مستفيدا.

2. القطاع المكلف بالفلاحة

يواصل القطاع المكلف بالفلاحة جهوده الرامية إلى تعزيز الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة القروية، في إطار تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030".

1.2. التحليل القائم على النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

يتوفر قطاع الفلاحة على مجموعة من الدراسات التحليلية المخصصة للفوارق بين الجنسين في مجالي الفلاحة والتنمية القروية. وفي هذا الإطار، أنجز القطاع سنة 2019، تحليلا من منظور النوع الاجتماعي شمل مختلف مجالات اختصاصه، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وقد تعززت هذه الدراسة التحليلية سنة 2023 من خلال إنجاز تقييم لقطاعي الفلاحة والتنمية القروية من منظور النوع الاجتماعي، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)[44].

وفي نفس السياق، أنجزت الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان سنة 2026، تحليلا من منظور النوع الاجتماعي في إطار مشروع التدبير المستدام للمنظومات البيئية للواحات بالمغرب (PROGEDOM)، بدعم من البنك الدولي[45]. ويهدف هذا التحليل إلى تشخيص الفوارق بين الجنسين في مناطق الواحات والأركان. وقد شكلت الخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه مرجعا لإعداد سياسة الوكالة في مجال النوع الاجتماعي في أفق سنة 2030، وكذا دليلا للتتبع والتقييم يدمج بُعد النوع الاجتماعي. وتوجد هاتان الآليتان حاليا في طور الاستكمال.

ومن جهة أخرى، تم إنجاز بحث ميداني يركز على بُعد النوع الاجتماعي بهدف تقييم آثار مختلف إنجازات مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية بمقدمة الريف (PODER) على تمكين المرأة القروية. ويندرج هذا البحث ضمن منظومة تتبع وتقييم المشروع، حيث يهدف إلى تحليل التغيرات التي أحدثتها تدخلاته على مستوى ظروف العيش والقدرات والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء المستفيدات.

وإلى جانب هذه الدراسات التحليلية، يعتمد القطاع والمؤسسات التابعة له على المعطيات والدراسات التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط، والقطاعات الوزارية الأخرى، فضلا عن الشركاء الوطنيين والدوليين. وتساهم هذه المصادر في تعميق المعرفة بالفوارق بين الجنسين في قطاعي الفلاحة والتنمية القروية، وفي توجيه وإعداد التدابير المعتمدة في هذا المجال وتتبعها وتقييمها.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يندرج إدماج بُعد النوع الاجتماعي ضمن أولويات القطاع في إطار مواصلة تنزيل توجهات استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، ولا سيما ركيزتها الأولى المتعلقة بتنمية الرأسمال البشري. ويكتسي هذا الإدماج طابعاً أفقياً يشمل الإرشاد

[44] " المغرب: تقييم النوع الاجتماعي في قطاعي الفلاحة والتنمية القروية "، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، دجنبر 2023.

[45] مُمَوَّل من طرف صندوق PROGREEN في إطار إعداد سياسة تراعي بعد النوع الاجتماعي في أفق سنة 2030.

والتكوين الفلاحيين، ومشاريع التنمية الفلاحية، وتنظيم سلاسل الإنتاج وتطويرها، بما في ذلك سلاسل المنتجات المحلية، فضلاً عن تدبير الموارد البشرية. كما يُراعى هذا التوجه ضمن المشاريع المنجزة مع الشركاء الدوليين والمؤسسات الممولة، مما يسهم في تعزيز التقائية التدابير الرامية إلى النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في المجال القروي.

وفي مجال التمكين الاقتصادي للمرأة القروية، تركز أولويات القطاع على تحسين ولوجها للموارد والدعم التقني والمالي والتكوين وآليات المواكبة. وتهدف الإجراءات المنفذة، في هذا الصدد، إلى تطوير قدراتها الإنتاجية وكفاءاتها التقنية والتدبيرية في مجالات الإنتاج والتثمين والتسويق والتنظيم الجماعي وتدبير المشاريع الفلاحية.

وقامت وكالة التنمية الفلاحية خلال سنة 2026، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتحيين استراتيجيتها لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف برامجها. وقد أفضى هذا التحيين إلى إعداد خطة عمل جديدة في مجال النوع الاجتماعي ترتكز على خمسة محاور، تشمل تعزيز حكامة تنزيل استراتيجية الوكالة في مجال النوع الاجتماعي، وإدماج هذا البُعد في برامجها، وتوطيد آليات التتبع والتقييم من منظور النوع الاجتماعي، فضلا عن تطوير أنشطة التحسيس وتثمين الرأسمال البشري في هذا المجال.

كما أعدت وكالة التنمية الفلاحية دليلاً لترتيب أولويات مقترحات المشاريع المقدمة من طرف الهيئات المنفذة المرشحة للاستفادة من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ. ويهدف هذا الدليل إلى توجيه ومواكبة الهيئات المنفذة في إعداد مشاريعها وتقديمها إلى الصندوق، مع تحديد المتطلبات المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال، ولا سيما اعتماد مناهج والأدوات الكفيلة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وإرساء آليات لتقييم الآثار المحتملة للمشاريع المرشحة للتمويل على الفوارق بين الجنسين.

ومن جانبها، تتضمن استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في أفق سنة 2030، التي تشرف على تنزيلها الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، مجموعة من التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال والإدماج الاجتماعي. ويهدف محوراها الاستراتيجيان الثاني والثالث، على التوالي، إلى مكافحة مختلف أشكال الهشاشة الاجتماعية من خلال برامج خاصة وملائمة، وإلى تعزيز إدماج الشباب والنساء في الأنشطة الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجالات الملائمة. وتعتمد الوكالة، في هذا الإطار، على مجموعة من آليات التدخل، من بينها تطوير التعاونيات النسائية، وإحداث أنشطة مدرة للدخل، وتعزيز قدرات النساء المقاولات، والرفع من مشاركتهن في هيئات الحكامة المحلية.

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع، ثلاثة من برامجه الميزانياتية، يتعلق الأمر برنامج تطوير السلاسل المنتجة، وبرنامج التعليم والتكوين والبحث، بالإضافة إلى برنامج الدعم والخدمات المتنوعة.

1.3.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع المعتمدة من طرف القطاع

تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي بشكل مباشر في سلسلة نتائج القطاع، من خلال مجموعة من الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
تطوير السلاسل المنتجة	تحسين نسبة تأطير الفلاحين وإدماج النوع	عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي	عدد الفلاحات المؤطرات من طرف كل مستشار فلاحي		187
			عدد الفلاحين الذكور المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي		661
		نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتوجات المحلية		%38	%50
التعليم والتكوين والبحث	تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	النسبة التراكمية للحاصلين على ديبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي	النسبة التراكمية للحاصلين على ديبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي -إناث-	%11	%13
			النسبة التراكمية للحاصلين على ديبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي -ذكور-	%31	%36
	إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الفلاحية	عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي	عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	175	250
			عدد نقط الارتكاز وأطر وزارة الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	50	50
الدعم والخدمات المتنوعة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية		%45	%50

المصدر: القطاع المكلف بالفلاحة، 2026.

جدول 25: سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة

ويرتكز تتبع مدى تحقيق هدف البرنامج المتعلق بتطوير السلاسل المنتجة، والرامي إلى تحسين نسبة تأطير الفلاحين وإدماج النوع، على مؤشر ومؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع الاجتماعي، حيث يقيس المؤشرالأول

نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتجات المجالية، والتي بلغت 38% سنة 2025. أما المؤشران الفرعيان فيقيسان، على التوالي، عدد الفلاحات والفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي .

وفي هذا الإطار، تواصل وكالة التنمية الفلاحية تنزيل مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز مواكبة منتجي المنتجات المجالية، مع مراعاة بُعد النوع الاجتماعي. وتتمثل أبرز الإنجازات المسجلة في هذا الصدد فيما يلي:

- تنزيل 11 برنامجاً لتأهيل التجمعات المنتجة للمنتجات المجالية لفائدة 530 تجمعاً، تمثل حوالي 1.346 تعاونية ونحو 34.500 منخرط، تشكل النساء 36% منهم، موزعين على مختلف جهات المملكة؛
- تنظيم الدورة السابعة للمباراة المغربية للمنتجات المجالية خلال سنة 2026، بمشاركة 361 تجمعاً للمنتجين يمثلون حوالي 11.574 منتجاً، تشكل النساء 48% منهم؛
- إدراج 267 تجمعاً ضمن قوائم تسويق مختلف المنتجات المجالية بالمحلات التجارية الكبرى، وتضم هذه التجمعات 546 تعاونية وأزيد من 15.279 من صغار المنتجين، تشكل النساء 48% منهم؛
- إحداث متاجر متخصصة في تسويق المنتجات المجالية لفائدة 48 تجمعاً للمنتجين، يضم 125 تعاونية وأزيد من 4.300 فلاح، تشكل النساء 55% منهم؛
- منح تراخيص استعمال العلامة الجماعية للمنتجات المجالية لفائدة 1.880 منتجاً مجاليا تابعا ل 393 تجمعاً للمنتجين، يضم 687 تعاونية و16.589 منخرطاً، تشكل النساء 36% منهم؛
- مشاركة 444 تجمعاً منتجا في معارض دولية تضم 993 تعاونية و30.336 من صغار الفلاحين، تشكل النساء 47% منهم ؛
- استعمال المنصة الرقمية للبيع عبر الإنترنت «www.terroirdumaroc.gov.ma»، المخصصة للترويج للمنتجات المجالية المغربية الصادرة عن التعاونيات الفلاحية، من طرف 300 تجمع يمثل 566 تعاونية و17.780 من صغار الفلاحين، تشكل النساء 46% منهم .

وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص بالتعليم والتكوين والبحث، يركز تتبع مدى تحقيق هدفه المتعلق بتحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي، على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين للنوع الاجتماعي، يقيسان النسبتين التراكميتين للحاصلين على ديبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي. وقد بلغت هاتان النسبتان، سنة 2025، 11% بالنسبة للإناث و31% بالنسبة للذكور، مقابل 8% و24% على التوالي سنة 2024.

ويتضمن البرنامج ذاته هدفاً يرمي إلى إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية، يتم تتبع مدى تحقيقه من خلال مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأول بعدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة لبعد النوع الاجتماعي، والذي بلغ 175 مستفيدة سنة 2025، مقابل 240 سنة 2024. أما الثاني فيقيس عدد نقط الارتكاز وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي، والذي بلغ 50 مستفيدا سنة 2025، مقابل 75 مستفيدا سنة 2024.

كما يُراعى بُعد النوع الاجتماعي ضمن البرنامج المخصص للدعم والخدمات المتنوعة، حيث يتم تتبع مدى تحقيق هدفه المتعلق بالتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، على مؤشر لنجاعة الأداء مستجيب للنوع الاجتماعي يقيس نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية. وقد بلغت هذه النسبة 45% سنة 2025، مقابل 41% خلال سنة 2024.

2.3.2. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدرجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

إضافة إلى المشاريع المندرجة ضمن سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، يقوم القطاع بتنزيل مجموعة من الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء القرويات في مختلف حلقات سلاسل القيمة الفلاحية وتقوية قدراتهن الاقتصادية والإنتاجية ودعم تمكينهن الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تم إحداث مركز جهوي للشباب المقاولين في مجالي الفلاحة والصناعات الغذائية في جميع جهات المملكة. وتهدف هذه المراكز إلى تشجيع الشباب على الاستثمار وريادة الأعمال في القطاع الفلاحي، من خلال مواكبتهم لخلق المقاولات وتطويرها وضمان استدامتها. وقد مكن تنزيل هذه الآلية من تنظيم 1334 نشاطا للتحسيس والإعلام لفائدة 38.607 من الشباب، من بينهم 7.424 امرأة. كما مكن من انتقاء حوالي 3246 فكرة مشروع تقدمت بها نساء، من أصل 16.231 فكرة مشروع منتقاة، أي بنسبة 20%[46].

وفي مجال التنمية القروية والمناطق الجبلية، يتضمن كل من مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية للجهة الشرقية ومشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية بمقدمة الريف، الممولين من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمنفذين من طرف القطاع، عدة إجراءات للمواكبة تروم تعزيز التمكين الاقتصادي والمالي للنساء. وتشمل هذه الإجراءات، على الخصوص، تطوير وحدات للتثمين، وتعاونيات لتربية النحل وتربية الماشية، وأنشطة مدرة للدخل.

وفي السياق ذاته، تواصل الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وأشجار الأركان تنفيذ عدة مشاريع بمناطق الواحات والأركان، تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وتقوية قدرتهن على الصمود، والنهوض بتنمية مجالية دامجة ومستدامة. ويعرض الجدول التالي أبرز المنجزات المحققة في إطار تنفيذ هذه المشاريع.

[46] المصدر: المنصة الرقمية «Chababagri.ada.gov.ma»

المشروع	الأهداف	التمويل	الإنجازات
مشروع التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء بأقاليم محمية المحيط الحيوي للأركان(ASEFOA)	تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء بمناطق الواحات والأركان، من خلال تحسين ولوجهن إلى الفرص الاقتصادية والموارد الإنتاجية وهيئات الحكامة، وتعزيز قدرتهن على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.	- يُنفذ المشروع في إطار التعاون بين المغرب وحكومة كندا، بميزانية إجمالية قدرها 8 ملايين دولار كندي، منها 7 ملايين دولار ممولة من طرف كندا؛ - أُطلق المشروع سنة 2025 على مدى خمس سنوات.	إلى غاية نهاية سنة 2025 : - إرساء آليات حكامة المشروع وطرق تنفيذه؛ - إنجاز التشخيص المجالي؛ - تطوير أدوات منهجية لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.
مشروع التدبير المستدام للنظم البيئية الواحية بالمغرب (PROGEDOM)	تعزيز القدرات المؤسساتية وتقاسم المعارف المبتكرة المتعلقة بالواحات، وإعادة تأهيل النظم البيئية الواحية واستعادة المنظومات البيئية للواحات، وتحسين سبل العيش.	يستفيد المشروع من تمويل قدره 12 مليون دولار، تمت تعبئته من موارد الصندوق الائتماني PROGREEN، وذلك لفترة تنفيذ تمتد من 2024إلى 2026.	إلى غاية يونيو 2026 : - بلغت نسبة المشاريع الفرعية المنفذة التي تتولى النساء قيادتها 49%؛ - بلغت حصة النساء من فرص الشغل المحدثة 37%.
مشروع تنمية زراعة الأركان في المناطق المتدهورة(DARED)	تعزيز قدرة الساكنة القروية على الصمود والمحافظة على محمية المحيط الحيوي للأركان، الممتدة على مساحة 2,5 مليون هكتار، مع إحداث فرص شغل لفائدة النساء ودعم التعاونيات والأنشطة النسائية المدرة للدخل.	يُعد المشروع من أوائل المشاريع الممولة من طرف الصندوق الأخضر للمناخ، بغلاف مالي قدره 49,2 مليون دولار، ويغطي الفترة الممتدة من 2018 إلى 2028.	بلغت حصة النساء من مجموع المستفيدين من البرنامج 35% إلى غاية نهاية يونيو 2026.

المصدر: القطاع المكلف بالفلاحة 2026.

3. القطاع المكلف بالصيد البحري

يواصل القطاع المكلف بالصيد البحري اهتمامه المتزايد بإدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن برامجه. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم التمكين الاقتصادي للنساء، وترسيخ مساهمتهن في التنمية المستدامة والمندمجة لقطاع الصيد البحري.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

أنجز القطاع المكلف بالصيد البحري، خلال سنة 2019، بشراكة مع كل من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي شملت مختلف مجالات تدخله، وذلك بغرض إغناء سلسلة نتائجه المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تهدف خارطة الطريق الاستراتيجية ل للقطاع المكلف بالصيد البحري، للفترة 2025-2027، إلى إعطاء دفعة قوية لإصلاح وتحديث قطاع الصيد البحري، وفقا لمبادئ الاقتصاد الأزرق، مع جعل تثمين الرأسمال البشري أولوية مركزية. ويهم هذا التوجه كافة الفاعلين في سلاسل القيمة الخاصة بالصيد البحري، ولا سيما البحارة وأرباب السفن والتجار وكذا الفاعلين بالصناعة التحويلية للموارد البحرية وبسلسلة تربية الأحياء المائية البحرية. وتظل تعبئتهم وتعزيز قدراتهم من الشروط الأساسية للتثمين المستدام للإمكانات الوطنية في مجال الصيد البحري ولتحقيق الازدهار المشترك.

ويرتكز التنزيل العملي لهذا التوجه على عدة رافعات متكاملة، تتجلى أساسا في تحسين ظروف العمل، وتطوير المهارات، وتوسيع نطاق الولوج إلى الأسواق والتمويل، وتنظيم المهنيين في إطار تعاونيات. وفي هذا الصدد، تهدف عملية مواكبة هذه الأخيرة، ولاسيما في مجالي التكوين والتمويل، إلى خلق فرص الشغل وتعزيز القيمة المضافة، مع تشجيع تبني ممارسات تراعي المحافظة على البيئة بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الأزرق المستدام.

وقد تم إدماج بعد النوع الاجتماعي في هذه الدينامية، من خلال تعزيز مواكبة التعاونيات النسائية وتنزيل مشاريع تدعم الإدماج الاقتصادي للنساء العاملات في مختلف مكونات القطاع .وتهم هذه الإجراءات بشكل خاص تنمية مهاراتهن، وتحسين ولوجهن إلى أدوات التسيير والتمويل والأسواق، فضلا عن مشاركتهن في سلاسل القيمة المستدامة لقطاع الصيد البحري.

وفي السياق ذاته، يواصل القطاع المكلف بالصيد البحري جهوده الرامية إلى تنمية مهارات الموظفات اللواتي يتوفرن على مؤهلات عالية وتعزيز ولوجهن إلى مناصب المسؤولية، سواء على مستوى القطاع أوالمؤسسات الخاضعة لوصايته.

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري ثلاث برامج ميزانياتية، يتعلق الأمر ببرنامج تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد، وبرنامج التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر، فضلا عن برنامج القيادة والحكامة.

1.3.3. سلسلة النتائج القائمة على النوع المعتمدة من طرف القطاع

يتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي بشكل ملموس في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري، من خلال عدة أهداف ومؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء متستجيبة لبعد النوع (أنظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	أهداف قانون المالية 2026
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	ضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية البحرية	الحصة التراكمية لمشاريع تربية الأحياء المائية التي تديرها النساء والمواكبة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية			62%
التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر	وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	نسبة إدماج الخريجين (رجال ونساء) بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	نسبة إدماج الخريجين الرجال بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	%84	%87,5
			نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهن على الشهادة	%57,3	%58,5
		النسبة التراكمية لتكوين المكونين في مقاربة النوع		%50	%70
	تنمية المبادرات الاجتماعية والمهنية للبحارة وغيرهم من المهنيين في القطاع مع مراعاة مقاربة النوع	نسبة دورات الإرشاد البحري المنجزة لفائدة النساء والرجال	نسبة دورات الإرشاد البحري المنجزة لفائدة النساء	%60,5	%54,2
			نسبة دورات الإرشاد البحري المنجزة لفائدة الرجال	%67,1	%65,8
		نسبة انخراط الرجال والنساء في تعاونيات الصيد	نسبة انخراط الرجال في تعاونيات الصيد	%79,57	%86
			نسبة انخراط النساء في تعاونيات الصيد	%24,33	%57

		العدد التراكمي للتعاونيات النسائية للصيد البحري المستفيدة من المواكبة		0	20
القيادة والحكامة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية	نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية على مستوى الإدارة المركزية	%32,43	%33
			نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية على مستوى المصالح اللا ممركزة	%10,52	%33

المصدر: القطاع المكلف بالصيد البحري، 2026

الجدول 26: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري

يبين تحليل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري أن تتبع مستوى تحقيق الهدف الرامي إلى ضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية البحرية، والمرتبط بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بتطوير الصيد والأحياء البحرية و تثمين الموارد، يستند إلى مؤشر لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع الاجتماعي. ويقيس هذا المؤشر الحصة التراكمية للمشاريع الخاصة بتربية الأحياء المائية البحرية التي تديرها النساء والمواكبة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

أما البرنامج الميزانياتي المتعلق بالتأهيل والترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر، فإن تتبع مدى تحقيق هدفيه الراميين، على التوالي، إلى وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، وتنمية المبادرات الاجتماعية والمهنية للبحارة وغيرهم من المهنيين في القطاع مع مراعاة مقاربة النوع، يستند إلى مجموعة من المؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع. وقد سجلت هذه المؤشرات، خلال سنة 2025، المستويات التالية:

- بلغت نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهن على الشهادة، 57,3% مقابل 84% بالنسبة للخريجين الذكور؛
- بلغت النسبة التراكمية لتكوين المكونين في مجال مقاربة النوع الاجتماعي 50%؛
- بلغت نسبة دورات الإرشاد البحري المنجزة لفائدة النساء 60,5% مقابل 67,1% لفائدة الرجال؛
- سجلت نسبة انخراط النساء في تعاونيات الصيد البحري 24,33% مقابل 79,57% بالنسبة للرجال.

للإشارة، فقد تم إدراج مؤشر جديد لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع إلى سلسلة نتائج القطاع المكلف بالصيد البحري، وذلك لتعزيز تتبع مدى تحقيق الهدف الرامي إلى تنمية المبادرات الاجتماعية والمهنية للبحارة وغيرهم من المهنيين في القطاع مع مراعاة مقاربة النوع. ويقيس هذا المؤشر العدد التراكمي للتعاونيات النسائية في قطاع الصيد البحري

المستفيدة من المواكبة. وفي هذا الصدد، باشر القطاع المكلف بالصيد البحري عدة إجراءات ترمي إلى مواكبة التعاونيات النسائية ودعم تنمية أنشطتها. وتتجلى هذه الإجراءات أساسا فيما يلي:

- مشروع دعم الإدماج الاقتصادي للنساء العاملات في قطاع الصيد البحري، المنجز من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فقد انطلق هذا المشروع في نهاية شهر دجنبر 2024، وتم تنفيذه خلال سنة 2025 بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، واستفادت منه 8 تعاونيات نسائية، أي ما مجموعه 72 مستفيدة مباشرة و200 مستفيدة غير مباشرة. وقد استفادت هذه التعاونيات من تعزيز قدراتها التنظيمية والتقنية والمقاولاتية؛
- تنزيل البرنامج الوطني لتعزيز القدرات لفائدة 100 تعاونية في قطاعي الصيد البحري وتربية الأحياء المائية البحرية، تشكل التعاونيات النسائية 40% منها. وتشمل المواكبة المقدمة في هذا الإطار، على الخصوص، المجالات المتعلقة بالحكامة، وبالتغطية الاجتماعية، وبتدبير النزاعات، وبالتسويق الرقمي، وبإعداد المشاريع، وبرقمنة قنوات التسويق؛
- تعزيز إدماج النساء على مستوى المحميات البحرية، من خلال مواكبة التعاونيات النسائية التي تنشط في مجالات تحويل وتثمين وتسويق المنتجات البحرية. وتساهم هذه التعاونيات أيضا في التوعية البيئية والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بالقيادة والحكامة، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، يستند، أساسا، إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مراعيين لبعد النوع، يقيسان حصة النساء المترشحات لشغل مناصب المسؤولية على مستوى المصالح المركزية، وحصة النساء المترشحات لشغل مناصب المسؤولية على مستوى المصالح اللاممركزة، حيث بلغتا سنة 2025، على التوالي 32,43% و10,52%.

2.3.3. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

إلى جانب رافعات التدخل المدرجة ضمن سلسلة نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي، يقوم القطاع المكلف بالصيد البحري بتنفيذ مجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز ولوج النساء العاملات بالقطاع إلى التكوين والحماية الاجتماعية وفرص التمكين الاقتصادي. وتهم هذه الإجراءات، على الخصوص، ما يلي:

- إحداث مرافق للإيواء ملائمة لفائدة الطالبات بمعاهد تكنولوجيا الصيد البحري الخمسة، قصد تحسين ظروف إقامتهن ؛
- مواصلة الجهود المبذولة بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل توسيع نطاق التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة النساء اللواتي يمارسن أنشطة موسمية في قطاع الصيد البحري، خاصة في مجال جمع الطحالب وبلح البحر؛
- تجهيز مشاريع لتربية المحار لفائدة 220 شابة مقاولة بمنطقة الداخلة.

4. قطاع الصناعة والتجارة

يواصل قطاع الصناعة والتجارة جهوده الرامية لتشجيع ولوج النساء إلى فرص الشغل والاستثمار والريادة في مجالات الصناعة والتجارة.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعد النوع

بالإضافة إلى الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخلها، والتي تم إنجازها سنة 2019، بدعم من الاتحاد الأوروبي، يتوفر قطاع الصناعة والتجارة على قاعدة بيانات يتم تزويدها بانتظام بنتائج البحوث الميدانية التي تشمل المقاولات الصناعية والوحدات التجارية. في هذا الصدد، أصدر القطاع دراسة تحت عنوان "النساء كمحرك للصناعة المغربية: عقد من التطور والكفاءة والريادة (2015-2025)". وترصد هذه الدراسة التطورات الكمية والنوعية المتعلقة بتشغيل النساء في المجال الصناعي، وكذا ولوجهن لمناصب المسؤولية والقيادة.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يواصل قطاع الصناعة والتجارة مجهوداته لتعزيز استفادة النساء من الفرص الاقتصادية التي يتيحها مجالي الصناعة والتجارة. ويتمثل هذا التوجه في وضع آليات تهدف إلى تحسين اندماجهن المهني وريادتهن في مجال الأعمال، وتطوير كفاءاتهن وتعزيز ولوجهن إلى التمويل والأسواق والأدوات الرقمية، وكذا تشجيع حضورهن في مناصب القرار.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصناعة والتجارة برامجه الميزانياتية الثلاث، وتتمثل في: برنامج الدعم والقيادة، وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج تنمية التجارة والجودة (انظر الجدول أدناه):

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
دعم وقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%41	%40
التنمية الصناعية	تطوير منظومات صناعية تنافسية تساهم في خلق فرص الشغل، مع مراعاة مقاربة النوع	عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي	حصة النساء من اليد العاملة بالقطاع الصناعي	%40,8	%42,5
تنمية التجارة والجودة	مواكبة تنمية التجارة الرقمية	معدل المقاولات الناشئة المواكبة	نسبة النساء المؤسِّسات/المؤسِّسات الشريكات/المديرات التنفيذيات للمقاولات الناشئة المواكبة في إطار Morocco Retail Tech Builder	%6,7	%15

المصدر: قطاع الصناعة والتجارة، 2026

الجدول 27: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصناعة والتجارة

بالنسبة لبرنامج دعم وقيادة، يرتكز تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي للتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع، يقيس معدل ولوج النساء إلى التكوين، وقد بلغ 41% سنة 2025 مقابل 29% سنة 2024.

وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الصناعية، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه المراعي لبعد النوع، الرامي لتطوير منظومات صناعية تنافسية تساهم في خلق فرص الشغل، مع مراعاة بعد النوع، يستند إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء يقيس حصة النساء من اليد العاملة بالقطاع الصناعي، والتي بلغت 40,8% سنة 2025 مقابل 42,3% سنة 2024.

وفي هذا السياق، يستمر قطاع الصناعة والتجارة في تنزيل النسخة الثانية من برنامج فونزيد (فونزيد-II)[47] الذي يهدف إلى إنشاء أنشطة صناعية ذات إمكانات نمو عالية، وخلق فرص شغل للشباب والنساء. ويشكل بعد النوع والإدماج الاجتماعي مكوناً أساسياً من مكونات هذه المنظومة. كما يحظى المعيار[48] المتعلق ببعد النوع بنسبة 7% في إطار عملية اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من هذا الصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل قطاع الصناعة والتجارة تنفيذ البرنامج "She Industriel"، بشراكة مع جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب (AFEM). ويهدف البرنامج إلى تشجيع النساء على إنشاء مشاريعهن في مختلف القطاعات الصناعية من خلال مواكبة تشمل الولوج إلى التمويل، وتعلم المهارات، والتشبيك، والولوج إلى الأسواق، والحصول على شهادات معتمدة وتوفير بنك المشاريع. ويعتمد هذا البرنامج، أيضا، على لجنة إدارية رقمية مكلفة بتوفير نصائح استراتيجية وعملية مخصصة للمستفيدين.

وينظم القطاع كذلك حملات تواصلية وتحسيسية لتحفيز الفتيات والنساء على التوجه نحو المهن الصناعية وريادة الأعمال، مع الإسهام في مكافحة الصور النمطية المرتبطة بهذه المجالات. و ولهذه الغاية، تنظم غرف التجارة والصناعة والخدمات بدورها عدة لقاءات وتظاهرات للتحسيس والتعريف بالفرص المتاحة في هذه المجالات..

أما فيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المخصص لتنمية التجارة والجودة، فإن تتبع تحقيق هدفه الرامي إلى مواكبة تنمية التجارة الرقمية يستند إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة النساء المؤسِّسات/المؤسِّسات الشريكات/المديرات التنفيذيات للمقاولات الناشئة المواكبة في إطار Morocco Retail Tech Builder (MRTB)، وقد بلغ هذا المؤشر 6,7% سنة 2025.

ويشكل هذا البرنامج منصة وطنية مخصصة للتجارة الالكترونية تم إطلاقها بشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط. وتهدف هذه المنصة إلى مواكبة المقاولات الناشئة الرقمية المغربية والمتخصصة في المجال الرقمي إضافة إلى تشجيع المشاركة النسائية. بعد مرحلة أولى تميزت بمواكبة 161 مقاولة ناشئة وحامل لمشروع، تهدف المرحلة الثانية، التي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى سنة 2027، إلى مرافقة 300

[47] يهدف برنامج فونزيد-II، الذي تبلغ ميزانيته 150 مليون درهم، إلى تعزيز نموذج المناطق الصناعية المستدامة والمساهمة في تحسين الإنتاجية والأداء البيئي والاجتماعي للمناطق الصناعية.

[48] ترتكز المعايير المعتمدة في هذا الإطار على مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة في البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية للمشروع، تنفيذ إجراءات محددة لتعزيز ولوج المرأة إلى الشغل واعتماد إجراءات لحماية المرأة في المنطقة الصناعية.

شركة ناشئة مبتكرة، وتحسيس 3.000 حامل لمشروع في مختلف جهات المملكة وإدماج 100.000 تاجر في الحلول المطورة. وتطمح إلى رفع نسبة الشركات الناشئة التي تمت مواكبتها وأنشأتها أو تديرها نساء إلى 30%.

ويستمر القطاع كذلك في تنزيل مشروع "وي-في للتجارة الرقمية" بالشراكة مع البنك الدولي. ويروم هذا البرنامج إلى مواكبة النساء المقاولات، وتعزيز قدراتهن وتنافسية مشاريعهن وتيسير ولوجهن إلى الأسواق العالمية.

5. القطاع المكلف بالسياحة

يشكل قطاع السياحة رافعة مهمة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء وتعزيز تمكينهن، بالنظر لما يزخر به القطاع من إمكانات في مجال إحداث فرص الشغل، وتنمية الكفاءات، وتشجيع ريادة الأعمال. في هذا الإطار، يواصل القطاع المكلف بالسياحة إدماج الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الرجال والنساء ضمن برمجته. وقد تجسدت هذه المنهجية، على وجه الخصوص، من خلال إغناء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعد النوع

استكمل القطاع المكلف بالسياحة، خلال سنة 2025، وبشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع شملت مختلف مجالات تدخله. وقد مكن هذا التحليل من إجراء تشخيص معمق للفوارق القائمة على النوع بين النساء والرجال في قطاع السياحة، وصياغة توصيات عملية ترمي إلى تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة القطاع وإعداد ميزانيته.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يتم إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل القطاع المكلف بالسياحة من خلال محورين متكاملين. يتعلق المحور الأول بالتدبير الإداري وتثمين المسارات المهنية للموظفين، من خلال تعزيز ولوج النساء إلى التكوين المستمر، وتنمية كفاءاتهن، وتشجيع ولوجهن إلى مناصب المسؤولية. ويهدف هذا التوجه إلى ترسيخ مبادئ الإنصاف داخل القطاع والمؤسسات التابعة لمجال اختصاصاته.

أما المحور الثاني، فيتعلق بتدخلاته القطاعية، والذي يتجسد، على الخصوص، في مراعاة بعد النوع الاجتماعي ضمن النصوص التنظيمية المؤطرة لمؤسسات الإيواء السياحي ومعايير تصنيفها، بما يساهم في توفير عرض سياحي أكثر إدماجا. كما يشمل تنمية الرأسمال البشري النسوي، من خلال الشراكات المبرمة مع قطاع التكوين المهني، فضلا عن مواكبة إحداث المقاولات السياحية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من طرف النساء. وتهدف هذه الإجراءات إلى المساهمة في تعزيز انخراط النساء في سلاسل القيمة السياحية، ودعم تمكينهن الاقتصادي، فضلا عن تعزيز دورهن في تنمية القطاع وتطوره.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالسياحة ثلاث برامج ميزانياتية. يتعلق الأمر ببرنامج الدعم والقيادة وبرنامج تطوير القطاع السياحي والبرنامج المتعلق بالمنتوج والترويج السياحي. وقد تم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح ضمن هذه السلسلة، من خلال مؤشر وعدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع (أنظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
دعم وقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين المستمر	نسبة ولوج النساء للتكوين المستمر	%50	%50
		نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية		%50,5	%41
تطوير قطاع السياحة	تطوير الرأسمال البشري	عدد الخريجين المكونين من طرف قطاع السياحة	نسبة خريجات المؤسسات التابعة لقطاع السياحة	%59	%50
المنتوج والترويج السياحي	تطوير المنتوج السياحي	عدد المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة المحدثة	عدد المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة المحدثة من طرف النساء	13	30

المصدر: القطاع المكلف بالسياحة، 2026.

الجدول 28: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالسياحة

وهكذا، يستند تتبع مدى تحقيق الهدف الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، المرتبط بالبرنامج الميزانياتي المخصص للدعم والقيادة، إلى مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيبين للنوع، يقيسان، على التوالي، نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية ونسبة ولوج النساء للتكوين المستمر. وقد بلغت هاتان النسبتان، على التوالي، 50,5% و50% سنة 2025.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المخصص لتطوير قطاع السياحة، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه المتعلق بتطوير الرأسمال البشري يستند، أساسا، إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع يقيس نسبة خريجات المؤسسات التابعة لقطاع السياحة، والتي بلغت 59% سنة 2025.

أما البرنامج الميزانياتي المتعلق بالمنتوج والترويج السياحي، فإن تتبع مدى تحقيق هدفه الرامي إلى تطوير المنتوج السياحي، يستند إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مستجيب لبعد النوع والذي يقيس عدد المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة المحدثة من طرف النساء، والذي بلغ 13 مقاولة سنة 2025.

4.5. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

على المستوى المؤسساتي، عزز القطاع المكلف بالسياحة منظومة حكامة تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي، من خلال إحداث خلية مخصصة لهذا الغرض، تابعة مباشرة للكتابة العامة.

كما حرص القطاع المكلف بالسياحة على مراعاة بعض الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال ضمن الإطار التنظيمي الجديد المنظم لمؤسسات الإيواء السياحي (القرار المشترك رقم 985-24 الصادر في 24 دجنبر 2024، بشأن تحديد معايير تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 7407 مكرر بتاريخ 27 ماي 2025). وتنص معايير البناء والتجهيز والتصنيف هاته، على الخصوص، على توفير فضاءات وتجهيزات واعتماد أنماط للولوج تراعي احتياجات النساء والرجال، سواء بالنسبة إلى الزبونات والزبناء أو من العاملات والعاملين بهذه المؤسسات، بما يساهم في تطوير عرض سياحي أكثرإدماجا.

6. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني

يعد قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الركائز المهمة لإحداث فرص الشغل المدرة للدخل، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والمجالي، ولا سيما لفائدة النساء والشباب. وفي هذا الإطار، يواصل القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني جهوده من أجل تعزيز إدماج بُعد النوع الاجتماعي في برمجته وميزانيته، بهدف دعم التمكين الاقتصادي للنساء، وتثمين كفاءاتهن، وتعزيز مساهمتهن في خلق الثروة.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعد النوع

رغم غياب دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي تخص مجالات تدخلها، يستند القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني إلى توجهاته الاستراتيجية في مجال الإدماج والتمكين الاقتصادي، قصد تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي، بشكل تدريجي، في برامجه وإجراءاته المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي هذا الصدد، يشكل إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية تقدماً مهماً في مجال هيكلة المعلومات المتعلقة بالقطاع. إذ يهدف هذا السجل إلى تحديد مختلف فئات الفاعلين في القطاع وإحداث قاعدة بيانات تشمل الصناع التقليديين، والصناع التقليديين المعلمين، والتعاونيات، ومقاولات الصناعة التقليدية. ومن شأن استغلال هذا النظام المعلوماتي، ولا سيما من خلال إنتاج معطيات مصنفة حسب الجنس، أن يساهم في تعزيز التحليلات من منظور النوع الاجتماعي للقطاع، وتحسين معرفة مدى مشاركة النساء في مختلف أنشطة الصناعة التقليدية، وتوفير معطيات أدق لتحديد الفئات المستهدفة وتتبع وتقييم آليات المواكبة الموجهة إليهن.

2.6. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تنسجم الأولويات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء مع توجهات استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى مقاربة دامجة وموجهة تأخذ بعين الاعتبار مختلف احتياجات الفاعلين، حيث تولي أهمية محورية لهيكلة المهنيين ومواكبتهم، وتحديث سلاسل الإنتاج، وتثمين الرأسمال البشري. وفي هذا السياق، فإن مراعاة الاحتياجات الخاصة للصانعات التقليديات ضمن آليات التكوين والمواكبة والحماية الاجتماعية والتمويل والولوج إلى الأسواق، من شأنه أن يساهم في تعزيز تموقعهن ضمن سلاسل القيمة للصناعة التقليدية، وتحسين استدامة أنشطتهن.

ويندرج عمل القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني ضمن نموذج للتنمية يقوم على التضامن، والمشاركة المواطنة، والإدماج، وإحداث أنشطة مدرة للدخل، لا سيما لفائدة النساء والشباب. وبناء على ذلك، تشكل مواكبة التعاونيات والمبادرات المقاولاتية التي تقودها النساء، وتعزيز قدراتهن التقنية والتدبيرية، فضلاً عن تحسين ولوجهن إلى التمويل وقنوات التسويق، رافعات تساهم في دعم تمكينهن الاقتصادي وتعزيز مساهمتهن في خلق القيمة والتنمية المجالية.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني برنامجين ميزانياتيين. يتعلق الأمر ببرنامج الصناعة التقليدية وبرنامج الاقتصاد الاجتماعي. وقد تم إدماج بُعد النوع الاجتماعي في سلساة نتائج القطاع من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع، التي تتيح تتبع مستوى تنزيل مختلف رافعات العمل التي يعتمدها القطاع، قصد تعزيز مشاركة النساء في تنمية الأنشطة الحرفية وترسيخ مساهمتهن في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2025	قانون المالية 2026
الصناعة التقليدية	تحسين وسائل الإنتاج وإنعاش الجودة	عدد الوحدات التي تمّ افتحاصها	نسبة الوحدات النسائية التي تم افتحاصها	%42	%20
		عدد المستفيدين من الدعم	نسبة المستفيدات من الدعم[49]	%88	%100
		عدد البنيات التحتية التي تم تشغيلها	عدد المستفيدات من البنيات التحتية التي تم تشغيلها	3.769	4.415
			العدد الإجمالي للمستفيدين من البنيات التحتية التي تم تشغيلها	8.327	10.571
	تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع	عدد الخريجين	نسبة الخريجات	%60	%61
		عدد الصناع المكونين	نسبة الصانعات المستفيدات من التكوين	%35	%35
الاقتصاد الاجتماعي	توسيع وتطوير نسيج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	نسبة التعاونيات المُحدَثة حديثاً	نسبة إدماج المرأة في التعاونيات المُحدَثة حديثاً	%47	%42
		عدد المنظمات المستفيدة من برامج الدعم[50]	نسبة النساء في مناصب الشغل المستحدثة من طرف المنظمات المستفيدة من برامج الدعم	%74	%71
	تعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعّال	رقم المبيعات المُحقَّق خلال المعارض المُنظَّمة	رقم المبيعات التي حققتها المنظمات النسائية	55.130.000	72.660.000
		العدد الإجمالي للمستفيدين من الدورات التكوينية	عدد المستفيدات من التكوين	3.240	2.260

المصدر: القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، 2026

الجدول 29: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني

وهكذا، فإن تتبع مدى تحقيق هدف البرنامج الميزانياتي الخاص بالصناعة التقليدية والرامي إلى تحسين وسائل الإنتاج وإنعاش الجودة في قطاع الصناعة التقليدية، يستند إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المستجيبة لبعد النوع. وقد سجلت هذه المؤشرات، خلال سنة 2025، المستويات التالية:

- بلغت نسبة الوحدات النسائية التي تم افتحاصها 42%؛

[49] يشمل الدعم المقدم من القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني وشركائه شراء المواد الأولية، أو المعدات التقنية للإنتاج و/أو معدات الحماية.

[50] يتعلق الأمر بالدعم الذي تحظى به المنظمات (الجمعيات والتعاونيات) من خلال البرامج التي تهدف إلى إحداث فرص الشغل وقيمة مضافة (مآزرة، تحفيز- نسوة...).

- سجلت نسبة النساء المستفيدات من آليات الدعم، ولا سيما تلك المتعلقة بدعم اقتناء المواد الأولية والمعدات التقنية للإنتاج ومعدات الوقاية، 88% سنة 2025، مقابل 68% سنة 2024؛
- بلغ عدد النساء المستفيدات من البنيات التحتية التي تم تشغيلها 3.769 صانعة تقليدية، أي ما يمثل 45% من مجموع المستفيدين. وتشمل هذه البنيات التحتية دورالصناعة التقليدية (دور الصانعة)، والقرى والمركبات المندمجة للصناعة التقليدية، وفضاءات العرض والبيع، وكذا مناطق الأنشطة الحرفية ؛

ويستند تقييم مدى تحقيق هدف تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع المرتبط بنفس البرنامج الميزانياتي، إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع، يقيسان، على التوالي، نسبة الخريجات ونسبة الصانعات التقليديات المستفيدات من التكوين، حيث بلغتا، سنة 2025، على التوالي، 60% و35% (أي ما مجموعه 1.488 صانعة تقليدية). كما يحرص القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، في هذا الإطار، على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني والتكوين المتوج بشهادات في مهن الصناعة التقليدية.

أما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، فيتم قياس مدى تحقيق هدفه الرامي إلى توسيع وتطوير نسيج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاعتماد على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع. وقد سجلت هذه المؤشرات برسم سنة 2025 النتائج التالية :

- بلغت نسبة إدماج النساء في التعاونيات المُحدثة حديثًا 47%؛
- تمثل النساء 74% من مناصب الشغل المستحدثة من طرف المنظمات المستفيدة من برامج الدعم. وتندرج هذه النتائج في إطار مواصلة القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني تنفيذ برامج الدعم الرامية إلى تشجيع خلق فرص الشغل وإحداث قيمة مضافة، ولا سيما برنامجي «مؤازرة» و«تحفيز نسوة»:

✓ يهدف برنامج «مؤازرة[51]» إلى دعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الراغبة في تعزيز قدراتها الإنتاجية أو اقتناء المعدات اللازمة لتطوير أنشطتها وتحسين إنتاجيتها، بما يساهم في إحداث فرص الشغل والحفاظ عليها على المستوى المحلي. وقد بلغت نسبة النساء من مجموع المستفيدين من الدعم، خلال الدورة السادسة لهذا البرنامج، التي نظمت سنة 2025، نحو 62% ؛

✓ يُعنى برنامج «تحفيز نسوة»، الذي ينفذه القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، بشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومجالس جهات طنجة-تطوان-الحسيمة والشرق وسوس-ماسة، بالتمكين الاقتصادي للنساء من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويهدف هذا البرنامج إلى إرساء منظومة ملائمة للمبادرات التي تقودها النساء والشباب، من خلال تمكينهم من الموارد والكفاءات والشبكات اللازمة لضمان استدامة مشاريعهم وتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي مستدام.

أما فيما يتعلق بتتبع مدى تحقيق الهدف المتعلق بتعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال، المرتبط بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، فيستند، من جهته، إلى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء مستجيبين لبعد النوع،

[51] يرتكز هذا البرنامج على التمويل المشترك للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع عدد من الجهات.

يقيسان رقم المبيعات المحقق من طرف المنظمات النسائية، وكذا عدد النساء المستفيدات من التكوين. وفي سنة 2025، بلغ رقم المبيعات المحقق من طرف المنظمات النسائية 55,13 مليون درهم. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن نسبة مشاركة النساء في المعارض الدولية والوطنية والجهوية، وكذا في الأسواق المتنقلة، بلغت 57% خلال نفس السنة.

وفيما يتعلق بعدد النساء المستفيدات من التكوين، فقد بلغ 3.240 مستفيدة سنة 2025، مقابل 893 مستفيدة سنة 2024. ويواصل مكتب تنمية التعاون في هذا الإطار تنظيم دورات تكوينية وتأهيلية لفائدة التعاونيات النسائية، فضلاً عن أنشطة للتحسيس وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث مثلت النساء 60% من مجموع المستفيدين منها سنة 2025.

الملحقات :

الملحق 1: حضور النساء في الهياكل التنظيمية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

القطاع الوزاري/المؤسسة العمومية	معدل التأنيث	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان[52]	%50	%34,8
وزارة العدل[53]	%50	%18
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج[54]	%13,25	%7,92
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[55]	%36,4	%31,7
وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة	%49,60	%30
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية[56]	42%	28%
وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة[57]	%51,63	%48
القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	%44	- الإدارة المركزية: 39% - البعثات الدبلوماسية والقنصليات: 38%
القطاع المكلف بالاتصال[58]	%51,2	%50,6
المندوبية السامية للتخطيط	%49,5	%44,8
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	%45	- مناصب المسؤولية: 50% - مناصب الخبراء الدائمون: 39%
القطاع المكلف بالطاقة	%40,24	%36,60
القطاع المكلف بالتنمية المستدامة	%54	%44

[52] بتاريخ 31 دجنبر 2025.
[53] إحصائيات سنة 2025.
[54] إحصائيات سنة 2025.
[55] إحصائيات تخص الفترة من دجنبر 2025 إلى يونيو 2026 .
[56] إحصائيات سنة 2025.
[57] إحصائيات سنة 2025.
[58] إحصائيات سنة 2025.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	%48	- مناصب المدراء: %28,79 - مناصب رؤساء الأقسام: %45,10
وزارة النقل واللوجستيك	%39,5	▪ %41 (الإدارة المركزية) ▪ %12 (المصالح الخارجية)
القطاع المكلف بالماء[60]	%30 [59]	%27
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	%66	%22
القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي	%49 (%51,6 من هيئة التدريس)	%16
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار[62]	▪ %36,3 من العدد الإجمالي لأساتذة التعليم العالي. ▪ %45,6 من العدد الإجمالي لموظفي إدارة التعليم العالي. ▪ %38 من موظفي الوزارة	%32 [61]
القطاع المكلف بالتكوين المهني[63]	%44,95	%42,37
القطاع المكلف بالتشغيل	%42	%26
قطاع الفلاحة[64]	%41	%34
القطاع المكلف بالصيد البحري	%30	%22
قطاع الصناعة والتجارة	%41,32	%29,37
القطاع المكلف بالسياحة	%51	%43
القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد االتضامني	▪ %40 (الإدارات الترابية) ▪ %50 (الإدارة المركزية)	25%

[59] من بين الإجراءات التي ينفذها القطاع المكلف بالماء لتعزيز المساواة بين الجنسين، ينبغي التركيز على تعزيز دور شرطة المياه التي تسهر على مراقبة الملك العمومي المائي. وقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد هذا الجهاز 196 فردا سنة 2026، من بينهم 25 امرأة من شرطة المياه.

[60] يتعلق الأمر بمعدل التأنيث وبمعدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية بوزارة التجهيز والماء.

[61] يتعلق الأمر بمعدل ولوج النساء لمناصب المسؤولة داخل الوزارة برسم سنة 2025.

[62] إحصائيات السنة الجامعية 2025- 2026.

[63] تخص هذه المعدلات المستويات المسجلة برسم سنة 2025.

[64] تخص هذه المعدلات المستويات المسجلة برسم سنة 2025.

الملحق 2 : ملحقات إحصائية

1- الديمغرافيا

2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
38050	**37712**	**36828**	**36670**	**36313**	**35952**	**35587**	**35220**	**34852**	**34852**	**الساكنة** (بالألف) [65]
19101	18931	18451	18406	18227	18045	17861	17676	17490	17490	إناث
18948	18781	18377	18264	18086	17907	17726	17544	17362	17362	ذكور
50,2	**50,2**	**50,1**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**معدل الأنوثة** (%)
48,4	48,3	48,3	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	0- 14 سنة
48,7	48,8	48,9	49,1	49,2	49,3	49,4	49,5	49,7	49,7	15- 24 سنة
50,0	50,1	50,1	50,5	50,6	50,7	50,7	50,8	50,8	50,8	25- 34 سنة
50,3	50,2	50,2	51,2	51,2	51,3	51,3	51,3	51,4	51,4	35- 44 سنة
51,0	51,0	50,9	51,3	51,2	51,1	51,0	50,9	50,8	50,8	45 سنة فما فوق
2024	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2015**	**2014**	**2013**	
1,97	**2,05**	**2,07**	**2,10**	**2,10**	**2,12**	**2,38**	**2,19**	**2,22**	**2,10**	**معدل الخصوبة**
1,77	1,87	1,89	1,90	1,90	1,93	2,12	1,99	2,03	1,80	الوسط الحضري
2,37	2,36	2,40	2,40	2,40	2,42	2,80	2,49	2,53	2,63	الوسط القروي
25/26	**24/25**	**23/24**	**22/23**	**21/22**	**20/21**	**19/20**	**18/19**	**17/18**	**16/17**	
15,3	**15,5**	**15,7**	**16,0**	**16,2**	**16,5**	**16,7**	**16,9**	**17,2**	**17,4**	**المعدل الخام للولادات** (بالنسبة للألف)
14,8	15,0	15,2	15,5	15,7	15,9	16,1	16,2	16,4	16,5	الوسط الحضري
16,2	16,4	16,7	16,9	17,2	17,5	17,8	18,1	18,5	18,8	الوسط القروي
2024	**2022**	**2021**	**2020**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2004**	
										الحالة الزوجية للإناث البالغات 15 سنة فما فوق (%)
27,3	28,3	28,1	28,1	28,9	30,7	31,1	32,0	33,2	34,0	عازب
58,7	57,2	57,6	57,8	58,0	56,9	56,5	55,8	55,0	52,8	متزوج
9,4	10,8	10,8	10,8	9,8	9,4	9,5	9,3	9,2	10,1	أرمل
4,6	3,7	3,5	3,3	3,3	3,0	2,9	2,9	2,6	3,1	مطلق

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

[65] المعطيات الخاصة بسنة 2024 مصدرها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أما المعطيات الخاصة بسنتي 2025 و2026 فقد تم إستخلاصها من السقاطات المحينة المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط اعتمادًا على الإحصاء العام للسكان والسكنى ل 2024.

1- الديمغرافيا

	1982	1993	1994	1999	2001	2003	2004	2007	2010	2014
نسبة الإناث العازبات في الفئات العمرية 15-19 و20-24 (%)										
15- 19 سنة	81,5	87,5	87,2	91,4	92,4	89,0	88,9	92,9	90,7	87,1
20- 24 سنة	40,5	56,0	55,6	67,2	69,8	61,7	61,3	65,3	61,4	53,0
	1971	**1982**	**1994**	**2004**	**2009**	**2010**	**2011**	**2014**	**2018**[66]	**2024**
السن المتوسط للزواج الأول										
الوسط الحضري والوسط القروي										
ذكور	25,0	27,2	30,0	31,2	31,6	31,4	31,2	31,4	31,9	32,4
إناث	19,3	22,3	25,8	26,3	26,6	26,6	26,3	25,8	25,5	24,6
الوسط الحضري										
ذكور	26,0	28,5	31,2	32,2	32,5	32,5	32,5	32,1	33,1	32,8
إناث	20,9	23,8	26,9	27,1	27,0	27,4	27,2	26,4	26,6	25,4
الوسط القروي										
ذكور	24,2	25,6	28,3	29,5	29,9	30,0	29,5	30,3	30,0	31,8
إناث	18,5	20,8	24,2	25,5	25,7	25,6	25,3	24,9	23,9	23,0
	2015	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
أرباب الأسرحسب الجنس[67](%)										
إناث	16,3	16,4	16,5	16,6	16,7	16,7	16,9	17,0	17,1	17,2
الوسط الحضري	18,7	18,8	18,9	19,0	19,1	19,1	19,3	19,4	19,5	19,6
الوسط القروي	11,6	11,5	11,5	11,5	11,5	11,4	11,4	11,4	11,4	11,4
ذكور	83,7	83,6	83,5	83,4	83,3	83,3	83,1	83,0	82,9	82,8
الوسط الحضري	81,3	81,2	81,1	81,0	80,9	80,9	80,7	80,6	80,5	80,4
الوسط القروي	88,4	88,5	88,5	88,5	88,5	88,6	88,6	88,6	88,6	88,6

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

[66] البحث الوطني حول السكان وصحة الاسرة 2018

[67] الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، 2024 البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 و إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية 2014-2050.

2- التربية و التكوين

24/25	23/24	22/23	21/22	20/21	19/20	18/19	17/18	16/17	15/16	
99,1	**111,6**	**110**	**108**	**103,7**	**100**	**99,8**	**99,5**	**99,1**	**97,4**	**نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة** (%)
97,8	111,3	109,7	107,6	103,7	100,0	100,0	99,9	99,6	98,0	ذكور
100,6	112,0	110,3	107,9	103,7	100,0	99,7	99,0	98,5	96,7	إناث
93,0	103,5	103,1	101,6	98,7	96,7	97,1	97,2	97,7	96,0	المجال الحضري - ذكور
95,8	104,3	103,8	102,1	99,0	96,8	97,0	96,8	97,1	95,6	المجال الحضري - إناث
104,5	122,8	119,3	115,9	110,6	104,3	103,9	103,5	102,0	100,6	المجال القروي - ذكور
107,5	123,6	119,8	116,0	110,3	104,2	103,3	101,9	100,3	98,2	المجال القروي - إناث
96,8	**101,1**	**100,6**	**99,1**	**94,7**	**94,2**	**91,8**	**89,7**	**87,6**	**85,2**	**نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة** (%)
98,4	105,5	106,0	105,2	102,0	101,4	99,7	98,2	97,0	95,2	المجال الحضري - ذكور
101,9	106,9	106,7	105,5	102,0	101,4	99,4	97,9	96,7	94,7	المجال الحضري - إناث
92,9	96,5	95,9	94,7	89,6	89,3	87,0	85,0	81,9	79,1	المجال القروي - ذكور
91,3	91,7	89,4	86,5	80,1	79,8	75,8	72,4	69,4	66,3	المجال القروي - إناث
83,2	**80,2**	**76,9**	**75,7**	**71,1**	**69,6**	**66,9**	**65,8**	**66,6**	**65,3**	**نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة** (%)
91,6	92,4	89,6	89,9	87,0	85,7	83,7	83,8	86,3	86,1	المجال الحضري - ذكور
102,0	100,4	97,4	96,1	92,5	90,5	87,8	86,7	86,3	83,8	المجال الحضري - إناث
64,2	60,0	57,1	56,4	50,3	50,5	47,9	47,0	49,0	48,7	المجال القروي - ذكور
62,0	55,0	50,8	47,6	41,4	39,2	35,6	33,1	32,0	30,1	المجال القروي - إناث

المصادر : قطاع التربية الوطنية

2- التربية و التكوين

24/25	23/24	22/23	21/22	20/21	19/20	18/19	17/18	16/17	15/16	
										عدد تلاميذ (بالألف)
943	**952**	**931**	**915**	**875**	**894**	**800**	**699**	**727**	**659**	**عدد تلاميذ التعليم الأولي** (بالألف)
459	472	461	451	425	417	367	313	321	292	إناث
484	480	470	464	450	477	433	386	405	367	ذكور
4513	**4607**	**4683**	**4675**	**4553**	**4536**	**4432**	**4323**	**4211**	**4102**	**عدد تلاميذ التعليم الابتدائي** (بالألف)
2175	2219	2252	2246	2185	2173	2117	2058	2000	1947	إناث
2337	2387	2431	2430	2367	2363	2315	2265	2211	2155	ذكور
2198	**2154**	**2062**	**1984**	**1781**	**1791**	**1737**	**1695**	**1681**	**1645**	**عدد تلاميذ التعليم الثانوي الاعدادي** (بالألف)
1051	1028	980	930	836	839	809	784	769	748	إناث
1146	1126	1082	1053	946	952	928	911	912	897	ذكور
1346	**1243**	**1187**	**1161**	**1168**	**1039**	**1018**	**1014**	**1012**	**980**	**عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي** (بالألف)
716	658	627	608	602	533	518	510	499	477	إناث
630	585	560	552	567	505	501	505	513	503	ذكور
1102	**1106**	**1096**	**1061**	**990**	**922**	**876**	**820**	**782**	**750**	**التعليم العالي** (بالألف)[68]
618	610	587	559	512	466	432	400	377	359	إناث
484	497	509	503	478	420	420	420	405	392	ذكور
405	**356**	**354**	**336**	**338**	**361**	**387**	**396**	**392**	**389**	**عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني** (بالألف)
72,4	72,3	67,9	70,2	68,1	66,1	64,8	65,4	66,7	67,6	نسبة التقنيين (%)[69]
2024	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2014**	**2004**	**1994**	
27,9	**31,1**	**32,7**	**34,2**	**34,9**	**35,9**	**37,2**	**35,8**	**47,7**	**58,4**	**معدل الأمية 15 سنوات فما فوق** (%)[70]
36,2	40,3	42,3	43,9	45,0	46,1	47,5	46,7	60,4	71,3	إناث
19,3	21,6	22,9	24,1	24,5	25,4	26,6	24,6	34,4	44,8	ذكور
3,5	3,8	4,6	7,2	7,8	9,5	11,4	14,8	39,6	54,0	إناث 15 .24 سنة
30,3	35,7	38,4	40,2	41,5	43,6	46,2	46,7	62,8		إناث 25 .49 سنة
65,1	70,8	72,9	74,4	76,3	76,5	77,5	76,9	90,9	97,0	إناث 50 سنة فما فوق

المصادر : قطاع التربية الوطنية، وقطاع التعليم العالي و البحث العلمي والابتكار، وقطاع التكوين المهني، والمندوبية السامية للتخطيط

[68] عدد الطلبة المسجلين بالجامعات المغربية

[69] نسبة التقنيين المسجلين بالتكوين داخل المؤسسات و التكوين بالتمدرس المهني العمومي والخاص

[70] بالنسبة لسنوات 1994، 2004، 2014، 2024 تعتمد على معطيات الإحصاء العام للسكان و السكنى، أما السنوات الأخرى فتم استخلاصها من تقارير "مؤشرات إجتماعية" و "المرأة المغربية في أرقام"الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
2779	**2731**	**2684**	**2761**	**2881**	**2703**	**2877**	**2879**	**2909**	**3095**	**عدد السكان النشيطين إناث (بالآلف)**
1937	1864	1767	1708	1715	1605	1621	1554	1538	1337	الوسط الحضري
850	867	917	1052	1166	1098	1256	1325	1371	1758	الوسط القروي
2024	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	
										البنية حسب فئات السن (%)
12,7	12,3	12,2	12,1	12,2	13,3	14,3	15,1	16,0	16,6	15- 24 سنة
32,0	31,8	30,3	29,5	29,1	29,1	28,6	28,4	23,2	29,1	25- 34 سنة
23,2	23,1	23,8	24,3	24,4	23,7	23,4	23,5	19,2	22,7	35- 44 سنة
32,0	32,8	33,7	34,0	34,3	33,9	33,8	33,0	34,8	31,6	45 سنة فما فوق
										على المستوى الحضري
13,1	12,7	12,7	12,6	12,8	13,3	14,6	15,6	21,0	14,3	15- 24 سنة
37,9	38,1	37,2	36,6	35,9	36,3	35,7	35,1	22,5	35,2	25- 34 سنة
23,8	23,3	24,1	24,8	24,8	24,2	24,2	24,5	19,9	24,2	35- 44 سنة
25,2	25,9	26,0	26,0	26,5	26,2	25,6	24,7	36,6	26,3	45 سنة فما فوق
										على المستوى القروي
11,9	11,6	11,4	11,3	11,9	13,3	13,9	14,6	25,9	18,4	15- 24 سنة
19,4	19,8	19,1	19,1	19,1	19,9	20,1	20,9	24,2	24,4	25- 34 سنة
21,9	22,5	23,3	23,5	23,6	22,9	22,5	22,3	18,0	21,6	35- 44 سنة
46,8	46,1	46,2	45,9	45,4	43,8	43,3	42,3	31,9	35,6	45 سنة فما فوق
2025	**2024**	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	
19,0	**19,1**	**19,0**	**19,8**	**20,9**	**19,9**	**21,5**	**21,8**	**22,4**	**23,6**	**معدل النشاط إناث** (%)
19,4	19,2	18,5	18,3	18,7	17,9	18,5	18,1	18,4	16,6	الوسط الحضري
18,2	18,8	19,9	22,8	25,2	23,7	27,1	28,6	29,6	34,6	الوسط القروي
2208	**2200**	**2192**	**2287**	**2398**	**2265**	**2489**	**2469**	**2483**	**2757**	**عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث** (بالآلف)
1433	1392	1326	1277	1276	1209	1268	1178	1153	1041	الوسط الحضري
780	808	866	1009	1122	1056	1221	1291	1329	1716	الوسط القروي

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل عمالة الإناث حسب الفئات العمرية (%)										
15- 24 سنة	13,8	12,0	9,8	9,2	8,8	6,7	7,0	6,5	6,0	6,0
25- 34 سنة	25,7	24,6	22,0	22,0	22,3	20,0	21,3	20,6	20,8	21,1
35- 44 سنة	27,8	27,7	25,8	25,2	25,4	23,7	24,5	22,9	21,3	21,4
45 سنة فما فوق	22,5	21,0	19,8	19,3	18,7	16,9	17,5	16,3	14,9	14,4
على المستوى الحضري										
15- 24 سنة	5,8	5,1	6,1	5,8	6,0	5,1	5,3	5,1	5,3	5,6
25- 34 سنة	18,9	18,1	19,0	19,3	20,7	19,2	20,3	20,2	21,5	22,6
35- 44 سنة	18,6	19,0	20,2	19,8	20,7	19,9	20,4	19,6	19,4	20,2
45 سنة فما فوق	12,1	10,9	11,8	11,8	12,1	11,3	11,4	11,2	11,2	11,0
على المستوى القروي										
15- 24 سنة	24,0	20,8	15,4	14,4	13,0	9,2	9,7	8,6	7,1	6,5
25- 34 سنة	35,8	34,4	27,8	27,3	25,7	21,7	23,8	21,5	19,2	17,5
35- 44 سنة	44,3	43,0	36,9	36,3	35,3	31,8	33,7	30,6	25,9	24,2
45 سنة فما فوق	41,1	39,5	34,7	33,3	31,2	27,9	29,5	26,6	22,8	21,5
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	41,4	40,9	34,2	33,6	32,7	30,8	32,0	30,1	27,5	26,5
الصناعة	26,3	24,9	25,9	25,9	26,4	25,2	25,9	26,1	25,4	25,5
البناء والأشغال العمومية	1,0	1,2	1,0	1,1	1,0	1,0	1,3	1,2	1,0	1,1
الخدمات	19,0	18,2	19,0	18,7	19,5	19,0	19,8	19,3	20,3	20,8
على المستوى الحضري										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	20,7	19,6	19,5	20,0	19,2	17,8	16,9	15,5	16,4	15,9
الصناعة	26,3	25,2	26,6	26,4	26,7	26,0	27,6	27,5	27,3	27,3
البناء والأشغال العمومية	1,6	1,9	1,4	1,6	1,4	1,5	1,9	1,8	1,5	1,7
الخدمات	21,2	20,5	21,3	20,9	21,8	21,4	22,4	21,7	22,7	23,2
على المستوى القروي										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	42,8	42,3	35,4	34,8	34,0	32,1	33,4	31,5	28,7	27,8
الصناعة	26,2	23,7	22,0	22,9	24,9	20,8	16,9	18,8	16,0	15,6
الخدمات	8,5	7,6	7,4	6,9	7,2	6,5	7,3	7,4	8,2	8,4

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
571	**531**	**492**	**474**	**483**	**438**	**388**	**410**	**427**	**338**	**عدد السكان النشيطين العاطلين إناث (بالآلف)**
504	472	441	431	439	396	353	376	385	296	الوسط الحضري
70	59	51	43	44	42	34	34	42	42	الوسط القروي
35,2	**32,4**	**31,1**	**32,9**	**32,0**	**30,7**	**35,0**	**35,1**	**35,1**	**30,6**	**معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين** (%)
37,7	35,2	34,0	35,9	34,5	34,4	38,1	37,9	37,9	33,7	الوسط الحضري
24,1	19,9	18,1	17,8	18,6	15,3	19,2	19,0	20,9	18,5	الوسط القروي
20,5	**19,4**	**18,3**	**17,2**	**16,8**	**16,2**	**13,5**	**14,1**	**14,7**	**10,9**	**معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة** (%)
26,0	25,3	25,0	25,2	25,6	24,7	21,8	23,9	25,0	22,2	الوسط الحضري
8,1	6,8	5,5	4,1	3,8	3,9	2,7	2,6	3,1	2,4	الوسط القروي
2025	***2024***	***2023***	***2022***	***2021***	***2020***	***2019***	***2018***	***2017***	***2016***	
										معدل البطالة إناث حسب فئات السن (%)
52,7	50,2	47,5	44,4	41,9	41,2	33,4	33,6	34,3	23,3	15- 24 سنة
										25- 34 سنة
10,1	9,8	9,1	9,1	9,7	8,9	6,6	7,6	8,0	6,5	35- 44 سنة
	4,1	3,8	3,2	4,0	4,0	2,3	2,5	0,0	2,1	45 سنة فما فوق
										معدل البطالة إناث حسب الدبلوم (%)
4,8	4,9	4,4	3,8	4,5	4,8	2,9	3,3	3,7	2,8	بدون دبلوم
25,0	23,9	23,3	21,5	24,5	24,6	21,3	23,6	25,8	19,1	دبلوم متوسط
34,0	33,3	33,3	34,8	32,8	31,8	29,5	32,6	33,0	29,8	دبلوم عالي

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

4-الصحة

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
77,2	**77,0**	**76,9**	**76,7**	**76,6**	**76,4**	**76,3**	**76,1**	**75,9**	**75,8**	**أمل الحياة عند الولادة** (بالسنوات)
79,0	78,8	78,6	78,5	78,3	78,2	78,0	77,8	77,6	77,4	إناث
75,5	75,3	75,2	75,1	74,9	74,8	74,6	74,5	74,3	74,2	ذكور
2025	**2018**	**2011**	**2004**	**1997**	**1995**	**1992**	**1987**	**1983**	**1979**	
72,8	**70,8**	**67,4**	**63,0**	**58,4**	**50,3**	**41,5**	**35,9**	**25,5**	**19,4**	**نسبة استعمال وسائل منع الحمل** (%)
73,5	71,1	68,9	65,5	65,8	64,2	54,4	51,9	42,5	36,0	الوسط الحضري
71,6	70,3	65,5	59,7	51,7	39,2	31,6	24,9	15,2	9,7	الوسط القروي
2018	**2010**	**04-09**	**94-03**	**92-96**	**85-91**	**78-84**	**1972**			
72,6	**112**	**132**	**227**	**228**	**332**	**359**	**631**			**معدل الوفيات للأمهات** (100.000 ولادة حية)
44,6	73		187	125	284	249				الوسط الحضري
111,1	148		267	307	362	423				الوسط القروي
2018	**2011**	**2010**	**2004**	**2002**	**1995**	**1994**	**87-91**			
										نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)
86,6	**73,6**	**74,1**	**62,6**	**45,6**	**39,6**	**31,0**	**31,0**			الوسط الحضري والوسط القروي
96,6	92,1	93,0	85,3	75,2	80,3	63,7	64,0			الوسط الحضري
74,2	55,0	56,7	39,5	26,6	19,3	13,8	14,0			الوسط القروي
										نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)
88,4	**77,1**	**80,2**	**68,0**		**44,7**	**32,3**	**33**			الوسط الحضري والوسط القروي
95,6	91,6	94,0	85,1		78,9	60,6	61			الوسط الحضري
79,6	62,7	68,3	48,3		27,6	17,6	18			الوسط القروي
2025	**2024**	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2017**	**2016**	**2015**	
68281	65561	62651	59109	55633	52319	49492	48418	47364	47331	**عدد الموظفين بوزارة الصحة (بدون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية)**[71]
15631	15452	15249	14359	12896	11953	12034	11204	10514	10091	الطاقم الطبي
41792	40102	38725	37376	35789	33837	31657	29738	25951	25899	الجهاز الشبه الطبي (الممرضين وتقنيين وزاة الصحة)
10858	10007	8677	7374	6948	6529	5801	7476	10899	11341	هيئة الادارة والتقنيين

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط

[71] المصدر: الموارد البشرية الصحة في الأرقام

المؤشرات المتعلقة بأهم البرامج الصحية

التغطية الصحية الأساسية

	2018	2019	2020	2021	2024
المستفيدون من التغطية الصحية الأساسية	**68,8%**	**69,9%**	**70,2%**	**74,2%**	**86,5%**
التأمين الصحي الإجباري للمأجورين	28,6%	29,8%	30,4%	32,1%	
نظام المساعدة الطبية "راميد"	31,0%	30,5%	30,6%	32,1%	
التأمين الصحي الإجباري للطلبة	0,2%	0,7%	0,7%	1,0%	
الاشخاص المستفيدين من أحكام المادة 114 من القانون 65.00	4,4%	4,4%	4,0%	4,2%	
أعضاء جيش التحرير	3,6%	3,6%	3,5%	3,5%	
الانظمة ذات طابع خاص	1,0%	1,0%	1,0%	1,2%	

صحة الأم

	وطني	حضري	قروي
نسبة وفيات الأمهات (100000 مولود حي)	72,6	44,6	111,1
الفحوصات قبل الولادة (زيارة واحدة)	88,4	95,6	79,6
الفحوصات قبل الولادة حسب المستوى التعليمي للأم			
اعدادي وما فوق	99,6%		
دون مستوى تعليمي	82,6%		
معدل التغطية بالفحوصات قبل الولادة حسب خماسيات الرفاهة			
أغنى خماسي	96,0%		
أفقر خماسي	75,5%		
معدل التغطية بالفحوصات بعد الولادة المؤهلة	**21,9%**	**27,1%**	**15,6%**
معدل التغطية بالفحوصات بعد الولادة المؤهلةحسب المستوى التعليمي للأم			
اعدادي وما فوق	42,8%		
دون مستوى تعليمي	16,5%		
نسبة الولادات مع طاقم مؤهل	**86,6%**		
حسب مستوى تعلم الأم			
اعدادي وما فوق	99,8%		
دون مستوى تعليمي	80,0%		
حسب مكان الولادة			
مؤسسة صحية	86,1%	96,0%	73,7%
البيت	13,9%	4,0%	26,3%

المصادر : قطاع الصحة

تضع وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

تحت اشارتكم مجموعة من قنوات

التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma